اعتراضات ابن مالك على الزمخشري

دراسة نحوية

د/ عادل فتحي رياض

دار البصائر

اعتراضات ابن مالك على الزمخشري

اعتراضات ابن مالك على الزمخشري

دراسة نحوية

تأليف

د/ عادل فتحي رياض

دار البصائر

اعتراضات ابن مالك على الزمخشري

دراسة نحوية

تأليف

د/ عادل فتحي رياض

رقم الإيداع
٢٠٠٦/١٧٣٣٧

دار البصائر
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة - مدينة نصر
محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٠ - ٢٦٩٦٦١٢٢
مركز التوزيع/ ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
محمول: ٢٤٢٦٢٩٣ ٠١٠ - ٠١٢١٣١٩٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتراضاتُ ابْن مَالِكٍ عَلى الزَّمَخْشَرِيِّ

دراسة نحوية

تأليف

د. عادل فتحي رياض

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

أمّا بعدُ:

فإنَّ رَصْدَ الخلافِ النحويِّ يُعَدُّ من أهم مظاهر الدراسة النحوية، وبخاصةٍ عند متأخري النحاة كأبي حيان في «الارتشاف»، والسيوطي في «الهمع»، والأشموني، وخالد الأزهري، وغيرِهم.

ويُعَدُّ أيضًا الخلافُ الخاص من أهم دوافع التصنيف والبحث؛ لذا وضع ابنُ الأنباري كتابه «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومثله أبو البقاء في كتابه «التبيين».

ولعل هذا البحثَ ينتظم في سِلْك هاتيكَ الدراسة؛ إذ يسعى إلى الوقوف على أسباب الخلاف بنوعيه- اللفظي والمعنوي- بين هذين العَلَمَيْنِ، والنظر فيه من حيثُ اعتبارُه أو إهمالُه.

فقد كان لابن مالك رأيٌ خاص في نَحْوِ الزمخشري، مما دفعني إلى استقراء ما خالفه فيه واستنكره معترضًا عليه، فنقلَ السيوطيُّ قوله عن الزمخشري: «...

صاحبُ (المفصَّل) نَحْوِيٌّ صغيرٌ»[1]. اهـ

وليته اكتفى بهذا، وإنها قال:

«لم يَعرِفْ من «كتابه» - أي: كتاب سيبويه - إلا ما يُعرفُ بتَصَفُّحٍ وانتقاء، لا بتدبُّر واستقصاء، فما أَوْفَرَ تبجُّحَه، وأيسرَ ترجُّحَه، عفا اللهُ عنَّا وعنه»[2]. اهـ

وبعد استقرائها قمتُ بتصنيفها فصولًا ثلاثة:

الأول: الاعتراض على آراء انفرد بها.

الثاني: الاعتراض على اختيارات له.

الثالث: الاعتراض على أوهام واضطرابات وقعت في كلامه.

ثم قُمْتُ بدراستها وعرضها وفق المنهج العلمي، معطيًا لكلٍّ حقَّه؛ إذ يعد الزمخشري من كبار النحاة واللغويين، وناهيك بكتابيه «المفصل» و«الكشاف». واعتراضات ابن مالك هذه من حيثُ الحقيقةُ تعد تتميمًا لجهد جار الله - رحمه الله - لا نقصًا من قدره، أو حطًّا من شأنه.

أمَّا ابنُ مالك، فهو الإمام المجتهد، الذي اشتغل الناس بمؤلفاته ومنظوماته إلى وقتنا هذا، وكان أبو حيان «قد التزم ألَّا يُقرئ أحدًا إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في «التسهيل» لابن مالك، أو في تصانيفه»[3].

---

(١) بغية الوعاة: (١/ ١٣٤).

(٢) شرح التسهيل: لابن مالك (٣/ ٢٠٣).

(٣) نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين الصفدي ص(٢٨٠).

فكِلَا الرجلين إمامٌ له باعه في علوم العربية، والوهم لا يسلم منه أحد، ولم يَخُصَّ اللهُ تعالى بالعلم قومًا دون قوم، ولا وقفه على زمن دون زمن، بل قد يفتح للآخر ما أُغلِقَ عن الأول، وليس لِقِدَم العَهْدِ يَفْضُلُ الفائل[1]، ولا لِحِدْثانهِ يُهْتَضَمُ المصيبُ[2].

والتزمتُ إيرادَ كلام الزمخشري وابن مالك بتمامه أو بتصرفٍ يسيرٍ؛ لينتظمَ البحثُ، ولا يفوتَ شيءٌ من المعنى، مع توثيقه من مصادره.

وإذا اتفق كلامُ بعض النحاة أُوردُ أسبقَهم وفاةً، أو أتمَّ كلامًا وأَوْفَى، ثم أذكر في الهامش بقية المراجع التي على مذهبه؛ إلا إذا كان في كلام أحدهم لفظ يَحْسُنُ إيرادُه في صلب البحث.

وفي معظم مسائل البحث رُمْتُ الترجيحَ ما استطعتُ، وأنا في كثير منها متابع لجمهور النحاة، إلا إذا قام دليل من السماع الكثير أو القياس الصحيح على خلافه.

وقد تكون المسألة مما قَوِيَ فيها الخلاف؛ فأكتفي حينئذٍ بعرض آراء النحاة ومذاهبهم دون اختيار أو ترجيح.

ولن أترجم للأعلام المذكورين في البحث كلِّهم، ولكن سأقتصر على غير المشهورين منهم وأصحابِ الحواشي المعروفة.

---

(١) بالفاء، وهو المخطئ ضعيف الرأي، وغَلِطَ مَنْ جعلها بالقاف. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي (١/ ٩٣)، والقاموس (فيل).

(٢) انظر: تاج العروس: (١/ ٩٣).

ترجمة الزمخشري[1]:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشريُّ. لُقِّبَ بـ(جار الله) لإقامته بمكة مدة طويلة بعد أنْ حجَّ بيتَ الله الحرام.

وُلِدَ سنةَ سبعٍ وتسعين وأربعمائة، وتُوفِّيَ يوم- أو ليلة- عرفة، سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة.

أخذ العلم عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وأبي منصور الحارثي، وغيرهم.

وأهم مؤلفاته:

«الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل»، و«المفصَّل» في النحو، وأيضًا «الأنموذج»، و«المفرد والمؤلف»، و«أساس البلاغة»، و«ربيع الأبرار»، وغيرها كثير.

ومن شعره:

إنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عَدَدِ
وَلَيسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كشَّافِي
إنْ كُنْتَ تَبْغِي الْهُدَى فَالزَمْ قِرَاءَتَهُ
فَالجَهْلُ كَالدَّاءِ وَ«الكَشَّافُ» كَالشَّافِي[2]

* * *

(١) وستكون الترجمتان موجزتين؛ لأنه قد ترجم لهما في أكثر من دراسة وتحقيق.

(٢) انظر: معجم الأدباء: (٧/ ١٤٧)، البداية والنهاية: (١٢/ ٢٣٨)، بغية الوعاة: (٢/ ٢٧٩)، شذرات الذهب: (٤/ ١١٨)، «جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية»: لعبدالرحمن محمد شاهين، بحث ماجستير: كلية دار العلوم- بإشراف عبدالسلام هارون ١٩٦٩م، «نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق»: لزكريا الفقي (٥ – ٦).

ترجمة ابن مالك:

هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الجياني الأندلسي، وُلِدَ سنة ستمائة، على الراجح، وتُوفِّي سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

أخذ عن ثابت بن محمد بن يوسف الغرناطي، والحسن بن صباح، وأبي الحسن السخاوي، ويعيش بن علي بن يعيش الحلبي، ويقال: إنه جلس في حلقة ابن الحاجب.

أهم مؤلفاته:

«تسهيل الفوائد» وشرحه، «الكافية الشافية» وشرحها، «عمدة الحافظ» وشرحه، «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وألفيته المشهورة المعروفة بـ(الخلاصة)، وغيرها كثير.

وأشهر تلاميذه:

- ابنه بدر الدين الملقب بـ (ابن الناظم).
- علاء الدين بن العطار.
- شرف الدين النووي صاحب «تهذيب الأسماء واللغات»[1].

---

(١) انظر: نفح الطيب: (٧/ ٢٨١)، طبقات الشافعية: للسبكي (٥/ ٢٥٧)، غاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ١٨٠)، بغية الوعاة: (١/ ١٣٠)، وانظر: نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة: لعبدالرحمن السيد بحث دكتوراه بكلية دار العلوم - بإشراف عبدالسلام هارون - ١٩٦١م، مقدمة محمد كامل بركات لكتاب: "تسهيل الفوائد".

تمهيد

مفهوم الاعتراض وأشهر المعترضين على الزمخشري

١ – الفرق بين الاعتراض والخلاف:

العلاقة بين الاعتراض النحوي والخلاف النحوي عَلاقةُ العموم والخصوص المطلق؛ إذ الخلاف أعمُّ من الاعتراض.

فإذا ذهب الزمخشري في مسألةٍ ما مذهبًا قد اختاره وأيّده وتناول ابن مالك هذه المسألة واختار فيها غيرَ ما اختاره الزمخشري دون أنْ يذكرَه أو يُشيرَ إلى خلافه فهذه الصورة حينئذ تدخل تحت «الخلاف النَّحْوي» من حيثُ تناولُ الإمامَيْنِ لها واختلاف نتيجة هذا التناول ولا تدخل تحت الاعتراض أو التعقب أو الاستنكار؛ بخلاف ما إذا خصَّه بالذكر ورماه بالوَهَمِ والخَطَلِ أو الاضطراب مفنِّدًا أقاويله وحُجَجَه فمثل هذا يدخل تحت «الاعتراض» الذي يُعَدُّ نَمَطًا خاصًّا من «الخلاف النحوي». ولذا كان عنوانُ هذا البحثِ «اعتراضاتِ ابنِ مالك على الزمخشريِّ».

٢ – أشهر المعترضين على الزمخشري:

لم يكن ابنُ مالك الوحيدَ الذي كان يتعقَّبُ الزمخشريَّ ويُفنِّدُ آراءَه حسبَ ما يقتضيه العلم والإنصاف؛ فإنه قد جاء قبله وبعدَه مَنْ كان يسير في هذا الاتجاه، ومن أهم هؤلاء:

- أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي، المتوفَّى سنة خمس وعشرين وستمائة- تقريبًا؛ فقد وضع كتابًا سمَّاه: «أغلاط الزمخشري» ذكره خالد

الأزهري في «التصريح»[1] ولعله ما عَنَاهُ السيوطي - عندما عدَّد مؤلفاته - بقوله: «والرد على الزمخشري في (مفصَّله)»[2].

وأهم مَنْ جاء بعد ابن مالك وسار في هذا الاتجاه النقدي، بل تجاوزه إلى السبِّ والشتم:

- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفَّى سنة خمس وأربعين وسبعمائة[3] القائل: «أصحابنا يقولون: إن الزمخشريَّ غيرُ نَحْويٍّ ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو، وكتابه «المفصَّل» عندهم محتقَر لا يُشتَغل به ولا يُنظر فيه إلا على وجه النقصِ له والحطِّ عليه»[4].

ومن حيثُ التطبيقُ فتفسيرُ أبي حيان «البحرُ المحيطُ» يكاد يكون كتابَ نقدٍ لكشاف الزمخشري[5].

وكان أبو حيان قد نظم قصيدةً في مدح كتاب الله والمشتغلين به، وتعرض لذكر الزمخشري وكتابه، فمدحه، ثم ذَمَّه وقبَّحه، وقَد حكى ذلك في «البحر»[6]، وقال: فذكرت شيئًا من محاسنه، ثم نبهت على ما فيه مما يجب تجنبه، ورأيت إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك مَنْ يقف على كتابي هذا، ويتنبه

---

(١) (٢/ ٢١٠).

(٢) بغية الوعاة: (٢/ ٣٦٢).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٨١).

(٤) "الأشباه والنظائر النحوية" للسيوطي (٣/ ٢٥ - ٢٦).

(٥) انظر: "البحر المحيط" - مثلًا - (٣/ ٩)، (٤/ ٤٠٧)، (٧/ ١٣٣)، (٧/ ٤٠٥).

(٦) "البحر المحيط" (٧/ ٨٥)، ولم أقف على هذا النظم إلا في هذا الموضع.

على ما تضمنه من القبائح؛ فقلتُ- بعد ذكر ما مدحته به:

وَلَكنَّهُ فيهِ مَجَالٌ لِناقِدٍ
وَزَلّاتُ سُوءٍ قد أَخذْنَ المَخَانِقَا

فيثبتُ موضوعَ الأحاديث جاهلًا
ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقا

ويشتم أعلامَ الأئمةِ ضلةً
ولاسيَّما أنْ أَوْلَجُوه المضايقا

ويُسهبُ في المعنى الوجيز دلالة
بتكثير ألفاظٍ تسمى الشقاشقا

يقوِّل فيها اللهَ ما ليس قائلًا
وكان محبًّا في الخطابةِ وامقا

ويخطئ في تركيبه لكلامهِ
فليس لِمَا قد ركَّبُوه مُوافقا

ويَنسبُ إبداءَ المعاني لنفسهِ
ليوهمَ أغمارًا وإنْ كان سارقا

ويخطئ في فهم القُرانِ لأنَّه
يجوِّز إعرابًا أَبَى أنْ يُطابقا

وكم بين مَن يؤتى البيانَ سليقةً
وآخر عاناه فما هو لاحقا

ويحتال للألفاظ حتى يُديرَها
لمذهبِ سوءٍ فيه أصبح مارقا

فيا خُسْرَه شيخًا تخرَّقَ صيتُه

مغاربَ تخريقَ الصَّبا والمشارقا

لئنْ لم تَدارَكْهُ من الله رحمةٌ

لسوفَ يُرى للكافرينَ مُرافقا.

انتهى.

هذا هو موقف أبي حيان من الزمخشري، ولا يُوَافَقُ أبو حيان على كثير مما وَصَمَ به الزمخشري؛ فإنَّ جار الله اجتهد حسبَ علمهِ وطاقتهِ، فأداه اجتهادهُ إلى ما صار إليه، فله أجرٌ، ويَرحمُ اللهُ الجميع.

وممَّنْ عُنِيَ بتتبع الزمخشري وأغلاطهِ وأوهامهِ:

تلميذُ أبي حيان: عبدالله بنُ يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام المتوفَّى سنة إحدى وستين وسبعمائة[1].

ولم يكن كشيخه في عنف الردِّ والحدَّةِ، وإنما كان يكتفي بالتنبيه على الغلط أو الغفلة في كلام الزمخشري؛ مقيمًا الدليل على صحة ما ذهب إليه.

وكَثُرَتْ انتقاداتُه حتى تجاوزت الخمسينَ في كتابه «مغني اللبيب» فقط[2].

فهؤلاء أكثر النحاة تعقبًا للزمخشري، وغيرهم لهم أيضًا اعتراضات لكن ليست بهذه الكثرة، وأهمهم الرَّضي[3].

وأشرع الآن في الفصل الأول: «اعتراض ابن مالك على آراء انفرد بها الزمخشري».

---

(١) بغية الوعاة: (٢/ ٦٨).

(٢) انظر: (١/ ٣١ – ٦٢ – ٧٥ – ١٩٩ – ٢٠٥)، (٢/ ٤ – ٧ – ٤٣ – ٨٦ – ١١٠ – ١٣٦).

(٣) انظر: "شرح الكافية": (١/ ١٤ – ٥٤ – ١١٢ – ٢٠٥ – ٢١٢)، (٢/ ٩٠ – ٢٣٢ – ٣٧٤ – ٣٨١)، "شرح الشافية": (١/ ٢٠٥، ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠).

الفَصْلُ الأوَّل

الاعْتِرَاضُ عَلَى آرَاءٍ انفَرَدَ بِهَا الزَّمَخْشَرِيُّ

مدخل

سأتناول بالبحث في هذا الفصل المسائلَ التي اعترض ابن مالك فيها على الزمخشري وقد انفرد بها ولم يُسْبَقْ إليها حسبَ بحثِ ابن مالك لها، وإلا فالمسألة الثالثة هي: التزام كون مجرور (حتى) آخرَ جزء أو ملاقيَه لم ينفرد بها الزمخشري، بل سبقه إليها جمهور البصريين، كما يقول أبو حيان، ولم يتنبه لذلك ابنُ مالك.

وتفرُّدُ الزمخشري برأي أو إعرابٍ لا يقدح في إمامته، وإنما المأخذ هو مخالفة الإجماع الذي استقر عليه الأئمة؛ ولذا يقول ابن جني:

«فكل منْ فُرِقَ له عن علةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسِه وأبَا عَمْرو فكره؛ إلا أننا- مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبَه- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثُها وتقدَّم نظرُها وتتالت أواخرَ على أوائل وأعجازًا على كلاكل ...»[1] اهـ.

ولهذا كانت الاعتراضات في هذا الفصل تكاد تنحصر- من حيث الإجمال- في عدم وجود إمام للزمخشري يرجع إليه، ومخالفته للإجماع والسماع، وضعفِ قياسه.

ومسائل هذا الفصل ثماني عشرة مسألة، رتبتها على أبواب الألفية، ماعدا ما يتعلق بإعراب الآيات القرآنية؛ فإني جعلتها في آخر الفصل مرتبة بترتيب سورها في المصحف، وصدرتها بكلمة: «إعراب»، وبقية المسائل صُغْتُها في سؤالٍ كما فعل ابن الأنباري في «الإنصاف».

والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) "الخصائص" (١/ ١٩٠).

المسألة الأولى

هل تأتي (بات) بمعنى (صار)؟

معنى (بات): «اتصافُ المُخْبَرِ عنه بالخبر ليلًا»[1]، أو بعبارة أخرى: «ثبوتُ مضمونِ الجملةِ ليلًا»[2].

ومعنى (صار): «التحوُّلُ من صفةٍ إلى صفةٍ[3] من غير ملاحظة الوقت»[4].

وقد سُمِعَ بكثرة مجيءُ (كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى) بمعنى (صار)، وأُلحِقَ بها في العمل والمعنى ما جمعه الخضري[5] بقوله:

بمعنى (صارَ) في الأفعال عَشْرٌ
(تحوَّلَ) (آضَ) (عادَ) (ارْجِعْ) لِتَغْنَمْ
و(راحَ) (غَدَا) (استحالَ) (ارتدَّ) (فاقْعُدْ)
و(حارَ) فهاكَهَا والله أَعْلَمْ[6]

وألحق الزمخشريُّ (بات) بـ(صار) في المعنى؛ فقال في «المفصَّل»[7]:

---

(١) "شرح الأشموني على الألفية": (١/ ٢٢٦).
(٢) "شرح التسهيل: لابن مالك (١/ ٣٤٦).
(٣) "السابق": (١/ ٣٤٥)، والأشموني: (١/ ٢٢٧).
(٤) "حاشية ياسين على شرح الفاكهي للقطر": (٢/ ١٢).
(٥) محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: (ت ١٢٨٧هـ). "الأعلام": (٧/ ١٠٠).
(٦) "حاشية الخضري على ابن عقيل": (١/ ١١٢).
(٧) (٧/ ١٠٥) بشرح ابن يعيش.

«و(ظل) و(بات) على معنيين: أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة (كان).

والثاني: كينونتهما بمعنى (صار) ...»اهـ.

وقال في «الكشّاف»- عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[1]: «(ظل) بمعنى (صار) كما يستعمل (بات) و(أصبح) و(أمسى) بمعنى الصيرورة»[2].

قال ابن مالك: «ولا حجة له على ذلك ولا لِمَنْ وافقه»[3].

قال[4]: «وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التتبع والاستقراء.

وحمَلَ بعضُ المتأخرين على ذلك قولَ النبي ﷺ: «فَإِنَّ أَحَدَكُم لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»[5]، ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو «الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلًا»، كما أن (ظل) غير المرادفة لـ(صار) لثبوت مضمون الجملة نهارًا...

ومن أصلح ما يتمسك به جاعل (بات) بمعنى (صار) قولُ الشاعر:

---

(١) سورة النحل: (٥٨).

(٢) "الكشاف": (٢/ ٣٣٢).

(٣) "شرح الكافية الشافية": (١/ ٣٩٤).

(٤) "شرح التسهيل": (١/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٥) رواه البخاري: (١٦٢) ك (٤) الوضوء - باب (٢٦) الاستجمار وترًا، ومسلم: (٢٧٨) ك الطهارة - باب (٢٦) كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها...

أَجِنِّي كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ
أَبِيتُ كأنَّني أُطْوَى بِجَمْرِ"[1]

لأنَّ (كلما) تدل على عموم الأوقات، و(أبيت) إذا كانت على أصلها مختصة بالليل» اهـ.

ووجه الاستدلال بالحديث السابق لمذهب الزمخشري أن النوم قد يكون ليلًا وقد يكون نهارًا، فإن جُعِلَتْ (بات) على معناها الأصلي لم يُفِدِ الكلامُ أنَّ الحُكْم يسري على مَنْ نام نهارًا[2].

وتابع الزمخشريَّ ابنُ يعيش وابنُ عصفور؛ فقال الأول في «شرح المفصَّل»[3]: «وقد يستعملان- أي: ظل وبات- استعمال (كان) و(صار) مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة؛ فيقال: ظل كئيبًا، وبات حزينًا، وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يراد به زمان دون زمان...» اهـ.

وقال ابنُ عصفور:

«وأمَّا (ظل) و(بات)؛ فإنْ كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى (صار)...»[4] اهـ.

---

(١) من الوافر، ونسبه أبو سعيد السكري (ت٢٩٠) في "شرح أشعار الهذليين" (٢/ ٨٠١) إلى عمرو بن قيس المخزومي. قال: "(أجِنِّي) أراد: من أجل أنِّي" اهـ. ولفظ روايته:
... ذكرت قُرَيْمٌ ... كأنني أُكْوَى...
وانظر: اللسان: (جنن)، و"همع الهوامع": ١/ ١١٤.
(٢) انظر: "تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد: على شرح قطر الندى لابن هشام" (ص٢٣٠).
(٣) (٧/ ١٠٦).
(٤) "المقرّب": (ص١٠٢).

ووافقَ جمهورُ المتأخرين ابنَ مالكٍ في امتناع مجيء (بات) بمعنى (صار)، وحملوا (بات) على معناها الأصلي، والحديثَ على أنه خرج مخرجَ الغالب؛ لأنَّ غالبَ النوم بالليل[1] وهو الراجح؛ لافتقار مذهب الزمخشريِّ إلى السَّماع، وأما البيتُ الذي ذكره ابنُ مالكٍ فمعناه محتمِلٌ؛ إذ قَدْ يُرادُ به بقاء «كُلَّما» على أصلها في عموم الأوقات و(بات) على أصلها في تخصيص مضمون الجملة بالليل، فإنَّ الخاصَّ -وهو الليل- بعد العام- وهو مدلولُ «كلَّما»- لا يعارضُه، وإنما يُفَسِّرُه؛ لأنَّ الخاص من أفراد العام.

والدليلُ إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ سَقَطَ به الاستدلالُ.

والله أعلم.

* * *

(١) انظر: "شرح الكافية في النحو لابن الحاجب": للرضي (٢/ ٢٩٥)، و"ارتشاف الضرب": لأبي حيان (٢/ ٧٨)، و"شرح الألفية للأشموني" (١/ ٢٣٠)، و"همع الهوامع" للسيوطي: (١/ ١١٤)، و"حاشية الخضري على ابن عقيل": (١/ ١١٢)، و"حاشية ياسين العليمي على شرح الفاكهي للقطر": (٢/ ١٢)، وانظر: "شرح صحيح البخاري" لابن حجر (١/ ٣١٧)، و"شرح صحيح مسلم" للنووي: (٣/ ٢٣٢).

المسألة الثانية

هل بنو تميم لا يُثْبِتُونَ خَبَرَ (لا) النافيةِ للجِنْسِ في كلامهم أصلًا؟

يمتنع حذفُ الخبر في موضع لا دليلَ فيه من لفظٍ ولا معنى؛ كقولك مبتدئًا مقتصرًا: «لا رجلَ»، فمِثْلُ هذا لا يُعَدُّ كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطَبَ لا يستفيدُ منه شيئًا[1].

واختُلِفَ على بني تميم، هل يمتنعون من ذكره وإنْ لم يُعْلَم ولا دليلَ عليه؟

فقال جَارُ الله- رحمه الله- في «المفصَّل»[2]: «ويحذفه الحجازيون كثيرًا؛ فيقولون: لا أهلَ ولا مالَ، ولا بأسَ... وبنو تميمٍ لا يُثْبِتُونه في كلامهم أصلًا».

وقال- أيضًا[3]-: وقول حاتم[4]:

---

(١) "شرح التسهيل لابن مالك": (٢/ ٥٦).

(٢) بشرح ابن يعيش: (١/ ١٠٧).

(٣) السابق: (١/ ١٠٥).

(٤) من البسيط، قال العيني: «شرح الشواهد» بهامش «شرح الأشموني» (٢/ ١٧ – ١٨): «غلط – أي: الزمخشري- في نسبته إلى حاتم، كما غلط الجرمي في نسبته كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت». اهـ

وهو من أبيات «الكتاب»، ولفظه:

وردَّ جازرهم حرفًا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح. (الكتاب ٢/ ٢٩٩)

وذكر العيني أنه مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر وإنشاده:

هلَّا سألت النبيتين ما حسَبي عند الشتاء إذا ما هبَّت الرِّيحُ

وردَّ جازرهُم حَرْفًا مصرَّمَةً في الرأس منها وفي الأصلاء تمليحُ

=

ولا كريمَ من الوِلدانِ مَصْبوحُ

يحتمل أمرين: أحدهما: أن يترك فيه طائيتَه[1] إلى اللغة الحجازية.

والثاني: أن لا يجعل مصبوحًا خبرًا ولكن صفة محمولة على محل «لا» مع المنفي...»اهـ.

قال ابنُ مالك: «وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يُجهل يكثر عند الحجازيين، ويُلتزمُ عند التميميِّين؛ فإنْ كان يُجهل عند حذفه وَجَبَ ثبوتُه عند جميع العرب...

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[3]، وقوله: ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ﴾[4].

وقولُ النبي ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»[5]، و«لَا إِلَهَ غَيْرُكَ»[6]...».

=

إذ اللقاح غدت ملقًى أصِرَّتُها

ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

وتابع ابنُ يعيش الجرميَّ في نسبته لأبي ذؤيب، ولفظه: «... هداكِ اللهُ ما حسبي» دون تركيب (شرح المفصل ١/ ١٠٧)، ولم أجده في «أشعار الهذليين»، وهو في «ديوان حاتم» - مركبًا - (١٢٣).

(١) وهم كبني تميم في هذا الباب.

(٢) سورة البقرة: (٢).

(٣) سورة المائدة: (١٠٩).

(٤) سورة الأحزاب: (١٣).

(٥) "صحيح البخاري": (٥٢٢٢) ك النكاح (٦٧) - باب الغيرة (١٠٧).

(٦) "صحيح مسلم": (٣٩٩) ك الصلاة - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (١٣).

ثم نقل كلامَ الزمخشريِّ، وقال: «وليس بصحيح؛ لأنَّ حذفَ الخبر ولا دليل عليه يلزم منه عدمُ الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدةَ فيه»[1] اهـ.

وقال في موضع آخر[2]: «ولا يلفظ به- أي: خبر (لا)- التميميون ولا الطائيون، بل الحذفُ عندهم واجبٌ بشرط ظهور المعنى، ومَنْ نَسَبَ إليهم التزامَ الحذفِ مطلقًا، أو بشرطِ كونه ظرفًا فليس بمصيب وإنْ رُزِقَ من الشهرة أوفر نصيب[3]...

ومن استعمال الخبر منطوقًا به في لغة غير الحجازيين قولُ حاتم:

وَرَدَّ جازِرُهم حَرْفًا مصرَّمةً
ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

فـ (مصبوح) خبرٌ لا صفةٌ؛ لعدم الحاجة إلى مقدَّر»[4] اهـ.

ووجه الاعتراض: أن ظاهر كلام الزمخشري أن بني تميم لا يثبتون خبر (لا) سواء كان معلومًا لدى المخاطب أم لا ولا دليل عليه.

وهذا مخالفٌ لسَنَنِ العرب في كلامهم؛ إذ الخبر عندهم: الجزءُ المتمُّ الفائدة، فإذا حُذِفَ وانتفت الفائدة فليس كلامًا حقيقةً وإنما هو قولٌ[5].

---

(١) "شرح الكافية الشافية": (١/ ٥٣٥: ٥٣٨).

(٢) "شرح التسهيل": (٢/ ٥٦ – ٥٧).

(٣) الذي شَرَطَ كونَه ظرفًا هو الجزولي، كما في "مقدمته": (٣/ ١٠٠٥) بشرح الشلوبين، وابن عصفور كما في "مقرَّبه": (٢٠٩)، وانظر: "شرح الكافية الشافية": (١/ ٥٣٨).

(٤) قال العيني: (٢/ ١٨ شرح الشواهد بهامش الأشموني): "والشاهد في الشطر الثاني؛ حيث ذكر فيه خبر (لا) لأنه لم يكن مما يعلم، فإذا لم يعلم وجب ذكره" اهـ.

(٥) فالكلام شرطه الإفادة، والقول: لفظ دال على معنًى والإفادة ليست من شرطه. انظر: "أوضح

وقد صرحَ سيبويه في مواضع كثيرة من «كتابه» بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قولُه[1]: «واعلم أنَّ (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعتْ على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا» اهـ.

قال ابن مالك: «عَنى بالكلام: الجمل، وبالقول: المفردات»[2] اهـ.

ومذهبُ الزمخشري مخالفٌ أيضًا لما عليه جمهورُ النحاة، ووافقه على ذلك ابنُ يعيش وابنُ الحاجب كدَأبِهِمَا في غالبِ المسائل، وسيأتي كلامُهما.

ونصُّ سيبويه في «كتابه» أنَّ «الذي يُبنى عليه في زمان أو في مكانٍ» - وهو خبر هذا الباب - «تُضمِرُه، وإنْ شئتَ أظهرتَه، وكذلك «لا رجلَ» و«لا شيءَ» إنما تريد: لا رجلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمانٍ»[3].

قال أبو حيان: «وشَرَحَ السيرافيُّ كلامَ سيبويه بأنَّ بني تميمٍ كثيرًا[4] ما يحذفون الخبرَ، وأهل الحجاز يُظهرونه»[5].

وتواردَتْ نصوصُ النحاة - وبخاصة المتأخرون منهم - على مذهب سيبويه دون تعرض لخلافٍ يذكر في المسألة؛ فقال الشلوبين: «ينبغي أن يكون خلاف

=

المسالك": (١/ ١٢، ١٣) لابن هشام.

(١) (١/ ١٢٢).

(٢) "شرح التسهيل": (١/ ٥).

(٣) (٢/ ٢٧٥) بتصرف يسير.

(٤) أي: ولم يلتزموا هذا دائمًا وإنما إذا عُلِمَ.

(٥) "ارتشاف الضرب": (٢/ ١٦٧)، وكان قد قال قبل إيراده كلام سيبويه (٢/ ١٦٦): "والخبرُ إنْ كان غيرَ معلومٍ فلابد من ذكره".

أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جوابٌ لقولِ قائلٍ، كقولك- لمن قال: هل من رجلٍ أفضل من زيد؟: لا رجلَ، وأما إذا لم يكنْ جوابًا فلا ينبغي أن يحذفَ الخبرُ أصلًا؛ لأنه لا دليل عليه»[1]اهـ.

ونصَّ ابنُ هشام على ذلك في كتبه ناصرًا مذهبَ ابن مالك؛ منبهًا على أن بني تميم يوجبون حذفه إذا كان معلومًا، أما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحدٍ؛ فضلًا عن أنْ يجبَ، وأنه كثر حذفُه حتى قيل: إنه لا يُذكَرُ[2].

وأما موافقو الزمخشري فتابَعُوه على دعواه مع تأويل ما ورد من شواهد وأمثلةٍ؛ فقال ابنُ يعيش: «... وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا) ألبتةَ، ويقولون: هو من الأصول المرفوضة» اهـ وجوَّز أن يكون «مصبوح» في البيت المتقدِّم صفةً محمولة على محل (لا) مع المنفي، والخبرُ مقدَّرٌ»[3].

واضطربَ قولُ ابن الحاجب؛ فقال في «الكافية»[4]: «وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا».

وقال في «شرح الوافية نظم الكافية»[5]: «إنَّ بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا...».

«والحق أن بني تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا أو قامتْ قرينةٌ غير السؤال دالة

---

(١) "شرح المقدمة الجزولية الكبير": (٣/ ١٠٠٦).

(٢) "أوضح المسالك": (٢/ ٢٩)، و"شرح الشذور": (٢١١)، و"مغني اللبيب": (٣١٥، ٨٢٦)، وبنحوه السيوطي في "همع الهوامع": (١/ ١٤٦)، والأشموني في "شرح الألفية": (٢/ ١٧)، وخالد الأزهري في "التصريح": (١/ ٢٤٦)، الفاكهي في "شرح قطر الندى": (٢/ ٥١)، والخضري في "حاشيته على ابن عقيل": (١/ ١٤٧).

(٣) "شرح المفصَّل" لابن يعيش: (١/ ١٠٧).

(٤) "شرح الكافية": (١/ ١١٢) للرضي.

(٥) (ص١٨٣).

عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا؛ إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذَنْ كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم»[1].

وأما وجه الرفع في قول الشاعر: «ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ»؛ فمصبوح خبر لا صفة؛ لعدم الحاجة إلى مقدَّر[2].

قال أبو محمد الصَّيمري[3] في «التبصرة»[4]: «وتقول: لا أحدَ أفضلُ منك، فترفع «أفضل» لأنه خبر المبتدأ، كما قال:

وردَّ جازِرُهم حَرْفًا مُصرَّمةً

ولا كريمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ».

انتهى. والله أعلم.

* * *

---

(١) "شرح الكافية": (١/ ١٩٢) للرضي.

(٢) "شرح التسهيل": (٢/ ٥٧).

(٣) أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري. "بغية الوعاة": (٢/ ٤٩).

(٤) (١/ ٣٩٢ - التبصرة والتذكرة).

المسألة الثالثة

هل يُلتزمُ كونُ مجرورِ (حتى) آخِرَ جُزْءٍ أو ملاقي آخره؟

هذه من المسائل التي توهَّمَ ابنُ مالِكٍ أنَّ الزمخشريَّ انفرد بها؛ فقال في «شرح التسهيل»[1].

«والتزَمَ الزمخشريُّ كونَ مجرورها آخرَ جزء أو ملاقيَ آخر جزء، وهو غير لازم.

ومن دلائل ذلك قول الشاعر[2]:

إنَّ سلمى من بعد يأسِيَ همَّتْ
لِوِصَالٍ لو صَحَّ لم يُبْقِ بُوسا
عيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتَّى
نِصْفِها راجيًا فعُدْتُ يئوسا»اهـ

وقبلَ ذِكْر آراء النحاة في اعتراض ابن مالك على جار الله أذكر نص كلام الزمخشري ليتبين دليله وتعليله.

قال رحمه الله: «و(حتى) في معناها- أي: (إلى)- إلا أنها تفارقها في أنَّ مجرورها يجبُ أن يكونَ آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأنَّ

(١) (٣/ ١٦٨).
(٢) من الخفيف، ولا يعرف قائله، وانظر: "شرح شواهد المغني": (٣/ ٩٤ - ٩٥) للبغدادي، و"المساعد" لابن عقيل: (٢/ ٢٧٤)، و"همع الهوامع": (٢/ ٢٣).

الفعل المعدّى بها الغرضُ فيه أنْ يتقضّى ما تعلّق به شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقول: حتى نصفِها، أو ثلثِها، كما تقول: إلى نصفِها، وإلى ثلثها»(١) اهـ.

وما ذهبَ إليه الزمخشريُّ هو مذهبُ الجمهور، قال أبو حيان: «وهو قول أصحابنا(٢)، وهو أنه لابدَّ أن يكونَ آخرَ جزءٍ من الشيء؛ نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، أو ملاقي آخر جزء؛ نحو: سرتُ النهارَ حتى الليل، ولو قلتَ: أكلت السمكة حتى وسطها، وسرتُ النهارَ حتى نصفِه؛ لم يجزْ ذلك، بل إذا أردتَ ذلك المعنى أتيت بـ(إلى) فقلتَ: أكلتُ السمكةَ إلى وسطِها، وسرتُ النهارَ إلى نصفِهِ؛ فـ(إلى) في استعمالها لانتهاء الغاية أقعدُ من (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاءَ غايةٍ، وسواء أن يكونَ آخرَ جزءٍ من الشيء أو ملاقيًا آخرَ جزء أو لا يكون، وما استدل به ابنُ مالكٍ لا حجةَ فيه لما بيناه في شرح كتابه «التسهيل»(٣).

وحاصل ما ردَّ به أبو حيان بيتَ ابن مالكٍ- ونقله عنه السيوطيُّ مختصرًا

---

(١) (٨/ ١٥) "المفصَّل" بشرح ابن يعيش.

(٢) "ارتشاف الضرب": (٢/ ٤٦٨)، قال ابن هشام وابن عقيل: «وهو قول المغاربة وغيرهم»، "المغني": (١٦٧)، "المساعد": (٢/ ٢٧٣).

(٣) "السابق": (٢/ ٤٦٨)، وبنحو ما قال أبو حيان: ابنُ هشام في "المغني": (١٦٧)، و"أوضح المسالك": (٣/ ٤٧)، وابن عقيل في "شرح الألفية": (٣/ ١٧ - ١٨)، و"المساعد": (٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤)، والسيوطي في "همع الهوامع": (٢/ ٢٣)، وخالد الأزهري في "التصريح": (٢/ ١٧)، والأشموني في "شرح الألفية": (٢/ ٢١٣)، والفاكهي في "شرح القطر": (٢/ ١٧٧)، والخضري في "حاشيته على ابن عقيل": (١/ ٢٣٠)، ومن قبلهم ابن القواس (ت ٦٩٦هـ)، كما في "الأشباه والنظائر" للسيوطي: (٢/ ٤٤٦)

والبغداديُّ بتمامه(1) وارتضاه ابنُ هشام(2): أنه لم يتقدم (حتى) ما يكون ما بعدها جزءًا له ولا ما يكون ما بعدها ملاقيًا لآخر جزء منه في الجملة المُغَيَّاة بـ(حتى) في هذا الشاهد المذكور، فلو صرح الشاعر وقال: «ما زلت راجيًا وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان ذلك حجة على الزمخشري؛ لكن الشاعر لم يصرح.

ويُنْقَضُ استدلال ابن مالك بهذا الشاهد بأن نقول(3): إذا لم يتقدم في الجملة المُغَيَّاةِ بـ(حتى) ما يصح أن يكون ما بعد (حتى) آخر جزء منه أو ملاقيًا آخر جزء منه جاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء أو ملاقي آخر جزء.

هذا ما قرره أبو حيان منتصرًا للجمهور، وفيه نَظَرٌ؛ لأنه قد تقدم (حتى) في البيت ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء أو ملاقي آخره؛ ألم يقل الشاعر:

عينــــت ليلــــة فـــما زلـــت حتـــى
نـــصفِها.................................

فتقدمت (ليلة) على (حتى)، والمعنى «فما زلت حتى نصفِ تلك الليلة».

فاستدلالُ ابن مالك بالبيت على عدم التزام كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملاقي آخره قويٌّ، والنص الشعري في غاية الوضوح.

والله أعلم.

* * *

(1) "همع الهوامع": (2/ 23)، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (3/ 94 – 95).
(2) "مغني اللبيب": (167).
(3) هذا مقول أبي حيان. "شرح شواهد المغني": (3/ 95).

المسألة الرابعة

هل الميم في (مُ الله) بدل مِن (مُنْ ربي)؟

(ايمُنُ): اسم وضع للقسم، هكذا بضم الميم والنون، وألِفُهُ ألف وصلٍ عند أكثر النحويين، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف[1].

وقد يقال فيه مضافًا إلى (الله): ايمِن، وايمَن، وأيْمُ، وإِيم، وإمُ، ومُنُ مثلث الحرفين، و(مُ) مثلَّثًا[2].

ورأى الزمخشريُّ أنَّ (مُ) أصلُها من (مُنْ)[3] لا (ايمن)؛ فقال: «وقولهم: (مُ الله) أصله: (من الله) لقولهم: (مُنْ ربِّي إنَّكَ لأشِرٌ)، فحذَفَ النونَ لكثرةِ الاستعمال»[4].

وقال: «ولكثرة القَسَم في كلامهم أكثروا التصرفَ فيه وتوخوا ضروبًا من التخفيف، من ذلك حذفُ الفعل في (بالله)... ونونِ (ايمن) وهمزته، ونون (مُنْ)...»[5] اهـ.

وردَّه ابنُ مالكٍ[6] بأنه «ليس بصحيح؛ لأنها لو كانت إياها لاستُعمِلَتْ في

---

(١) "اللسان": (يمن).

(٢) انظر: "التسهيل": (٣/ ٢٠١) بشرح ابن مالك.

(٣) و(مُن) هذه ليست التي من لغات (ايمن)، وإنما حرف جرٍّ وُضِعَتْ مَوْضِعَ الباء هاهنا، وضُمَّ الميمُ لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها. انظر: "شرح الكافية" للرضي: (٢/ ٣٣٤)، و"لسان العرب": (منن).

(٤) "المفصل": (٨/ ٣٥) بشرح ابن يعيش.

(٥) السابق: (٩/ ٩٣).

(٦) في "شرح التسهيل": (٣/ ٢٠٣).

النقص مع ما استُعْمِلَتْ في التمام على الأَشْهَر، كما لم يستعمل (ايمن) في النقص إلا مع ما استعمل في التمام على الأشهر».

وقال: «واحترزتُ «بالأَشْهَر» من رواية الأخفش عن بعض العرب (مُن الله)...».

ونَقَلَ عن الزمخشريّ قولَه في (مُ الله): «ومن الناس مَنْ زعم أنها من (ايمن)»[1]، وقال[2]: «قلتُ: لم يعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو سيبويه- رحمه الله- فإنه قال في عدة ما يكون عليه الكلم: «واعلم أن بعض العرب يقول: (مُ الله لأفعلنَّ) يريد: أيمُ الله لأفعلن»[3].

وفي عدم معرفة الزمخشري أنَّ صاحب هذا القول سيبويه دليلٌ على أنه لم يَعرفْ من «كتابه» إلا ما يعرف بتصفُّحٍ وانتقاء، لا بتدبرٍ واستقصاء، فما أوفرَ تَبجُّحَهُ وأيسرَ ترجُّحَهُ، عفا الله عنا وعنه...» اهـ.

وهذا فيه تحامل واضح على الزمخشري، وتقليل من شأنه، ومثل هذه العبارات لا ينبغي أن تستخدم في مقام البحث والمناظرة، بغض النظر عن ضعف حجة الخصم أو قوتها.

وما ذهب إليه ابنُ مالكٍ هو نصُّ «الكتاب»، ولم يَحْكِ صاحِبُه غيرَه، قال: «واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: (مِنْ ربِّي لأفعلنَّ ذلك)، و(مُنْ ربِّي إنك

---

(1) الذي وجدته من كلام الزمخشري هو: «وقيل: أصله (أيم)» "المفصل": (8/ 35) بشرح ابن يعيش، وعليه فمراد الزمخشري بـ(قيل) تضعيف هذا الرأي، لا جهل قائله.

(2) «شرح التسهيل»: (3/ 203).

(3) "الكتاب": (4/ 229).

لأَشِرٌ)... ولا يدخلونها في غير (ربي)، كما لا يدخلون التاء في غير (الله)»[1] اهـ.

وهذا هو الذي ذهب إليه أبو البركات بن الأنباري[2] وابن يعيش[3] وابن عقيل[4]، وهو ظاهر كلام المبرد[5]، ونقله عنه أبو علي الفارسي صريحًا[6].

وبعد أنْ حكاه الرضيُّ- أي: كون (مِـُن) مختصة بلفظ (ربِّي)- قال: «ولا مَنْعَ أنْ يقالَ: تَغَيَّرَ حكمُه عند اختصارِه»[7].

أي لما اختصرت (من) المختصة بـ(ربي) إلى (م) جاز أن تدخل على (الله)؛ وعليه فالرضي لا يمنعُ مذهبَ الزمخشريِّ، بل يُبقي له احتمالًا.

ويُحتجُّ له أيضًا بما حكاه ابنُ مالك- نفسُه- عن الأخفش عن بعض العرب: «مُن الله»[8]، ولكنها خلاف المشهور، وقد حُكِمَ عليه بالشذوذ[9]؛ أي شذوذ دخول (مِـُن) المختص بـ(رَبِّ) على لفظ (الله)، ويمكن أن يقال: إن (مُن) التي ذكرها الأخفش هي إحدى لغات (ايمن) المتقدمة؛ لئلا يعارض نقلَ سيبويه عن العرب.

وقد ظهرَ اضطرابُ الزمخشريِّ في تمثيله لمذهبه، فقال- كما تقدم: «وقولهم: (مُ

(١) "الكتاب": (٣/ ٤٩٩).

(٢) "الإنصاف في مسائل الخلاف": (١/ ٤٠٨-٤٠٩).

(٣) "شرح المفصل": (٨/ ٣٥) (٩/ ٩٢).

(٤) "المساعد": (٢/ ٣١٢)، وانظر: "حاشية الصبان على شرح الأشموني": (٢/ ٢٠٦).

(٥) "المقتضب": (٢/ ٣٣٠).

(٦) "البغداديات": (ص١٦١).

(٧) "شرح الكافية": (٢/ ٣٣٤).

(٨) "شرح التسهيل": (٣/ ٢٠٣)، و"الهمع": (٢/ ٤٠).

(٩) انظر: "حاشية الصبان على شرح الأشموني": (٢/ ٢٠٦).

الله) أصله: (مُن الله) لقولهم: (مُنْ ربي ...)؛ فعند استشهاده بكلام العرب لم يجد مثالًا إلا ما يخالف مذهبَه.

وهو مَحْجُوجٌ بنقل سيبويه عن العرب أنهم لا يُدْخِلون (مُنْ) في غير (ربِّي).

وأما الاحتمال الذي ذكره الرضي من أن (مُن) المختصة بـ(ربي) لما اختصرت إلى (مُ) جَازَ أن يتغير حكمها فضعيفٌ لمخالفته للسماع- كما تقدم عن سيبويه- ولِمَا تقرر من أنَّ «ما استعمل في النقص يُستعمل مع ما استعمل في التمام»- كما تقدم عن ابن مالك.

وليس بالاحتمالات تثبتُ الأحكام.

والله أعلم.

* * *

المسألة الخامسة

هل يُؤكَّدُ الحَرْفُ- وليس بحرفِ جَوَابٍ- بإعادَتِهِ؟

التوكيدُ اللفظيُّ: إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بمُوافقِهِ معنى[1].

وذهب الزمخشريُّ إلى أنه يجري في أنواع الكلمة كلها؛ فقال: «والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء: في الاسم والفعل والحرفِ والجملةِ والمُظْهَر والمضمَر، تقول: ضربتُ زيدًا زيدًا، وضربتُ ضربتُ زيدًا، وإنَّ إنَّ زيدًا منطلقٌ...»[2] اهـ.

واعترَضَ ابنُ مالكٍ على تمثيل الزمخشري الأخير، وقال: «وقد أشار الزمخشري في «المفصَّل» إلى توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحدَه، نحو: إنَّ إنَّ زيدًا منطلقٌ، وقولُه مردودٌ؛ لعدمِ إمامٍ يُسْنَدُ إليه وسماعٍ يُعَوَّلُ عليه»[3].

وذلك أنَّ الجمهور- ومنهم ابن مالك- يرونَ أنه لا يؤكَّد من المفرداتِ ما لا يستقل، أي: ما هو كجزء كلمةٍ لفظًا وخطًّا؛ كالضمير المتصل، وحروف المعاني، إلا ما جرى منها مجرى المستقل[4]؛ كحروف الجواب؛ فإنها قائمةٌ مقامَ الجملِ ويصحُّ الوقفُ عليها مع الابتداء بها- كما يقول الرضي[5].

---

(١) "تسهيل الفوائد": (ص١٦٦).

(٢) "المفصَّل": (٣/ ٤١) بشرح ابن يعيش.

(٣) "شرح التسهيل": (٣/ ٣٠٣).

(٤) قال الرضي: "المستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه "اهـ" شرح الكافية": (١/ ٣٣١).

(٥) السابق: (١/ ٣٣١)، وانظر: "شرح عمدة الحافظ" لابن مالك: (١/ ٥٧٣)، ومذهبَ الجمهور في "شرح التسهيل" لابن مالك: (٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤)، "شرح ابن الناظم ألفية أبيه": (ص٥١١ - ٥١٢)، =

وإنْ كان غيرَ جوابي وَجَبَ أمرانِ: أن يُفْصَلَ بينهما، وأنْ يعادَ مع التوكيد ما اتصلَ بالمؤكَّد إن كان مضمرًا[1]؛ نحو: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[2][3].

وقد نصَّ ابن السرَّاج في «الأصول»[4] على ذلك، فقال: «وأما الحروف فنحو قولك: في الدار زيدٌ قائم فيها؛ فتعيد (فيها) توكيدًا، وفيك زيدٌ راغبٌ فيك، وقال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[5].

إلا أنَّ الحرفَ إنما يُكررُ مع ما يتصلُ به؛ لاسيَّما إذا كان عاملًا» اهـ.

قال ابن مالك: «والمفصول كقوله:

ليتَ وهل ينفعُ شيئًا ليتُ
ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ»[6]

فعند توكيد (ليت) لفظًا فَصَلَ بجملة: (وهل ينفع شيئًا ليت).

= "ارتشاف الضرب": (٢/ ٦١٧)، "أوضح المسالك" لابن هشام: (٣/ ٣٣٩: ٣٤٣)، "شرح الكافية" للرضي (١/ ٣٣١ - ٣٣٢)، "المساعد": (٢/ ٣٩٨)، "شرح الألفية" لابن عقيل: (٣/ ٢١٦)، "شرح الأشموني": (٣/ ٨٢)، "همع الهوامع": (٢/ ١٢٥)، "التصريح لخالد الأزهري": (٢/ ١٢٩ - ١٣٠)، "شرح الفاكهي على القطر": (٢/ ٢٢٣).

(١) قال خالد الأزهري: لكونه كالجزء منه. "التصريح": (٢/ ١٢٩).

(٢) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٣) انظر: "أوضح المسالك " لابن هشام: (٣/ ٣٣٩).

(٤) (٢/ ١٩ - ٢٠).

(٥) سورة هود: ١٠٨.

(٦) رجز لرؤبة: ملحق ديوانه: (١٧١)، "المساعد": (٢/ ٣٩٨)، "شرح الألفية": لابن عقيل (٢/ ١١٥).

ونظمَ ذلك صريحًا في «خلاصته»:

ولا تُعِدْ لَفْظَ ضميرٍ مُتَّصِلْ
إلا مع اللفظ الذي به وُصِلْ

كذا الحروف غير ما تحصَّلا
به جوابٌ: كنَعَمْ وكَبَلَى[1]

فالحروف كالضمائر في وجوب إعادة ما اتصل بها، إلا المتحصَّل به الجواب[2].

وحجةُ الزمخشري في المسألة ما ورد من ذلك في كلام العرب؛ نحو قول الشاعر:

إنَّ إنَّ الكريم يَحْلُمُ ما لَمْ
يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَه قَدْ ضِيمَا[3]

وقول بعض بني أسد[4]:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي
ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دَوَاءُ

وقول خِطَام المجاشعي:

(١) انظر: "شرح المكودي على الألفية": (ص ١٤٠)، مراجع ذكر مذهب الجمهور المذكورة آنفًا.

(٢) "شرح المكودي": (ص ١٤٠).

(٣) من الخفيف: "شرح التسهيل": (٣/ ٣٠٣)، "شرح الأشموني": (٣/ ٨٢)، "همع الهوامع": (٢/ ١٢٥).

(٤) وقيل: لمسلم بن معبد الوالبي - وهو من الوافر - وانظر: "معاني القرآن للفراء": (١/ ٦٨)، "الإنصاف": (٢/ ٥٧١)، "خزانة الأدب": (٢/ ٣٠٨)، (٩/ ٥٢٨)، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٤/ ١٤٣).

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[1]

أما البيت الأول والثاني فقال ابن مالك: «لا حجةَ فيهما؛ لأنهما من الضرورات، وإلى هذا أشرتُ بقولي[2]: (لم يُعَدْ في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أوّلًا أو مفصولًا) ... فما ليس معمودًا ولا مفصولًا فهو ضرورة»[3] اهـ.

بل هو «في غاية الشذوذ والقِلَّة»[4]، ولا يجوز اختيارًا[5]، و«لا يُعرَّجُ عليه، ولا يؤخذ به بالإجماع» كما قال ابن الأنباري[6]، و«لا يُعتدُّ به»[7] عند ابن يعيش مخالفًا الزمخشري.

و«الفصيحُ المقيسُ لا يُخَرَّجُ على الشاذ» كما يقول ابن هشام[8].

وقال البغدادي: «وعدَّه ابنُ عصفور- كالفراء- من ضرائر الشعر»[9].

ثم إنَّ البيتَ الثاني قد رُوِيَ بلفظٍ آخر نقله البغداديُّ، وعليه فلا شاهد فيه- كما قال- وروايته:

---

(١) من السريع، وخطَّأ البغدادي مَنْ قال: إنه من الرجز. انظر: "الكتاب": (١/ ٣٢)، و"الخزانة": (٢/ ٣١٣)، "شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٤/ ١٣٩)، و"شرح شواهد الشافية": (ص٥٩)، والأثافي: الحجارة التي ينصب عليها القِدْر.

(٢) أي: في "التسهيل": (ص١٦٦).

(٣) "شرح التسهيل": (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤) بتصرف.

(٤) "شرح ابن الناظم للألفية": (ص٥١٢).

(٥) "همع الهوامع": (٢/ ١٢٥)، "شرح الأشموني": (٣/ ٨٢).

(٦) "الإنصاف": (٢/ ٥١٧).

(٧) "شرح المفصَّل": (٩/ ١٥)، (٧/ ١٧- ١٨).

(٨) "مغني اللبيب": (٢٤٢).

(٩) "الخزانة": (٩/ ٥٢٨)

فَلَا واللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وما بِهِمُ مِنَ البلوى دَوَاءُ[1]

وأما البيتُ الأخيرُ فليس من هذه المسألة، وإنما الكافُ الأولى حرفٌ دخلَ على اسم هو الكافُ الثانية التي بمعنى (مثل)، وعلى هذا مَثَّل به سيبويه[2]، وصَرَّحَ به ابنُ جني في «الخصائص»، وقال: «فليست الكافُ هنا حرف جرٍّ، بل هي اسمٌ بمنزلة (مثل)»[3] اهـ.

فلا شاهد فيه؛ لأنه ليس من توكيد الحرف بإعادته.

والله أعلم.

* * *

(١) "شرح شواهد المغني": (٤/ ١٤٣).

(٢) "الكتاب": (١/ ٤٠٨)، وجعله في: (٤/ ٢٧٩) من الضرورات.

(٣) "الخصائص": (٢/ ٣٦٨)، وانظر "شرح اللمع" لابن برهان: (١/ ١٧٦)، و"الفصول" لابن معطي: (ص٢١٨)، "شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٤/ ١٣٩).

المسألة السادسة

هل يَصِحُّ التمثيل بقولِنا: (مررتُ بِكَ بِكَ) على البَدَلِ؟

ذكر الزمخشريُّ في «المفصَّل» هذا المثالَ على أنه من إبدال المضمَر من المضمَر، فقال: «ويُبْدَلُ المظهَر من المضمَر... والمضمَرُ من المضمَر؛ كقولك: رأيتك إياك، ومررت بك بك»[1] اهـ.

قال ابنُ مالك: «وهذا إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ، ولو صَحَّ جَعْلُه بدلًا لم يكنْ للتوكيدِ اللفظيِّ مِثالٌ يَخُصُّ به، وعلى هذا وأمثالِهِ نبهتُ بقولي[2]: (ولا يُبْدَلُ مضمَرٌ من مضمَرٍ، ولا من ظاهرٍ، وما أوهم ذلك جُعِلَ توكيدًا)»[3] اهـ.

واستشهدَ- أي: ابن مالك- بتوجيه ابن جني لقوله تعالى- في قراءة يعقوب: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾[4][5]، قال أبو الفتح: «وجاز إبدالُ الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأنَّ في الثانية ذِكْرَ السبب الداعي إلى جُثُوِّها...».اهـ

قال ابن مالك: «فهذا الكلام يدل على أنَّ التابعَ إذا وافق لفظُه لفظَ المتبوعِ لا

---

(١) "المفصل بشرح ابن يعيش": (٣/ ٦٩).

(٢) أي في "التسهيل": (ص١٧٢).

(٣) "شرح التسهيل": (٣/ ٣٣٣).

(٤) سورة الجاثية: ٢٨.

(٥) انظر: "المحتسب": (٢/ ٢٦٢)، و"تقريب النشر" لابن الجزري: (ص١٧٣).

يجعل بدلًا حتى يكون معطيًا من المعنى بما اتصل به ما لم يعطِهِ الأولُ؛ بخلافِ قولِ الزمخشري: (بك) بدلٌ من (بك)»[1] اهـ.

وعَرَّضَ به في بابِ التوكيد من «شرح التسهيل»[2] عند ذكر هذه المسألة وقال: «ومَنْ حَكَمَ على شيءٍ من هذا بالبدليةِ فليسَ بمُصِيبٍ، وإنْ حَظِيَ من الشهرة بأوفر نصيبٍ» اهـ.

وذكر ابنُ يعيش للزمخشري وجهًا لجواز ذلك حاصله أنَّ الضمير الثاني بدل من الأول، وأعيد حرفُ الجر معه؛ لأنَّ المجرورَ لا منفَصِلَ له، بخلاف (إياي) وفروعها في النصب.

ولم يلبث أن قال- مخالفًا له: «والأقربُ في هذا أنْ يكون تأكيدًا لا بدلًا؛ لأنك إذا أبدلتَ اسمًا من اسم وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفًا للأول ليعلم السامع بمجموعهما؛ فأما إعادة اللفظ بعينه فمِن قبيل التأكيد»[3] اهـ.

فتمثيلُ الزمخشريِّ بـ«مررت بك بك» للبدلية ضعيفٌ مردودٌ، وعجيبٌ كما يقول الرضي[4]؛ إذ هو صريحُ التكرير لفظًا ومعنًى، فهو توكيد لفظيٌّ لا بدل[5].

وأما ما نقله خالد الأزهري[6] عن الشاطبي[7]: «أنَّ العربَ إذا أرادت

---

(١) "شرح التسهيل": (٣/ ٣٣٢).

(٢) (٣/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٣) "شرح المفصل": (٣/ ٧٠).

(٤) "شرح الكافية": (١/ ٣٣٢).

(٥) السابق، ولتنظر: "شرح ابن عقيل للألفية": (٣/ ٢١٥).

(٦) خالد بن عبدالله بن أبي بكر الجرجاوي: (ت ٩٠٥هـ). "الأعلام": (٢/ ٢٩٧).

(٧) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت ٧٩٠هـ). "الأعلام": (١/ ٧٥).

البدلَ وَفَّقَتْ بين التابع والمتبوع، فقالت: جئتَ أنت، ورأيتك إياك، ومررتُ به به، هكذا نقلَ سيبويه عن العرب»[1] اهـ.

وأقرَّ ياسين العليمي[2] الشاطبيَّ، وقال: «فالحق ما قاله الزمخشري لما عُلِمَ من عادة العرب، كما قاله الشاطبي»[3]. اهـ.

فهذا غيرُ مسلَّم للشاطبي، فسيبويه لم يَنْقُل عن العرب قولَهم: «مررت به به» بخلاف ما تُوهِمُه عبارةُ الشاطبي، وإنما قال: «فإنْ أردْتَ أنْ تجعلَ مضمرًا بدلًا من مضمر قلتَ: رأيتك إياك، ورأيته إياه، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنت، وفعل هو»[4]. اهـ.

فليس في كلام سيبويه نقلٌ عن العرب في جواز بدلية «بك» الثانية- أو «به» فليس للزمخشري ومتابعيه حجةٌ من سماعٍ كما أرادوا، ولا من قياسٍ لما تقدمَ من كلام ابن مالك وابن يعيش والرضي.

والله أعلم.

* * *

---

(١) "التصريح بمضمون التوضيح": (٢/ ١٥٩) بتصرف.

(٢) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيْم الحمصي (ت ١٠٦١هـ). "الأعلام": (٨/ ١٣٠).

(٣) "حاشية ياسين على التصريح": (٢/ ١٥٩، ١٦٠) بتصرف يسير.

(٤) "الكتاب": (٢/ ٣٨٦).

المسألة السابعة

هل تُفيدُ (لَنْ) تَأبيدَ النَّفْيِ؟

(لن) تنصبُ الفعلَ المضارعَ وتُخَلِّصُه للاستقبال، وتفيد نفيه، ومذهبُ سيبويه والجمهور أنه لا يشترط أنْ يكونَ النفيُ بها آكدَ من النفي بـ(لا)[1].

قال سيبويه: «و(لن أضربَ) نفيٌ لقوله: (سأَضْرِبُ) كما أنَّ (لا تضربْ) نفيٌ لقوله: (اضْرِبْ)، و(لمْ أضربْ) نفيٌ لـ(ضَرَبْتُ)»[2] اهـ.

لكن ذهبَ الزمخشري في «المفصَّل» و«الكشَّاف» إلى أنَّ (لن) تفيد تأكيدَ النفي[3]، وردَّ عليه الجمهورُ وضعَّفوا رأيَه، وذهبَ في الأنموذج «أنها تفيد تأبيدَ النفي»[4].

ولم أجدْ لابن مالكٍ كلامًا في مسألة تأكيد النفي، وأما مسألة التأبيد فكلامه فيها مشهور، تناقله النحاة بعده عند ذكر هذه المسألة.

قال في «الكافية الشافية»[5]:

---

(١) انظر: "ارتشاف الضرب": (٢/ ٣٩١)، و"همع الهوامع": (٢/ ٣-٤)، "شرح الأشموني": (٣/ ٢٧٨).

(٢) "الكتاب": (١/ ١٣٥-١٣٦).

(٣) "المفصَّل": (٨/ ١١١) بشرح ابن يعيش، و"الكشاف": (٢/ ٩٠) عند قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) قال العليمي في: "حاشيته على الفاكهي": (١/ ١٤٣): «في بعضِ نُسخِه، وفي بعضها: على التأكيد». اهـ وانظر: «الأنموذج في النحو» بشرح الأردبيلي: (ص١٩٠)، وذكر الأردبيلي - أيضًا - اختلاف النسخ بين «التأبيد» و«التأكيد».

(٥) (٣/ ١٥١٥).

وَمَـــنْ رأى النفـــي بـــ(لـــن) مؤبَّـــدَا
فقولَـــــه اردُدْ وخلافَـــــه اعْـــــضُدَا

قال في «الشرح»[1]: «ثم أشرتُ إلى ضعفِ قول مَنْ رأى تأبيدَ النفي بـ(لن)، وهو الزمخشريُّ في «أنموذجه»، وحاملُه على ذلك اعتقادُه أنَّ الله تعالى لا يُرَى، وهو اعتقادٌ باطلٌ؛ لصحة ذلك عن رسول الله ﷺ- أعني ثبوتَ الرؤية- جعلنا الله من أهلها وأعاذنا من عدم الإيمان بها». اهـ.

وما ذهبَ إليه الزمخشريُّ من أنَّ (لن) من حيثُ الوضعُ تفيدُ تأبيدَ النفي دعوى بلا دليل[2]، والراجحُ ما ذهبَ إليه ابنُ مالك والجمهورُ.

والدليل على ذلك أربعة أمور[3]:

الأول: أنه لا دليلَ على ذلك للزمخشري من سماعٍ ظاهرِ الدلالة أو قياسٍ جليٍّ أو إمام يُرجَع إليه.

---

(١) "شرح الكافية الشافية": (٣/ ١٥٣١).

(٢) كما يقول ابن هشام في: "مغني اللبيب": (٣٧٤).

(٣) انظر: "ارتشاف الضرب": (٢/ ٣٩١)، و"شرح الكافية "للرضي: (٢/ ٢٣٥)، و"مغني اللبيب": (٣٧٤)، و"شرح قطر الندى" لابن هشام: (١١٢)، و"تشنيف المسامع" للزركشي: (١/ ٥٥٥)، و"الأشباه والنظائر": (٣/ ١٧ -١٨)، و"همع الهوامع": (٢/ ٣-٤)، و"الإتقان في علوم القرآن": (١/ ١٧٣)، و"شرح الفاكهي على القطر": (١/ ١٤٣)، و"التصريح": (٢/ ٢٢٩)، "الأشموني": (٣/ ٢٧٨)، "الخضري": (٢/ ١١٠)، وانظر: تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد على "أوضح المسالك": (٤/ ١٤٩).

الثاني: لو كانتْ (لن) للتأبيد للزم التناقضُ بذكرِ (اليوم) في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾(1).

فكيف يُنفي تكليمها إنسيًّا نفيًا أبديًّا ثم يُقيِّدُ ذلك بـ(اليوم)، والقرآنُ منزَّهٌ عن التناقض.

الثالث: أنها لو كانت للتأبيد لَمَا صحَّ أنْ يُؤَقَّتَ منفيُّها وتُجعلَ له غاية ينتهي بانتهائها؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾(2).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾(3)، وهو واضحٌ كما يقول ابن الناظم(4).

الرابع: أنَّ (لن) لو كانت للتأبيد لكان ذكر «أبدًا» معها تكرارًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾(5)، والأصلُ عدمُ التكرار.

وقد اعتذر ابنُ يعيش عن هذا «بأنَّ ذكرَ الأبدِ بعد (لن) تأكيدٌ لِمَا تعطيه (لن) من النفي الأبديِّ»(6). اهـ.

---

(1) سورة مريم: ٢٦.

(2) سورة طه: ٩١ .

(3) سورة يوسف: ٨٠.

(4) في: "تكملة شرح التسهيل لأبيه": (٤/ ١٤).

(5) سورة البقرة: ٩٥.

(6) "شرح ابن يعيش للمفصَّل": (٨/ ١١١ - ١١٢).

والصواب أن يقالَ: لَمَّا كانت (لن) لمطلق النفي، جِيءَ بـ(أبدًا) لرفع توهُّمِ التوقيت والغاية وليس لتأكيد التأبيد.

وأما التأبيدُ في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[1] ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[2] فمستفادٌ من أمر خارجٍ، وهو الدليلُ العقلي على أنَّ الله تعالى هو المتفرِّدُ بالخَلْقِ، وأنَّ خُلْفَ الوعدِ عليه- سبحانه- محال[3]، وليس مستفادًا من دلالة (لن) الوضعية.

والله أعلم.

* * *

---

(1) سورة الحج: ٧٣.

(٢)سورة الحج: ٤٧.

(٣) انظر: "تشنيف المسامع": (١/ ٥٥٦) للزركشي، وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد على "أوضح المسالك": (٤/ ١٤٩).

المسألة الثامنة

هل يُلتزمُ كَوْنُ خَبَرِ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) فِعْلًا؟

معنى (لو) عند سيبويه: حرفٌ لِمَا كانَ سيقعُ لوقوعِ غيره[1].

وفي «الخلاصة»:

* وَهْيَ في الاختصاص بالفعل كـ (إنْ) *

أي (لو) مثل (إنْ) الشرطية في أنها لا يليها إلا فعلٌ أو معمولُ فعلٍ مضمَرٍ يفسره فعلٌ ظاهرٌ بعد الاسم[2].

وقال الزمخشري: «ولطلبها الفعلَ وَجَب في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أنْ يكونَ خبرُها فعلًا؛ كقولك: لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمتُه، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[3].

ولو قلتَ: لو أنَّ زيدًا حاضري لأكرمتُه؛ لم يَجُزْ»[4]. اهـ

واعترضَ ابنُ مالكٍ على الزمخشريِّ بأنَّ كلامَه يخالفُ السَّماعَ، قال: «وما منعه ذائعٌ في كلام العرب»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾[5].

---

(١) "الكتاب": (٤/ ٢٢٤)، وانظر: "شرح الأشموني للألفية": (٤/ ٣٧).

(٢) "شرح الأشموني": (٤/ ٣٩).

(٣) سورة النساء: ٦٦.

(٤) "المفصل بشرح ابن يعيش": (٩/ ٩).

(٥) سورة لقمان: ٢٧.

وكقول الراجز[1]:

لو أنَّ حيًّا مدركُ الفَلاحِ
أدركــه مـلاعِــبُ الــرِّماحِ

وكقول الشاعر[2]:

ولو أنَّ حيًّا فائِتُ الموتِ فاتَه
أخو الحربِ فوقَ القارحِ العَدَوَانِ

وكقول الآخر[3]:

ولو أنَّ ما أبقيتِ منِّي معلَّق
بعودِ ثُمام ما تأوَّدَ عُودُها

وكقول الآخر[4]:

ولو أنَّها عصفورةٌ لحسبتُها
مُسَوَّمَةً تدعو عُبيدًا وأزْنما»[5]. اهـ

---

(١) لِلَبيد بن ربيعة، ديوانه: (ص٤٢)، وانظر: "شرح الشواهد": للعيني بهامش "شرح الأشموني": (٤/ ٤٢)، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٥/ ١٠٢).

(٢) من الطويل، لصخر بن عمرو بن الشريد- قاله العيني، "السابق"- وانظر: "الأصمعيات": (١٤٧)، وأنشده في "اللسان": (عدا)، والعَدَوَان: شديدُ العَدْوِ.

(٣) قال العيني «السابق»: "قاله أبو العوام بن كعب بن زهير ... وهو من الطويل". اهـ

(٤) من الطويل: للعوَّام بن شوذب الشيباني، "الوحشيات" لأبي تمام: ٢٣٠، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٥/ ٩٧ – ٩٨).

(٥) "شرح الكافية الشافية": (٣/ ١٦٣٧).

وتفارقُ (لو) (إنْ) في أنَّ مصاحبةَ الفعلِ لـ(إنْ) لازمٌ، ولـ(لو) غالبٌ؛ قال ابنُ مالكٍ: «ولذلك وَجْهٌ من النظرِ، وهو أنَّ (لو) لما لم تصحبْ- غالبًا- إلا فعلًا ماضيًا، وهو لازمُ البناء؛ لم تكن عاملةً.

ولَمَّا لم تكنْ عاملةً لم يُسْلَكْ بها سبيلُ (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبدًا، فنُبِّه على ذلك بمباشرَتِها (أنَّ) كثيرًا...»[1].اهـ.

وبهذا التوجيه- عدم اختصاص (لو) بالفعل أبدًا كـ(إنْ)- يُدْفَعُ توجيهُ ابن يعيش لكلام الزمخشري السابق؛ فإنه قال: «ولاقتضاء (لو) الفعلَ إذا وقعَ بعدَها (أنَّ) المشددةُ لم يكن بُدٌّ من فعل في خبرها نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[3]، وذلك أنَّ الخبرَ محلُّ الفائدة، و(أنَّ) إنما أفادتْ تأكيدًا، ومعتمدُ الامتناع إنما هو خبرُ (أنَّ)؛ فلذلك وَجَبَ أنْ يكونَ فعلًا مَحْضًا؛ قضاءً لحقِّ (لو) في اقتضائها الفعلَ»[4]. اهـ.

فمذهبُ الزمخشريِّ- وهو موضع البحث- هنا امتناعُ الاسمِ المشتق والجامد أنْ يُخْبَرَ به وتعينُ الفعل لهذا.

وذهبَ ابنُ الحاجب إلى التفصيل؛ فيتعيَّنُ الفعلُ إنْ أمكن، أي: يصح عنده كلامُ الزمخشري في الخبر المشتق فقط.

---

(١) السابق: (٣/ ١٦٣٥ - ١٦٣٦).

(٢) سورة المائدة:٦٥.

(٣) سورة الرعد: ٣١.

(٤) "شرح المفصل" لابن يعيش: (٩/ ١١).

أما الجامد، فيجوز عنده أن يقعَ خبرًا، ونظم ذلك في قوله:

والخبرُ الفعلُ فإنْ تعذَّرا
جاءَ على الأصلِ كما تقرَّرَا

لو أنكَ انطلقتَ لانطلقنا
ولا تَقُلْ منطلقٌ لِمَعْنَى

وقال في الشرح(١): «والتُزِمَ أن يكونَ خبرُها فعلًا إنْ أمكن؛ كأنهم قصدوا إلى تقوية المفسَّر(٢) بصورة الفعل لما لم تكن (أنَّ) فعلًا، فيقولون: لو أنك انطلقتَ لانطلقتُ. ولا يقولون: لو أنك منطلقٌ... فإنْ تعذر الفعلُ جاء الاسمُ؛ لأنها مراعاةٌ لفظيةٌ تُراعَى مهما أمكن، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾(٣)؛ إذ لا فعل بمعنى (أقلام) فيُوقَعَ خبرًا». اهـ.

فلزم عنده أن يكون خبرُ (أنَّ) فعلًا ليكون كالعوض من لفظ الفعلِ المفسَّر(٤).

والراجح ما ذهبَ إليه ابنُ مالك؛ لورودِ الخبرِ مشتقًّا وجامدًا في كلام العرب- كما تقدم، وسيأتي المزيد- ونصره أبو حيان في غير كتابٍ من كتبه؛ فقال في «البحر المحيط»(٥): «وأقلام) خبر لـ(أنَّ) وفيه دليل على بطلان دعوى

---

(١) "شرح الوافية نظم الكافية": (ص٤١١).
(٢) يعني بهذا ما ذهب إليه الزمخشري- متابعًا للكوفيين- في تقدير فعل مقدر، وهو (ثَبَتَ) بين (لو) و(أنَّ). انظر: "الارتشاف": (٢/ ٥٧٣)، ويجوز أن يكون (المفسَّر) أي الفعل الواقع خبرًا، المفسِّر لـ(ثَبَتَ) المقدَّر.
(٣) سورة لقمان: ٢٧.
(٤) "شرح الكافية "للرضي: (٢/ ٣٩١).
(٥) (٧/ ١٩٠ - ١٩١).

الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله: إن خبر (أنَّ) الجائية بعد (لو) لا يكون اسمًا جامدًا ولا اسمًا مشتقًّا بل يجب أن يكون فعلًا. وهو قول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه...». اهـ.

ثم ذكر الشواهد التي ذكرها ابن مالك.

وفي «الارتشاف»[1] نَسَبَ مذهبَ الزمخشريِّ إلى الوَهَم والخطأ الفاحش، واحتجَّ ابنُ هشام[2] لابن مالكٍ على مجيءِ الخبرِ جامدًا بقول الشاعر[3]:

ما أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حَجَرٌ
تَنْبُو الحوادثُ عَنْه وَهْوَ مَلمُومُ

لكنه قال: «وقد وجدتُ آيةً في التنزيل وقعَ فيها الخبر اسمًا مشتقًّا، ولم يتنبه لها الزمخشريُّ كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابنُ الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالكٍ، وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[4]...». اهـ

وهذه مبالغةٌ من ابنِ هشامٍ، وابنُ الحاجبِ قد تَنَبَّه إليها وذكر أنها ليست من هذا الباب؛ فقال نظمًا:

---

(١) (٢/ ٥٧٣).

(٢) "مغني اللبيب": (٣٥٦ – ٣٥٧)، وانظر: "شرح قصيدة بانت سعاد": لابن هشام (٣١).

(٣) من البسيط، لتميم بن أبي بن مقبل، "شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٥/ ٩٤)، وانظر: "الخصائص": (١/ ٣١٨).

(٤) سورة الأحزاب: ٢٠

لو أَنَّهُمْ بادونَ في الأعرابِ
(لو) للتمنّي ليسَ مِنْ ذا الباب

وقال في «شرحه»[1]: «وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾[2]... أجيب بأنَّ (لو) هذه ليست (لو) الشرطية، وإنما هي للتمني بمثابة الزائد، والمعنى: يودون أنهم بادون؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾[3]، فمِنْ ثَمَّ لم يلتزم فيها ما التزم في الشرطية» اهـ.

فالكلام في هذه المسألة على (لو) الشرطية المشابهة لـ(إنْ)، وقد أيَّدَه الرضي، وقال شارحًا لكلامه: «لأن (لو) بمعنى (أنْ) المصدرية، وليست بشرطية؛ لمجيئها بعد فعلٍ دالٍّ على معنى التمنّي»[4].

واحتج الرضي لابن مالك بقول الشاعر[5]:

هما خَيَّبَاني كلَّ يومِ غَنيمةٍ
وأهلكتُهم لو أنَّ ذلك نافِعُ

---

(١) "شرح الوافية نظم الكافية": (٤١١: ٤١٣).

(٢) سورة الأحزاب: ٢٠

(٣) سورة الأنفال: ٧.

(٤) "شرح الكافية": (٢/ ٣٩١)، وانظر: "همع الهوامع": (١/ ١٣٨)، "شرح الأشموني": (٤/ ٤٠: ٤٢)، ونقل البغدادي في "خزانة الأدب": (١١/ ٣٠٣)، عن الدماميني نحو كلام ابن الحاجب السابق.

(٥) من الطويل، للأسود بن يَعْفُر. "خزانة الأدب": (١١/ ٣٠٣)، ولفظ أبي الفرج في (الأغاني): هما خَيَّبُوني... (١١/ ١٣٢)، وهي رواية يتسق فيها الصدر مع العجز.

ويقول كعب بن زهير ﷺ[1]:

أَكْرِمْ بِها خُلَّةً لو أنّها صَدَقَتْ

موعودَها أَوْ لَوْ أَنَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

لكنَّ البيتَ الأول قال عنه البغدادي[2]: «(لو) هنا لا يظهر كونها للشرط، والمعنى يقتضي كونها للتمني، وحينئذ تكون مما ليس الكلام فيه».اهـ.

فعلى توجيهه هذا سَقَطَ الاستدلال به، ومعنى البيت كما ذكره: «أهلكتُهم بالهجو، لو أنَّ ذلك الإهلاك نافع لي».

وأما بيت كعب، فقد ذكر ابنُ هشامٍ في «شرحه»[3] أن (لو) محتملة للوجهين: التمني، والشرط.

وهذان البيتانِ، وإن احتملا الوجهَيْنِ، يُغني عنهما ما سبَقَ من الشواهد، ومع هذا «فلا شكَّ أنَّ استعمال الفعل في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أكثر، وإن لم يكن لازمًا...»، كما يقول الرضي[4]، وهذه الكثرة في القرآن جلية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾[6]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾[7]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ

---

(1) من البسيط، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: (ص٢٨)، وانظر: "خزانة الأدب": (١١/ ٣٠٨).
(2) "الخزانة": (١١/ ٣٠٧).
(3) (ص: ٣٠).
(4) "شرح الكافية": (٢/ ٣٩١).
(5) سورة النساء: ٦٦.
(6) سورة النساء: ٦٤.
(7) سورة المائدة: ٦٦.

ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ﴾[2]... وغيرها.

وهذا وإن كثر لا يدل على اللزوم والوجوب؛ لما تقدم من شواهدَ أتى فيها الخبر جامدًا ومشتقًّا.

والله أعلم.

* * *

(١) سورة الأعراف: ٩٦.

(٢) سورة الحجرات: ٥.

المسألة التاسعة

هل الهاءُ في (مَهْ) هاء سَكْتٍ أو منقلبة عن ألِفِ (ما) الاستفهامية؟

تُحذَفُ ألفُ (ما) الاستفهاميةِ جوازًا إذا سُبِقَتْ بحرفِ جَرٍّ نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(1) ووجوبًا عند الإضافة نحو مثال: «الكتاب»(2): «مجيءَ مَ جئتَ» - أي: جئت مجيء مَ - و «مثلُ مَ أنتَ».

وقال في «الخلاصة»(3):

(وما) في الاستفهام إن جُرَّتْ حُذِفْ
أَلِفُها وَأَوْلِها الهَا إنْ تَقِفْ
وليس حَتْمًا في سِوى ما انخفضَا
باسم كقوْلكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

واخْتُلف في الهاء اللاحقةِ لميمِ (ما)، فذهبَ الزمخشريُّ إلى أنها منقلبةٌ عن الألف بَدَلٌ منه؛ فقال في «المفصَّل»(4): «ويصيبُ ألفَها القلبُ والحذفُ، فالقلبُ في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: قدمتُ المدينةَ ولأهلِها ضَجيجٌ بالبكاء كضجيجِ الحَجِيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلكَ رسولُ الله ﷺ...» اهـ.

---

(1) سورة النبأ: 1.
(2) (4/164).
(3) انظر: "شرح الأشموني للألفية": (4/217).
(4) "المفصل بشرح ابن يعيش": (4/6).

وعند توجيه ابن مالك- في «شواهد التوضيح»[1]- لحديث النبي ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْه قَامَتِ الرَّحِمُ، فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ؟ قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ...»[2] إلخ، تَكَلَّمَ على (مه) في هذا الحديث، واعترض على كلام الزمخشري السابق، ونصُّ كلامه: «أصل (مه) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية، حُذِفَتْ ألفها ووُقِفَ عليها بهاء السكت، والشائع أنه لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة.

وفي استعمالها هكذا غير مجرورة قولُ أبي ذؤيب: «قدمت المدينة...» إلخ، ومثله قولُ الحجاج لليلى الأخيلية: ثم مَهْ؟ قالت: ثم لم يلبث أن مات.

وحكى الكسائيُّ: أنَّ بعضَ كنانةَ يقولون: مَعِنْدَك ومَصَنَعْتَ؟ فيحذفون الألف دون جَرٍّ ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف.

وفي الاقتصار على الميم في: معندك ومَصَنَعْتَ؟ دليلٌ على أنَّ الهاءَ في قول أبي ذؤيب والحجاج هاءُ سَكْتٍ، لا بدل من الألف كما زعم الزمخشري؛ لأنها عُومِلَتْ معاملةَ المتصلةِ بالمجرورة[3] في السقوط وَصْلًا والثبوتِ وقفًا، ولو كانت بدلًا من الألف لجاز أن يقال في الوصل: مَهْ عِنْدَكَ؟ ومَهْ صَنعت؟». اهـ.

ويمكنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ للزمخشريِّ بالقياس على كلامِ العربِ؛ إذ بَعْضُ طيِّئ يقفُ

---

(١) "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح": (ص٢١٥).

(٢) رواه البخاري: (٤٨٣٠) ك التفسير- باب (٤٧) تفسير سورة محمد ﷺ.

(٣) أي معاملة هاء السكت المتصلة بـ(ما) المجرورة.

على (أَنَا) بالهاء مكانَ الألفِ فيقول: أَنَهْ؛ لكنه قليلٌ كما قاله الرضي[1].

وقد سَوَّغَ قربُ مخرجِ الهاء من الألف وتجانسهما في الخفاء ذلك القلب[2].

ونقلَ الرضيُّ عن بني تميم إبدالَ ياء «هَذِي» في الوقف هاء، فيقولون «هَذِهْ»، وقال: «إنما أبدلت هاءً لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المدِّ»[3]. اهـ.

وقال الراجز[4]:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ

مِنْ هَاهُنَا ومِنْ هُنَهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

أراد: «ومن هنا»، «فما أصنع؟»[5].

فالاستدلالُ بما سبقَ يجعلُ لكلام الزمخشريِّ وَجْهًا معتبرًا صحيحًا في القياس على قلب الألف هاءً في المواضع السابقة.

ومع هذا فاعتراض ابن مالك قويٌّ مُتَّجِهٌ؛ إذ يمكن أن يقال لما سبق؛ أي: الاستدلال للزمخشري: إن هذا وارد في حالة الوقف، والكلامُ في مسألتنا على الإطلاق في الوقف والوصل.

---

(١) "شرح شافية ابن الحاجب": (٢/ ٢٩٤).

(٢) "شرح المفصل لابن يعيش": (٤/ ٦).

(٣) "شرح الشافية": (٢/ ٢٨٦).

(٤) لم يعرف قائله، وانظر: "شرح المفصل" لابن يعيش: (٣/ ١٣٨، ٤/ ٦).

(٥) السابق: الموضع نفسه.

ولمَّا سقطتْ في الوصل في «معندك؟» و«مصنعت؟» دلَّ هذا على أنها ليستْ بدلًا من الألف، وإلا لثبتتْ في الوصل؛ ولم يُسْمَعْ.

وأيَّدَ الرضيُّ هذا فقال متابعًا لابن مالك: «ومذهبُ الزمخشري أنَّ الهاء بدلٌ من الألف، وحَمْلُها على المجرورة في نحو: (مثْلُ مَهْ) و(مجيءُ لمَهْ) أَوْلَى...»[1].

والله أعلم.

* * *

(١) "شرح الشافية": (٢/ ٢٩٦).

المسألة العاشرة

هل الجِيمُ والسِّينُ واللامُ والنُّونُ مِنْ حُروفِ الإِبْدَالِ؟

الإبدالُ: جَعْلُ حَرْفٍ مكانَ حَرْفٍ آخرَ مُطْلَقًا، والغرضُ من هذا الباب بيانُ الحروفِ التي تُبدَلُ مِنْ غَيرِهَا إبدالًا شائعًا لغيرِ إدغام(1).

وإنما وَسَمُوا بحروفِ البدلِ ما اطَّردَ إبدالُه وكَثُرَ، كما يقول ابنُ يعيش(2).

وجمعها ابنُ مالك في قوله(3):

(هَادَأْتُ مِطْوَيًّ)(4) كلامٌ جَمَعَا . حروفَ إبدالٍ فَشَا مُتَّبَعَا

وذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ (الجيم) و(السين) و(اللام) و(النون) من حروف الإبدال، والذي حَمَلَه على هذا خلطُه بينَ الإبدال الصرفي الذي يطردُ- وهو موضع هذه المسألة- ولغاتِ القبائل في وضع حرفٍ مكان آخر.

فقال في «المفصَّل»(5): «والجيم أبدلتْ من الياء المشددة في الوقف، قال أبو

---

(1) "شرح الكافية الشافية" لابن مالك: (٤/ ٢٠٧٧)، و"شرح الأشموني للألفية": (٤/ ٢٧٩)، وخَرَجَ بقيد (مطلقًا) القلبُ؛ فإنه مختصٌّ بحروف العلة، قاله في "التصريح": (٢/ ٣٦٦).

(2) "شرح المفصل" لابن يعيش: (١٠/ ٨).

(3) من أبيات "الكافية الشافية": (٤/ ٢٠٧٧)، وفي "الخلاصة":

* أحرفُ الإبدال هَدَأْتَ مُوطِيًا *

قال ابن مالك: «ومعنى (هادأت): ساكنت، والمِطْو: الصديق».اهـ "شرح الكافية الشافية": (٤/ ٢٠٨٠).

(4) في الأصل: مِطْوِي، وهذا ضبط يخل بالوزن، والصواب: مِطْوَيَّ. كما أثبتُّه.

(5) شرح ابن يعيش: (١٠/ ٥٠).

عمرو: قلتُ لرجل من بني حنظلة: ممَّنْ أنتَ؟ فقال: فَقِيمِجٌّ. فقلتُ: من أيهم؟ فقال: مُرِّجٌّ[1]...» أراد فقيميٌّ، ومُرِّيٌّ.

ومن الشواهد التي أنشدها على هذه اللغة وهي في ظنه من الإبدال الصرفي قول الراجز[2]:

كأن في أذنابِهِنَّ الشُّوَّلِ
مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرونَ الإجَّلِ

ومثَّل للسين بقولنا: يُزْدِلُ ثوبَه، بدلًا من «يُسْدِلُ»، وقال: «وفي لغة كلب تبدل زايًا مع القاف خاصة، يقولون (مَسَّ زَقَر)»[3] أي: سَقَر.

وقال: «واللام وأُبدلتْ من النون والضاد في قوله[4]:

* وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا *

---

(١) في "المفصل" بشرح ابن يعيش: (١٠/ ٥٠): «مرّج... مرى». والتصويب من "المفصل" بعناية النعساني: (ص٣٧١)، ومن "شرح ابن يعيش".

(٢) لأبي النجم العجلي، "شرح شواهد الشافية": (ص٤٨٥) للبغدادي، والشاهد: الإجّل، وأصله: الإيَّل، وهو الذكر من الأوعال.

وأنشده في: اللسان (أجل)، قال ابن منظور: والإجّل: لغةٌ في الإيَّل... قال أبو عمرو بن العلاء: بعض الأعراب يجعل الياء المشددة جيمًا». اهـ.

(٣) "المفصل": بشرح ابن يعيش ١٠/ ٥٢، وانظر: "شرح الشافية" للرضي: ٣/ ٢٣٢.

(٤) للنابغة الذبياني، وهو من البسيط، وتمامه: أعيَتْ جوابًا وما بالرَّبع من أحَدِ، انظر: "شرح شواهد الشافية": (ص٤٨١)، و"شرح الأشموني للألفية": (٤/ ٢٨٠).

وقوله[1]:

* مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ * اهـ.

وقال: «والنونُ أُبْدِلَتْ من الواو واللام في (صنعانيّ) و(بهرانيّ)، و(لَعَنَّ) بمعنى (لعلَّ)». اهـ.

هذا عَرْضُ مذهبِ الزمخشريِّ في المسألة، وأشرع الآن في ذكر اعتراض ابن مالكٍ عليه، وكلامُه هو الراجحُ هنا، وهو المختار.

قال- رحمه الله - في «شرح الكافية الشافية»[2]: «حروفُ الإبدال المبوَّبُ عليها في كتبِ التصريفِ هي الحروف التي تبدلُ من غيرها لغيرِ إدغام.

والتي لابد من ذكرها هي هذه التسعة[3]، وما سواها مما ذكره الزمخشريُّ وغيرُه مُسْتَغْنًى عنه، كاللام والنون والجيم والسين.

وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصاد، فإن إبدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطردٌ على لغةٍ، فذكرها أولى من السين إذ ليس للسين موضعٌ يطردُ إبدالُها فيه.

وكذلك اللام والنون إبدالها من غيرهما إنما هو بالنقل في كَلِمٍ محفوظةٍ؛

---

(١) الرجز لمنظور بن حبة الأسدي، وقبله:

لما رأى أن لا دَعَةَ ولا شِبَعْ

انظر: "شرح شواهد الشافية": (ص٢٧٤ – ٤٨٠)، و"شرح الأشموني": (٤/ ٢٨٠).

(٢) (٤/ ٢٠٧٧: ٢٠٨٠).

(٣) يعني حروف: (هَادَأْتُ مِطْوَىً).

كقولهم في (أُصَيْلان): (أصيلال)، وفي (اضطجع): (الطجع).

وكقوله في (الرِّفَلّ)- وهو الفرسُ الذَّيَّال-: (الرِّفَنّ)، وفي (أمْغَرَت الشاة)- إذا خرج لبنها أحمر كالمَغْرَة-: (أَنْغَرت الشاة).

وأما الجيمُ فإنَّ قومًا من العرب يُبْدِلُونَها من الياء المشددة في الوقف باطرادٍ، وربما أبدلتْ دون وقفٍ كقولهم في (الإيَّل): (الإجَّل)، ودون تشديدٍ كقوله(1):

يا ربِّ إنْ كنتَ قبلتَ حجَّتِجْ

فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيك بِجْ

أَقْمَرُ نهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكرَ في كتبِ اللغةِ لا في كتبِ التصريفِ، وإلا لزمَ أنْ تذكرَ العينُ، لأنَّ إبدالَها من الهمزة المتحركة مطردٌ في لغة بني تميم، ويسمى ذلك عنعنة، وكان أيضًا يلزمُ أنْ تذكرَ الكافُ؛ لإبدالها من تاء الضمير؛ كقول الراجز(2):

يا ابنَ الزبيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وطالمـــا عَنَّيْتَنَـــا إليكَـــا

أراد: عصيتَ.

وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أنْ يعتدَّ في

---

(1) الرجز لبعض أهل اليمن، وهو في «النوادر» لأبي زيد (١٦٤)، و"مجالس ثعلب": (١/ ١١٧)، وانظر: "شرح شواهد الشافية" للبغدادي: (ص٢١٥)، وقال البغدادي: أصله: حجتي وبي ووَفْرتي بياء المتكلم في الثلاثة. اهـ

(2) "النوادر": لأبي زيد: (١٠٥)، قال العيني: قاله راجزٌ من حِمْيَر. اهـ "شرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني للألفية": (٤/ ٢٨٣)، وانظر: "شرح شواهد الشافية": (ص٤٢٥).

الإبدالِ التصريفي بما لو لم يُبْدل وُقِعَ في الخطأ أو مخالفةِ الأكثر». اهـ.

فحاصل اعتراضه:

١- التفريق بين الإبدال الصرفي والإبدال الخاص بلهجةٍ ما، وإلا فالحروف كلها قد دخلها الإبدال الثاني- إلا الألف كما قال الأشموني[1].

٢- أنه يشترط في الإبدال الاطراد والشيوع؛ بحيثُ لو لم يبدلْ كان الخطأ والمخالفة.

وقد قال الرضي - مؤيدًا مذهب ابن مالك- في عدِّ الزمخشريِّ السينَ: «لا وجهَ له»[2]، ووصفَ إبدال اللام من النون في (أصيلال)، و(فالطجع) بالشذوذ[3]، وكذلك الجيم من الياء[4]، وبنحوه ابن عقيل وابن هشام[5].

وجعلَ ابنُ يعيش (صَنْعانيّ وبَهْرانيّ) على غير القياس[6]، وقال عن (لعنَّ ولعلَّ): وأرى أنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف»[7]. اهـ.

فتبيَّنَ بهذا ضَعْفُ مذهبِ الزمخشريِّ في هذه المسألة وقوةُ مأخذِ ابن مالكٍ واعتراضهِ عليه.

والله أعلم.

* * *

(١) "شرح الألفية": (٤/ ٢٧٩)، وهو علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن (ت ٩٠٠هـ). "الأعلام": (٥/ ١٠).

(٢) "شرح الشافية": (٣/ ٢٠٠).

(٣) السابق: (٣/ ٢٢٦)، ويروى (فاضطجع)، وعليه فلا شاهد. انظر: ابن يعيش: (١٠/ ٤٦).

(٤) السابق: (٣/ ٢٣٠).

(٥) "شرح ابن عقيل للألفية": (٤/ ٢١٠)، "أوضح المسالك": (٤/ ٣٧٠).

(٦) "شرح المفصل": (١٠/ ٣٦).

(٧) السابق: (١٠/ ٣٦)، وانظر: "شرح ابن عقيل للألفية" بحاشية الخضري: (٢/ ١٩٠ - ١٩١)، و"التصريح": (٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧)، و"شرح الأشموني": (٤/ ٢٧٩ - ٢٨٠).

المسألة الحادية عشرة

هل ألفُ (تَفَاعَلَ) للإلحاقِ بـ(تَفَعْلَلَ)؟

معنى «الإلحاق»: أنْ تَزيدَ حَرْفًا أو حَرْفَيْنِ على تركيبٍ زيادةً غيرَ مطَّردَةٍ في إفادةِ معنى[1]؛ ليَصيرَ ذلك التركيبُ بتلك الزيادة مثلَ كلمةٍ أخرى في عددِ الحروفِ وحركاتها المعينة والسكنات كل واحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها[2].

وقال الزمخشريُّ عند ذكر أَضْرُبِ موازنِ الرباعي على سبيل الإلحاق: «وملحقٌ بـ(تَدَحْرَجَ) نحو (تَجَلْبَبَ)... و(تغافَلَ)...»[3] اهـ

وغَلَّطَه ابنُ مالك في إلحاق (تغافل) بـ(تدحرج)- أي: (تفاعَل) بـ(تَفَعْلَل)- بالألف، فقال في: "شرح الكافية الشافية"[4]: «وأما الألف فإنها لمَّا لم يكن لها حظٌّ في الأصالةِ لم يُقابَل بها أصلٌ، وقد غَلِطَ الزمخشريُّ في جعله ألفَ (تفاعَل) مزيدة للإلحاق، وألفُ (تفاعل) هي ألف (فاعَل)؛ لأنَّ نسبةَ (تفاعلَ) من (فاعَلَ) كنسبة (تفعَّلَ) من (فعَّلَ)؛ لأنَّ ذا التاءِ من القبيلَيْنِ مطاوعُ المجرَّدِ مِنَ التاءِ» اهـ.

وما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ هو الصحيحُ، وتقريرُ مذهبِهِ بأدلةٍ ثلاثة:

الأول: أنَّ الألفَ لا تكونُ حَشْوًا للإلحاقِ، وإنما تـزاد للإلحـاق إذا كانـت

---

(١) زاد ابن يعيش: "توسعًا في اللغة". "شرح المفصل": (٧/ ١٥٥).

(٢) "شرح الشافية" للرضي: (١/ ٥٢).

(٣) "المفصل" بشرح ابن يعيش: (٧/ ١٥٥).

(٤) (٤/ ٢٠٦٩).

آخرةً، نحو: (أَرْطى)[1].

الثاني: أنَّ الألف معناها هنا: إفادةُ معنى «كون الفعل بين اثنين فصاعدًا»[2]، فليستْ للإلحاق كما يشير إليه كلام ابن مالك.

الثالث: أنه قد وَرَدَ (تفاعل) مدغمًا نحو: (تَضَامَّ) و(تَمَادَّ) و(تَرادَّ) «ولو كان شيءٌ منه ملحقًا بـ(تفعلل) لم يَجُزْ إدغامُه؛ لئلا يتغيرَ بناءُ الملحَقِ بسبب تسكين الأول من المِثْلَيْنِ عن موافقة بناء ما أُلحق به من الحركات، كما لم يدغموا (جَلْبَبَ) لما كان الإدغامُ يُغيِّره عن موافقة ما أُلحق به وهو (قَرْطَسَ)»[3].

وقد جمعتُ هذه الأدلة الثلاثة- وكانت متفرقة- من كلام ابن يعيش- وقد خالفَ الزمخشريَّ في «شرح المفصل»- وأبي حيان في «التذكرة» و«الارتشاف»، والرضي في «شرح الشافية»، وقال الأخير عن مذهب الزمخشري: «وهو وَهَمٌ».

وعلل ابنُ يعيش والرضي[4] ذلك بأن الألف مدة محضة، والحشو يلزمه الحركة في بعض المواضع، ولا يصح هذا في الألفِ الحشوِ.

فتبين من هذا ضعف إلحاق (تفاعل) بـ(تفعلل)، وصحة ما ذهب إليه ابنُ مالك.

والله أعلم.

* * *

(1) الأَرْطَى: شجر ينبت في الرمل، واحدته: أرطاة. وانظر: "شرح المفصل" لابن يعيش: (٧/ ١٥٦).

(2) "شرح الشافية" للرضي: (١/ ٥٧).

(3) "تذكرة النحاة" لأبي حيان: (ص٥٥٠)، وانظر: "ارتشاف الضرب": (١/ ١١٣- ١١٤)، و"شرح الشافية" للرضي: (١/ ٥٧ـ٥٨).

(4) "شرح المفصل": (٧/ ١٥٦)، "شرح الشافية": (١/ ٥٧).

المسألة الثانية عشرة

إعراب: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[1]

عطف البيان هو التابع المُشْبِهُ للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصِه إن كان نكرةً[2].

وهو في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات[3].

وقد أجاز جار الله مخالفَةَ التابع للمتبوع في هذا الباب في التعريف والتنكير؛ فقال في قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾: «﴿مقام إبراهيم﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾»[4] اهـ.

وباستقراء مظان المسألة في «الكشاف» وجدت مذهبه يكاد يطرد؛ فقال في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾[5]: «ملة إبراهيم عطف بيان»[6]. اهـ.

وجعل (هارون) عطف بيان لـ(وزيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝ هَٰرُونَ

---

(١) سورة آل عمران: ٩٧.
(٢) "أوضح المسالك" (٣/ ٣٤٦)، وانظر "شرح ملحة الإعراب" للحريري (ص٨٠).
(٣) "شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٧٢).
(٤) «الكشاف» (١/ ٢٠٣).
(٥) سورة الأنعام: ١٦١.
(٦) (٢/ ٥٠- ٥١) ولم يرد للمسألة ذكر في «المفصل».

أخِي﴾[1]، وقال عن (أخي): «وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن»[2]. اهـ

وأعرب ﴿أَن تَقُومُوا﴾ عطف بيان لـ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ في قوله تعالى ﴿أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ﴾[3].

وقال ابن مالك: «ولما كان المقصود به- أي: عطف البيان- مساويًا للمقصود بالنعت وجب تساويهما في موافقة المتبوع في التعريف والتنكير وامتنع تخالفهما، وقد أجاز الزمخشري في «الكشاف» تخالفهما فجعل قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ معطوفًا على قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾، وغفل عن الإجماع على أن ذلك لا يجوز كما لا يجوز نعت نكرة بمعرفة»[4] اهـ

وقال في موضع آخر[5]: «وقوله في هذا مخالفٌ لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه». اهـ

وعلى كلام ابن مالك عَوَّل جمهور المتأخرين من النحاة والمفسرين؛ فقال أبو حيان بعدما ذكر نحو كلام ابن مالك رادًّا به على الزمخشري: «والأولى والأصوب في إعراب ﴿مقام إبراهيم﴾ أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره

---

(١) سورة طه: ٢٩-٣٠.

(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٣٢).

(٣) سورة سبأ: ٤٦. وانظر «الكشاف» (٣/ ٢٦٣).

(٤) «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» (٢/ ٥٩٤ - ٥٩٥).

(٥) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٢٦)، وانظر «المساعد» لابن عقيل (٢/ ٤٢٤).

(أحدها)، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره (منها)؛ أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم، ويكون ذكر المقام لعظمه ولشهرته عندهم ولكونه مشاهدًا لهم لم يتغير، ولإذكارهم إياهم دين أبيهم إبراهيم»[1]. اهـ.

ومن قبلهم قال الأخفش: «رَفَعَ (مقام إبراهيم) لأنه يقول: فيه آياتٌ بيناتٌ منها مقامُ إبراهيم، على الإضمار»[2].اهـ.

وبنحوه الزجّاج، قال: «فأما رفعُ (مقام إبراهيم) فعلى أن يكون على إضمارٍ: هي مقامُ إبراهيم»[3].

وقرر ابنُ هشام مذهب الجمهور في مواضع من كتبه؛ فقال: «البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إنَّ (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهو»[4]، «مخالف لإجماعهم»[5].

ولكنه في موضع آخر اعتذر عنه بأنه قد يكون استخدم مصطلح «عطف البيان» وأراد «البدل»؛ فقال في «المغني»[6]: «وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان

---

(١) «البحر المحيط» (٣/ ٩) (٧/ ٤٠٥)، و«الارتشاف» (٢/ ٦٠٥)، وانظر «همع الهوامع» (٢/ ١٢١).

(٢) «معاني القرآن» (١/ ٢١١) للأخفش الأوسط. وانظر «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣٩٥- ٣٩٦).

(٣) «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٤٦). وانظر «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ١٤٤)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (ص٨٢)، و«إرشاد العقل السليم» لأبي السعود (٢/ ٦٠).

(٤) «مغني اللبيب» (ص ٥٩٤)، وانظر «أوضح المسالك» (٣/ ٣٤٨)، و«شرح شذور الذهب» (ص ٤٣٦)، و«شرح قطر الندى» (ص ٤٩٢).

(٥) «أوضح المسالك» (٣/ ٣٤٨).

(٦) (ص ٧٤٨).

لتآخيها، ويؤيده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾[1]: إن ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿حَيْثُ سَكَنتُم﴾، وتفسيرٌ له، قال: و(مِن) تبعيضية حذف مبعضها، أي أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقونه[2]. اهـ.

وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلَّا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد: صفة، وعطف البيان: صفة». اهـ.

وقد يؤيد اعتذار ابن هشام ما ذهب إليه الرضيُّ؛ فإنه قال في «شرح الكافية»[3]: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان؛ بل لا أرى عطف البيان إلَّا البدل».

وقال[4]: «وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والتثنية، والجمع والتأنيث، لا في التعريف والتنكير». اهـ.

وعليه فيجوز إعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات بينات) مع تخالفهما في التعريف والتنكير عند الرضي.

ورَدَّ مَنْ بعد ابن هشام والرضي هذا الاعتذار والتوجيه – كخالد الأزهري وياسين والصبان[5] والخضري– ولخص ذلك الخضري في قوله[6]: «لا يجوز تخالفهما تعريفًا وتنكيرًا،

(١) سورة الطلاق: ٦.
(٢) «الكشاف» (٤/ ١١).
(٣) (١/ ٣٣٧).
(٤) «شرح الكافية» (١/ ٣٤٠).
(٥) أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري: (ت ١٢٠٦). "الأعلام": (٦/ ٢٩٧).
(٦) "حاشية الخضري" على ابن عقيل: (٢/ ٥٩).

وأما قول الزمخشري: إن (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات) فمخالف لإجماعهم.

ولا يصح تخريجه على مختار الرضي من جواز تخالفهما في التعريف؛ لتخالفهما إفرادًا وتذكيرًا، وهو ممتنع.

وكذا لا يصح اعتذار «المغني» عنه بأن مراده البدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما في كثير من الأحكام؛ لنصهم على أن المبدل منه إذا تعدد ولم يَفِ البدل بالعِدَّةِ تعين قطعه، فَيَخْرُجُ عن البدلية».

قال الصبان: «فالوجه: أنه مبتدأ حذف خبره، أي: منها مقام إبراهيم»[1].

والمختار ما ذهب إليه ابن مالك لموافقته الجمهور وسلامته من الاعتراض ومخالفة القواعد النحوية المجمع عليها.

والله أعلم.

* * *

(١) "حاشية الصبان" على الأشموني: (٣/ ٨٦)، وانظر: "التصريح" لخالد الأزهري: (٢/ ١٣١ – ١٣٢)، "حاشية ياسين" على "شرح الفاكهي لقطر الندى": (٢/ ٢٣٠)، وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد على "أوضح المسالك": (٣/ ٣٤٨).

المسألة الثالثة عشرة

إعرابُ: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

ظَاهِرُ تَوْجِيه الزمخشريِّ للآية أنَّ (أسباطًا) تمييز؛ فإنه قال في "كشافه"[1]: «(اثنتي عشرة أسباطًا) كقولك: اثنتي عشرة قبيلةً، والأسباط: أولاد الولد، جمع سِبْط... فإن قلتَ: مميِّزُ ما عدا العشرةَ مفردٌ، فما وَجْهُ مجيئه مجموعًا، وهلا قيل: اثني عشر سِبْطًا؟

قُلْتُ: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا؛ لأنَّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط، لا سبط، فوضع أسباطًا موضع قبيلة، ونظيره:

* بين رماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ[2] *

و (أُممًا) بدل من (اثنتي عشرة) بمعنى: وقطعناهم أممًا». اهـ.

فبيان مذهبه أن «مراده بالأسباط: القبيلة، ولو قيل: (سبطًا) لأوهم أن المجموع قبيلة واحدة، فوضع (أسباطًا) موضع (قبيلة) كما وضع أبو النجم (رماحًا)ـ وهو جمعـ موضع جماعتين من الرماح، وثنَّى على تأويل: رماح هذه القبيلة، ورماح هذه القبيلة.

---

(١) (٢/ ٩٨ـ ٩٩).

(٢) من الرجز ، لأبي النجم العجلي، وقبله: تبقَّلتْ من أوَّل التبقُّلِ، «شرح شواهد الشافية» للبغدادي (ص: ٣١٢)، و«مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» (ص: ٩٤) لمحمد عليان المرزوقي.

فالمراد: لكل فردٍ من أفراد هذه التثنية جماعة. كما أن لكل فرد من أفراد هذا الجمع ـ وهو أسباط ـ قبيلة»[1].

واعترضَ ابنُ مالكٍ على مسألتين في كلامه:

الأولى: جعله (أسباطًا) واقعة موقع (قبيلة)، وهذا يخالف ما عليه أهل اللغة.

الأخرى: إعرابه (أسباطًا) تمييزًا، والصواب: أنها بدلٌ، والتمييز محذوف.

فقال ـ رحمه الله ـ في «شرح التسهيل»[2]: «مقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيتُ أحدَ عَشَرَ أنعامًا، إذا أريد إحدى عشرة جماعةً، كل واحدة منها أنعامٌ.

ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمالٌ؛ لكنَّ قولَه: «كل قبيلة أسباط لا سبط» مخالفٌ لما يقوله أهل اللغة: إنَّ السِّبْط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، فعلى هذا معنى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾: قطعناهم اثنتي عشرة قبائل.

فأسباط واقع موقع (قبائل) لا موقع (قبيلة)، فلا يصحُّ كونُه تمييزًا، وإنما هو بدلٌ، والتمييز محذوف». اهـ.

أما المسألة الأولى فاللغويون فيها على ما ذهب إليه ابن مالك، قال ابنُ منظورٍ: «والسبط من اليهود كالقبيلة من العرب، وقوله ﷻ: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ليس (أسباطًا) بتمييز؛ لأنَّ المميزَ إنما يكون واحدًا، لكنه

(١) قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (٢/ ٣٩٤).

(٢) (٢/ ٣٩٣)، وانظر «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٥٢٤).

بدل من قوله (اثنتي عشرة)؛ كأنه قال: جعلناهم أسباطًا، والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب»[1]. اهـ.

وأما المسألة الثانية ـ وهي الاعتراض على إعراب الزمخشريِّ (أسباطًا) تمييزًا، وتصويب ابن مالك البدلية ـ فجمهور المفسرين على ما صححه ابن مالك، قال الطبري: «وغيرُ جائز أن تكون (الأسباط) مفسرة عن الاثنتي عشرة، وهي جمع؛ لأن التفسير فيما فوق العشر إلى العشرين بالتوحيد لا بالجمع، والأسباط جمع لا واحد، وذلك كقولهم: عندي اثنتا عشرة امرأة، ولا يقال: عندي اثنتا عشرة نسوة، ففي ذلك أن الأسباط ليست بتفسير للاثنتي عشرة»[2]. اهـ.

أو بعبارة أخرى – وهي نص الباقولي[3]: «انتصاب (أسباط) ليس على التمييز؛ لأنه جمع، وتفسير العدد يكون مفردًا؛ كقوله: ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[4]، فلو كان تمييزًا لقال: اثني عشر سبطًا، ولكن المميز محذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة، وأسباط بدل من (اثنتي عشرة)»[5].

---

(١) «لسان العرب» (٤ / ١٩٢٢ –سبط)، وبنحوه الزبيدي في «تاج العروس» (١٩/ ٣٣٠–سبط).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

(٣) علي بن الحسين بن علي الأصبهاني (ت٥٤٣هـ) . «الأعلام» (٤/ ٢٧٩).

(٤) سورة التوبة: ٣٦ .

(٥) «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» للباقولي (١/ ٤٨٠)، وانظر «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٣١٣)، والفراء (١/ ٣٩٧)، والزجاج (٢/ ٣٨٢-٣٨٣)، و «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٥٦)، و«البيان في غريب إعراب القرآن» لابن الأنباري (١/ ٣٧٦)، و«التبيان» للعكبري (١/ ٢٨٧)، و«تفسير الألوسي» (٩/ ٨٧)، وجوَّز البيضاوي في «تفسيره» (ص٢٢٥) التميز والبدل .

وما ذهب إليه ابن مالك في «شرح التسهيل» هو اختيار الجمهور ما عدا الفراء؛ فإنه جَوَّزَ جمع تمييز المركب، فـ (أسباطًا) عنده يجوز أن تعرب تمييزًا. والحوفي يرى أن (أسباطًا) نعت لـ (فرقة) محذوفة، وأقيمت الصفة مقامه[1].

وقال أبو حيان- معترضًا على الزمخشري، بعد أن ذكر نحو كلام ابن مالك: «وقوله- أي الزمخشري: «ونظيره: بين رماحي مالك ونهشل» ليس نظيره؛ لأن هذا من تثنية الجمع، وهو لا يجوز إلّا في الضرورة...»[2].اهـ.

والجدير بالذكر أن الزمخشري ذكر في «المفصل» خلاف ما ذهب إليه في «الكشّاف»، فإنه قال: «وقوله عز من قائل: ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[3] على البدل، وكذلك قوله: ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[4]».اهـ. وشرحه ابن يعيش دون التعرض لاختلاف رأيه.

وأيضًا فإنَّ من المتأخرين من يعزو إلى ابن مالك إعرابه (أسباطًا) تمييزًا لا بدلًا،

---

(١) «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٩٧)، «همع الهوامع» (١/ ٢٥٣)، «التصريح» (٢/ ٢٧٥)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٨)، قال الفراء: «فقال: (اثنتي عشرة) و(السبط) ذكر؛ لأن بعده (أممًا)، فذهب التأنيث إلى (الأمم). ولو كان (اثني عشر) لتذكير (السبط) كان جائزًا».

(٢) «البحر المحيط» (٤/ ٤٠٧). وانظر مذهب الجمهور في «شرح المفصل» لابن يعيش (٦/ ٢٤)، «شرح الكافية» للرضي (٢/ ١٥٤-١٥٥)، «أوضح المسالك» (٤/ ٢٥٧)، «شرح الشذور» (ص٤٥٩)، «التصريح» (٢/ ٢٧٥)، «شرح الأشموني» (٣/ ٦٩-٧٠)، «شرح الفاكهي للقطر» (٢/ ١٤٣)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٨).

(٣) سورة الكهف: ٢٥.

(٤) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٦/ ٢١).

فقال ابن هشام: «وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر (أممًا) رجّح حكم التأنيث»[1].

وبنحوه خالد الأزهري والأشموني والخضري[2].

فإما أن يكون قد اضطرب رأيُهما، أو تغير اجتهادُهُما، وقد يترجح الاحتمال الثاني بأن «الكافية الشافية وشرحها» أسبق زمنًا من «شرح التسهيل»، فما في «التسهيل» وشرحه هو ما استقر عليه رأي ابن مالك، ونحو هذا أيضًا يقال في رأي الزمخشري؛ لأن «الكشاف» أُلّف بعد «المفصّل» بنحو عشر سنوات[3].

والله أعلم.

* * *

(١) «أوضح المسالك» (٤/ ٢٥٧).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٧٥)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٦٩-٧٠)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٨)، وانظر «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٦٤)؛ فإنه قال: «وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾؛ لأن السبط مذكر». اهـ

(٣) انظر تحقيق هذا في «النحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق» لزكريا الفقي (ص٢٤٨) هامش (٤)، وفي مقدمة تحقيق «نكت الأعراب في غريب الإعراب للزمخشري» للدكتور محمد أبو الفتوح (ص١٤-١٨).

المسألة الرابعة عشر

إعراب: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢].

قال الزمخشريُّ: "﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ لا يصح أن يكون مفعولًا لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف؛ أي: إراءة خوفٍ وطمعٍ، أو على معنى: إخافةً وإطماعًا.

ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق؛ كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على: ذا خوف وذا طمع، أو من المخاطَبين، أي: خائفين وطامعين»[1]. اهـ.

واعترض عليه ابنُ مالكٍ في منعه نصبهما على المفعول له، وعلى جعلهما حالين، أو أنهما على تقدير حذف المضاف؛ فقال في «التسهيل»: «المفعول له: هو المصدرُ المعلَّلُ به حَدَثٌ شاركَه في الوقتِ والفاعلِ تحقيقًا أو تقديرًا». اهـ.

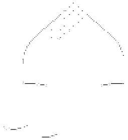
ثم قال في «شرحه»[2]: «فلو كان الفاعلُ واحدًا ولم يُذكر لكان الحكمُ مثلَ ما هو مع وحدته إذا ذُكِرَ، وذلك نحو: ضُربَ الصبيُّ تأديبًا؛ كذا لو كان الفاعلُ غيرَ واحدٍ في اللفظ وواحدًا في التقدير كقول النابغة[3]:

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٨٢).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٣) من الطويل، ديوانه (ص٦٤، ٦٥)، وانظر: «الكتاب» (١/ ٣٦٨ ـ هارون)، و«التبصرة» للصيمري (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٥٤).



المسألة الخامسة عشرة

إعراب: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [سورة الحجر آية: ٤].

قال الزمخشريُّ رحمه الله: «(ولها كتابٌ...) جملة واقعة صفة لـ(قرية)، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[1]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ»[2].

وقال أيضًا: «وإذا قلت: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) كان ما بعد (إلا) جملة ابتدائية واقعة صفة لـ (أحدٍ)...»[3] اهـ.

وردَّ ابنُ مالك كلامَه هذا، ووصفَه بأنَّه «مِنْ آرائِه الواهيةِ وزعماتِه المتلاشية»[4]، وأنه فاسدٌ من خمسةِ أوجهٍ؛ فقال رحمه الله: «وزعم في «الكشَّاف» أنَّ ﴿وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾[5] جملةٌ واقعةٌ صفةً لـ(قرية) ووُسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب.

---

(١) سورة الشعراء: ٢٠٨.

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣١٠).

(٣) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٢/ ٩٣).

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٣١٠).

(٥) سورة الحجر: ٤.

وما ذهبَ إليه من توسطِ الواو بين الصفةِ والموصوف فاسدٌ من خمسةِ أوجه:

أحدها: أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروقٌ كثيرة؛ كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقع نعتًا»(1).

فكما ثبتَ مخالفةُ الحال الصفةَ في هذه الأشياء ثبتَ مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أنَّ مذهبَه في هذه المسألة مذهبٌ لا يُعرفُ مِنَ البصريين والكوفيين معوَّلٌ عليه، فوجب ألا يلتفت إليه.

الثالث: أنه معلَّلٌ بما لا يناسبُ؛ وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدٌ لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال: العاطف مؤكِّد.

الرابع: أن الواو فصلت الأولَ من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها(2).

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى

---

(1) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (2/ 487).

(2) كأن هذا الوجه هو الذي قبله، لكن بصياغة أخرى.

المواضع بها موضع لا يصلح للحال؛ نحو: (إن رجلًا رأيه سديد لسعيد)، فـ(رأيه سديد) جملة نُعِتَ بها، ولا يجوز اقترانها بالواو؛ لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾؛ فإنها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد نفي، والمنفي صالح لأنْ يُجعلَ صاحب حالٍ كما هو صالح لأنْ يجعل مبتدأ»[1]، ومن أمثلة أبي علي في «التذكرة»: ما مررت بأحدٍ إلا قائمًا إلا أخاك، فجعل (قائمًا) حالًا من (أحدٍ) لاعتماده على النفي، وأبطل جعله صفة بعد (أحد) لأن (إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف»[2].

«ولأن النعت مكمل للمنعوت ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيًا مغايرًا له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا منافٍ لما زعم من توكيد الارتباط»[3]. اهـ.

فابنُ مالك يعترضُ على مسألتين: إعراب «ولها كتاب معلوم» صفة، وجَعْلِ الزمخشريِّ الواوَ لتوكيدِ لصوق الصفةِ بالموصوفِ.

ويتلخص بيان هذا الاعتراض في النقاط الآتية:

١ ـ أن قياسَ الزمخشريِّ الصفة على الحال غير صحيح.

٢ ـ أنه ليس له إمام يستند إليه.

---

(١) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٢ـ٣٠٣).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٢)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٣٩).

(٣) «شرح التسهيل» (٣/ ٣١٠).

٣ ـ جعله الواو ـ العاطف ـ لتوكيد اللصوق، مع أن الأصل في العطف التغاير.

٤ ـ وجود المسوغات لإعراب الجملة حالًا.

٥ ـ المُقَرَّرُ أن (إلا) لا تفصل بين الصفة والموصوف.

وتابع الزمخشري غيرُ واحد من المفسرين والمعربين كأبي البقاء العكبري، وابن الأنباري والبيضاوي[1] وغيرهم.

قال أبو البقاء: الجملة نعت لـ (قرية)، كقولك: ما لقيتُ رجلًا إلا عالمًا، وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[2]. اهـ

وكلامه الذي أشار إليه هو: ﴿وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ جملة في موضع نصب، فيجوز أن يكون صفة لشيء، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالًا، ويجوز أن تكون حالًا من النكرة؛ لأن المعنى يقتضيه[3]. اهـ

وكأنَّ الرضي أجاز هذا الرأي؛ فإنه بعدما ذكره أخذ يعلِّل له، ولم يُشِرْ إلى ضعفه إلا بقوله: (وقيل) التي يمكن أن تكون للتفصيل لا للتضعيف، فقال في «شرح

---

(١) عبدالله بن عمر بن محمد بن علي (ت٦٨٥هـ)، «البغية» (٢/ ٥٠).

(٢) سورة البقرة: ٢١٦، وانظر: «التبيان» (٢/ ٧٢).

(٣) «التبيان» (١/ ٩٢)، وانظر «البيان» لابن الأنباري (٢/ ٦٥)، و«تفسير البيضاوي» (٣٤٤)، و«تفسير أبي السعود» (٥/ ٦٥ ـ ٦٦).

الكافية»[1] عن هذه الآية: «الواو للحال؛ لأن صاحب الحال عام، وقيل الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته- التي هي الجملة- بـ(إلا)، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة، وبـ(إلا)؛ فجيء بالواو رابطة». اهـ. فكأنه يحكي كلامَ الزمخشريِّ بصياغة أخرى.

وما ذهب إليه الزمخشريُّ ومَنْ تابعه مرجوحٌ، والصواب ما عليه ابن مالك والجمهور.

قال أبو حيان: «وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحدًا قاله من النحويين، وهو مبني على أن ما بعد (إلا) يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك.

قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا)، ثم قال- أي الأخفش -: ونحو «ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ» تقديره: "إلا رجل راكب"، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم»[2].

وفي جعل الزمخشريُّ الواو داخلة على الجملة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف يقول ابنُ هشام- رادًّا هذا الرأي-: «وهذه الواو أثبتها الزمخشريُّ ومَنْ قلَّده، وحملوا على ذلك مواضعَ الواو فيها كلها واو الحال نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[3]، ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾[4]، ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ

---

(١) (١/ ٢٣٥).

(٢) «البحر المحيط» (٥/ ٤٤٥)، وقال في «الارتشاف» (٢/ ٣١٤)، «فإن جاء ما يوهم ذلك فيكون حالًا». اهـ.

(٣) سورة البقرة آية: ٢١٦.

(٤) سورة الكهف: ٢٢.

﴿قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[1]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[2]...»

ثم قال في آية المسألة: «وموانع الوصفية في هذه الآية أمران:

أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ (إلا)؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: ما مررت بأحدٍ إلا قائم، نص على ذلك أبو علي وغيرُه.

الثاني عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو»[3]. اهـ.

فامتنع بهذا كونُ الجملةِ صفةً، ورجح مذهبُ ابن مالك والجمهور[4].

والله أعلم.

* * *

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) سورة الحجر آية: ٥.

(٣) «مغني اللبيب» (٤٧٧ ـ ٤٧٨)، وانظر: (ص٥٦٥) منه، والذي سوَّغ مجيء صاحب الحال نكرة في الآيات التي ذكرها ابن هشام «كونُ الجملة مقرونة بالواو؛ لأنَّ الواو رفعتْ توهمَ كون الجملة نعتًا» قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٤).
وإن لم يكن هناك مسوِّغٌ؛ فمجيء الحال من النكرة قليل وليس ممتنعًا، انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣١)، «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٤٤) (٢/ ٢٩١) (٦/ ١١٥)، «روح المعاني» للألوسي (٢/ ١٠٧) (٣/ ٢١) (١٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(٤) انظر «شرح الألفية» لابن عقيل (٢/ ٢٦١)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٠)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٦٤)، و«التصريح» (٢/ ١١٢)، و«حاشية الخضري» (٢/ ٥٣).

المسألة السادسة عشرة

إعراب: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

ذَهَبَ الزمخشريُّ في توجيه هذه الآية إلى أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ جاء على لغة بني تميمٍ، فقال في «كشافه»[1]: فإن قلتَ: لِمَ رُفِعَ اسمُ الله، والله يتعالى أنْ يكونَ مِمَّنْ في السموات والأرض؟ قلتُ: جاء على لغة بني تميم، حيث يقولون: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، يريدون: ما فيها إلا حمار، وكأن (أحدًا) لم يذكر، ومنه قوله:

عشيةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مكانَهَا ... ولَا النَّبْلُ، إلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ[2]

ولهم: ما أتاني زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

فإنْ قلتَ: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي؟

قُلْتُ: دعتْ إليه نكتةٌ سريةٌ؛ حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: (إلا اليعافير) بعد قوله: (ليس بها أنيس)[3] ليئول المعنى إلى قولك: إن كان الله مِمَّنْ في السموات

---

(١) (٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) من الطويل، لضرار بن الأزور، قال البغدادي: وقد جاء هذا البيت في شعرين قافية أحدهما مرفوعة وقافية الآخر منصوبة، والأول هو الشائع المستشهد به. اهـ «الخزانة» (٣/ ٣١٨)، والرواية التي على النصب في «المفضليات» (ص٦٥) من قصيدة للحصين بن الحمام المري، وانظر «الكتاب» (٢/ ٣٢٥)، «شرح الأشموني» (٢/ ١٤٧).

(٣) يريد قول جران العود:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

=

والأرض فهم يعلمون الغيبَ، يعني أنَّ علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون اللهُ منهم، كما أن معنى ما في البيت: إن كانت اليعافير أنيسًا ففيها أنيس، بتًّا للقول بخلوها من الأنيس.

فإن قلتَ: هلَّا زعمتَ أنَّ الله ممَّنْ في السموات والأرض كما يقول المتكلمون: الله في كل مكانٍ، على معنى أنَّ علمه في الأماكن كلها، فكأن ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم.

قُلْتُ: يأبى ذلك أن كونه في السموات والأرض وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازًا غير صحيحة، على أن قولك: «مَنْ في السموات والأرض» جمعُك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحدٍ فيه إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى». اهـ.

فالحامل للزمخشري على اختيار المذهب التميمي في الاستثناء المنقطع[1]:

١ ـ قياسُه الاستثناء في الآية على الاستثناء في بيت جران العود.

٢ ـ رفضه الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

وعلى مذهبه هذا اعترض ابنُ مالك بقوله: «والصحيح عندي أن الاستثناء

=

وهو من الرجز، انظر: «الخزانة» (١٠/ ١٥)، و«الكتاب» (١/ ١٣٣ ـ ٣٦٥).

(١) قال ابن مالك: لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات (إلا) في غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل، فيقولون: (ما فيها أحد إلا وتدٌ)، كما يقول الجميع: (ما فيها أحد إلا زيدٌ)، «شرح التسهيل» (٢/ ٢٨٦).

في الآية متصل، و(في) متعلقة بغير (استقر) من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى وإلى المخلوقين بـ(ذُكِرَ) و(يُذْكَرُ)، فكأنه قيل: لا يعلم مَنْ يُذكر في السموات والأرض الغيبَ إلا اللهُ.

ويجوز تعليق (في) باستقر مسندًا إلى مضافٍ حُذِفَ وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: لا يعلم مَن استقر ذكره في السموات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير؛ لأنه مرفوع.

هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدةٍ، وليس عندي ممتنعًا؛ لقولهم: القلمُ أحدُ اللسانين، والخالُ أحدُ الأبوين، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[1]، وقول النبي ﷺ: «الأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: يَدُ الله، وَيَدُ المُعْطِي، وَيَدُ السَّائِلِ»[2]»[3]. اهـ.

فتلخص اعتراض ابن مالك في:

١ ـ تقدير متعلَّق يليق بالسياق.

٢ ـ تجويز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

أما قول الزمخشريِّ ـ وقد خرج الآية عليه ـ: «إن كانت اليعافير أنيسًا ففيها

(١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٤٧٣).

(٣) «شرح التسهيل» (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، ونقل الزركشي عنه ذلك في «تشنيف المسامع» (١/ ٤٣٢).

أنيس»، فهو خلاف تفسير سيبويه للغة تميم؛ لأنه قال: «وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر (أحدًا) توكيدًا لأنْ يُعلمَ أنْ ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها»[1] ثم قال في بيت جران العود:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

«جعلها أنيسَها، وإنْ شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة»[2].

فتوجيه سيبويه: إما أن نحمل لغتهم على أن المستثنى منه ليس عمدة في الحقيقة؛ فكأنه استثناء مفرغ، أو ننزل المستثنى منزلة العاقل[3].

والحاملُ لكل من اعترض على الزمخشريِّ- ابن مالك وغيره- هو تنزيه القرآن عن اللغة غير الفصيحة؛ فقد نص النحاة على أن لغة الحجازيين هي العليا الفصيحة[4]، والتميمية دونها؛ فكيف يخرج الزمخشريُّ الآية على وجهٍ هو ضعيف ومرجوح عند تميم أنفسهم[5].

لذا كان المتقدمون من المفسرين يقولون: «قوله: (إلا اللهُ) على البدل من

---

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٢٠)، قال الأستاذ عبد السلام هارون معلقًا على قوله: «إنسانها»: أي: «نزله منزلة العاقل ادعاءً ومجازًا».

(٢) (٢/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «التصريح» لخالد الأزهري (١/ ٣٥٤)، وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على «أوضح المسالك» (٢/ ٢٦٢).

(٤) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٨٠)، و«شرح الشذور» لابن هشام (ص: ٢٦٥).

(٥) «مغني اللبيب» (٥٨٦)، «أوضح المسالك» (٢/ ٢٦١)، و«حاشية الصبان» (٢/ ١٤٧).

(مَنْ)؛ لأنه استثناء منفي، والمعنى: لا يعلم أحدٌ الغيب إلا الله» وتابعهم جمهور المتأخرين[1]، وهو الصحيح.

ولو سُلِّمَ للزمخشري بانقطاع الاستثناء في الآية لوجب نصبُ لفظ الجلالة عند الحجازيين، وهو الراجح عند التميميين. الذين جعل الزمخشريُّ الآية بلغتهم.

أما الرفع على البدلية- كما ذهب إليه- فممتنع عند أهل الحجاز، جائز- وليس راجحًا- عند بني تميم، فالفرار من هذا الامتناع والتخريج على غير الراجح عند بني تميم هو النكتة في ضعفِ مذهبِ الزمخشريِّ ومخالفةِ الجمهور له، ومحصلةُ هذا الخلاف- من حيث المعنى- واحدة، وهي: «لا يعلم الغيب إلا الله»، وإنما الردُّ والقبول من حيث التوجيهُ وتخريجُ هذا المعنى.

وقد نصَّ القرافي[2] في كتابه «الاستغناء» على أن الاستثناء في هذه الآية من المشكلات، وأيد ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: «والله- سبحانه وتعالى- يصدق في حقه أنه في السموات والأرض بعلمه، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[4]».

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ٢٩٨) للفراء، و«معاني» الأخفش (٢/ ٤٣١)، والزجاج (٤/ ١٢٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢١٨)، وانظر: «تفسير الطبري» (٢٠/ ٥)، و«البيان» للأنباري (٢/ ٢٦٦)، و«التبيان» للعكبري (٢/ ١٧٤)، وجوز أبو السعود مذهب الزمخشري (٦/ ٢٩٦).

(٢) أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن (ت ٦٨٢هـ)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ٢٣٣).

(٣) سورة الزخرف: ٨٤.

(٤) سورة المجادلة: ٧.

فتصدق (في) وظرفيتها في حق الله تعالى بطريق المجاز؛ فإذا استعملت في حقيقتها ومجازها شملت ما يمكن أن يستثني الله تعالى بعد اندراجه فيما قبل (إلا)، فهذا وجه تصحيح هذا الاستثناء، وهو من المشكلات، وقد أشكل على صاحب «الكشاف» مع تمكنه من هذا العلم»[1]. اهـ.

وفي تخريج هذه الآية وَجْهٌ آخر حَسَنٌ، ذكره أبو حيان، وتابعه فيه ابن هشام وغيره، قال في «تفسيره»[2]: «ولو أعرب (مَنْ) مفعولًا، و(الغيبَ) بدلًا منه، و(إلا الله) هو الفاعل، أي: لا يعلم غيب مَنْ في السموات والأرض إلا الله، أي الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها؛ أي لا يسبق علمهم بذلك؛ لكان وجهًا حسنًا، وكان الله تعالى هو المخصوص بسابق علمه فيما يحدث في العالم». اهـ.

أي أن الاستثناء في الآية مفرغ، قاله ابن هشام[3].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «الاستغناء في أحكام الاستثناء» (ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦).

(٢) «البحر المحيط» (٧/ ٩١).

(٣) «مغني اللبيب» (٥٨٦ ـ ٥٨٧)، و«حاشية الصبان» (٢/ ١٤٧)، و«حاشية الخضري» (١/ ٢٠٥).

المسألة السابعة عشرة

إعراب: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سورة سبأ: ٢٨].

ذَهَبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ (كافةً) صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، فقال في «الكشاف»[1]: «إلا إرسالةً عامةً لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، ومَنْ جعله حالًا من المجرور متقدمًا عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدمَ حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار.

وكم ترى ممَّنْ يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى)؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني فلابد من ارتكاب الخطأين». اهـ.

وجوَّز ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ غيرُ واحدٍ من متأخري المفسرين ومنعوا ما منعه من تقديم الحال على صاحبها المجرور، بل إن أبا السعود قال في تفسيره[2]: «ولا سبيل إلى جعلها حالًا من (الناس)؛ لاستحالةِ تقدم الحال على صاحبها المجرور». اهـ.

فحاصل كلامهم:

---

(١) (٣/ ٢٦٠).

(٢) (٧/ ١٣٣)، وهو محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) «الأعلام» (٧/ ٥٩)، وانظر «البيان» للأنباري (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، و«التبيان» للعكبري (٢/ ١٩٧)، «تفسير البيضاوي» (٥٦٩).

١ ـ إعراب (كافة) صفة.

٢ ـ منع تقديم الحال على صاحبها المجرور.

٣ ـ منعُ تعدّي (أرسلناك) باللام وعدُّه خطأ من قائله.

واعترض عليه ابنُ مالك، وردَّ مذهبه في توجيه الآية، وأهم عناصر هذا الاعتراض:

١ ـ (كافة) لا تستعمل في لغة العرب إلا حالًا.

٢ ـ الاحتجاج بالسماع والقياس على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور، وإن كان الجمهور على خلافه.

وقد قرر ذلك في غير كتاب من كتبه، فقال في «شرح التسهيل»: «قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[1] فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (كافة) صفة لإرسالة، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري.

الثاني: أن (كافة) حال من الكاف، وهو قول الزجّاج، والتاء فيه للمبالغة.

والثالث: أن (كافة) حال من الناس، والأصل: للناس كافة، أي: جميعًا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان[2]؛ أعني تقديم حال

---

(١) سورة سبأ آية: ٢٨

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت ٣٢٠هـ)، «البغية» (١/ ١٨).

المجرور بحرف، حكاه ابن بَرْهان[1]، وقال: وإليه نذهب؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾، و(كافة) حال من (الناس)، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العربُ (كافة) قط إلا حالًا، كذا قال ابن برهان[2]، وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج.

أما الزمخشري فلأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالًا، وهذا شبيه بما فعل في خطبة «المفصَّل» من إدخال باء الجر عليه، وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل[3].

وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفةً موصوفٍ محذوفٍ، ولم تستعمله العربُ مفردًا ولا مقرونًا بالصفة ـ أعني: إرسالة ـ وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك، فوجب الإعراض عما أفضى إليه»[4]. اهـ.

ثم أبطلَ قول الزجاج، وقال: «وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول

---

(١) أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر (ت٤٥٦هـ)، «البغية» (٢/ ١٢٠).

(٢) «شرح اللمع لابن جني» لابن برهان (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٣) قال الزمخشري ـ في «المفصَّل» (١/ ١٧) بشرح ابن يعيش ـ: «الإنشاء كتابٍ في الإعرابِ محيطٍ بكافَّةِ الأبوابِ». اهـ

(٤) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٧).

الثالث، وهو أن يكون الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة[1]، فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورًا»[2]. اهـ.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح، وقد نص على هذا غير واحد من النحاة واللغويين؛ فقال تلميذه النووي عند شرح قول علي بن أبي طالب - ﷺ: «ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم الناسَ كافةً...» قال: «هكذا تستعمل (كافة) حالًا، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف؛ كقولهم: هذا قول كافة العلماء، ومذهب الكافة، فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم»[3]. اهـ.

وقال الرضي: «وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: (كافة)، و(قاطبة) ولا تضافان. وتقع (كافة) في كلام مَنْ لا يوثق بعربيته مضافة غير حالٍ، وقد خُطِّئوا فيه»[4]. اهـ

وقال أبو حيان: «أما (كافة) بمعنى (عامة) فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالًا، ولم يُتصرفْ فيها بغير ذلك، فجعلُها صفةً لمصدر محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا، ولا يحفظ أيضًا استعماله صفة لموصوف محذوف»[5]. اهـ.

---

(١) قال الطبري: «يقول تعالى ذكره: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة، ولكنا أرسلناك كافةً للناس أجمعين، العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود». اهـ «جامع البيان» (٢٢/ ٩٦).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٢٠٦ حديث ١٩٧٨) ك: الأضاحي - باب (٨) تحريم الذبح لغير الله، وانظره أيضًا (١٧/ ١٢٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١١٧).

(٤) «شرح الكافية» (١/ ٢١٥).

(٥) «البحر المحيط» (٧/ ٢٨١ - ٢٨٢).

وقال في موضع آخر: «فإخراجها عن النصب حالًا لحنٌ»[1]. اهـ.

وقد سبق ابنَ مالك ابنُ يعيش في الاعتراض على الزمخشري في خطبة «المفصل»؛ فقال: «قوله (بكافة الأبواب) شاذ من وجهين:

أحدهما: أن (كافة) لا تستعمل إلا حالًا، وهاهنا قد خفضها بالباء، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري[2]، وقد عِيبَ عليهما ذلك، والذين استعملوه لجئوا إلى القياس، والاستعمال ما ذكرناه.

والوجه الثاني: أنه استعمله في غير الأناسي، و(الكافة) الجماعة من الناس لغة»[3].

أما قول الزمخشري: «وكم ترى ممَّنْ يرتكب هذا الخطأ...» إلخ، فوهمٌ منه، بل قال أبو حيان: شنيعٌ؛ لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى (إلى)؛ لأن

---

(١) السابق (٢/ ١٠٩)، وانظر: «مغني اللبيب» (٧٣٣).

(٢) الفارقي: هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن (ت٤٨٧هـ)، «البغية» (١/ ٥٠٠)، وقد استعمل ابن جني (كافة) مضافة ومجرورة بالحرف ومقرونة بـ(ال) فقال «الخصائص» (١/ ١٨٩): «هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا... فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين...». اهـ.

(٣) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٧)، وقال الفيروزآبادي في «القاموس»: «ولا يقال: جاءت الكافة». اهـ قال الزبيدي عن قوله هذا: هو الذي أطبق عليه جماهير أئمة العربية». اهـ «تاج العروس» (٦/ ٢٣٥ ـ كفف).

ونقل عن الخفاجي جواز استعمال (كافة) مجرورة ومضافة، أي خروجها عن الحالية؛ وذلك لثبوت ذلك في كلام عمر وعلي ـ رضي الله عنهما ـ ويمكن رد ذلك بأن جمهور النحاة منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي فكيف بآثار الصحابة، ولا غضاضة على النقلة في التصرف في الألفاظ والرواية بالمعنى لكلامهم.

(أرسل) يتعدى بـ (إلى) ويتعدى باللام، كقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[1]، ولو تأول اللام بمعنى (إلى) لم يكن ذلك خطأ؛ لأن اللام قد جاءت بمعنى (إلى)، و(إلى) قد جاءت بمعنى اللام، و(أرسل) مما جاء متعديًا بهما إلى المجرور[2]. اهـ.

والشواهدُ التي وردتْ في كلام العرب واحتجَّ بها ابنُ مالك على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف كثيرةٌ تدفعُ الاعتراضَ على إعرابِ (كافة) حالًا من (الناس)، وأهمها - كما ذكرها ابن مالك[3] -:

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ ... فلَنْ يذهبوا فِرْغًا بقَتْلِ حِبالِ[4]

أراد: فلن يذهبوا بدم حبال فرغًا، وحبال: اسم رجل، وفرغًا: هدرًا.

وقول الشاعر:

لئن كان بَرْدُ الماءِ هيمانَ صاديًا ... إليَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ[5]

أراد: لئن كان بردُ الماء حبيبًا إليَّ هيمانَ صاديًا.

---

(١) سورة النساء: ٧٩.

(٢) «البحر المحيط» (٧/ ٢٨٢).

(٣) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٨)، و«شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٢٦: ٤٢٩).

(٤) من الطويل، لطليحة بن خويلد الأسدي، أنشده ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص١٩). وانظر: «شرح الشواهد» للعيني بهامش الأشموني (٢/ ١٧٧)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٤٥).

(٥) من الطويل لعروة بن حزام، انظر: «الخزانة» (٣/ ٢١٢)، وضعَّفَ البغداديُّ نسبته إلى قيس بن ذريح أو كثير عزة، وانظر: «الأشموني» (٢/ ١٧٧)، ومعه «شواهد العيني».

ومن ذلك قول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي[1]

أراد: تسليتُ عنكم طرًّا.

وقول الشاعر:

إذا المرءُ أعيتْه المروءةُ ناشئًا ... فمَطْلَبُها كَهْلًا عليه شَدِيدُ[2]

أراد: فمطلبها شديدٌ عليه كهلًا.

ثم قال ابن مالك: وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر:

غـافلًا تَعْـرِضُ المنيَّـةُ للمَـرْ ... ءِ فيُـدْعَى وَلَاتَ حـينَ إبـاءِ[3]

أراد: تعرض المنية للمرءِ غافلًا.

ومثله:

مشغوفةً بكَ قَدْ شُغِفْتُ وإنما ... حُمَّ الفراقُ فما إليكَ سبيلُ[4]

---

(١) من الطويل، غير منسوب، انظر «المساعد» (٢/ ٢١)، و«الأشموني» (٢/ ١٧٧).

(٢) من الطويل، للمعلوط بن بدل القُرَيْعي، وقيل: للمخبَّل السعدي، انظر «الخزانة» (٣/ ٢١٩)، و«الأشموني» (٢/ ١٧٨).

(٣) من الخفيف، غير منسوب، انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٤٦)، و«الأشموني» (٢/ ١٧٧).

(٤) من الكامل، غير منسوب، انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٩)، «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٢٩)، والأشموني (٢/ ١٧٧).

أراد: شغفت بك مشغوفةً.

قال ابن مالك: «أما القياس: فإن (جالسة) من قولنا: «مررتُ بهندٍ جالسةً» منصوب بـ(مررت)، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحالَ إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرفٍ أو مفعول له أو مفعول مطلق.

وحرف الجر الذي عدَّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية (مررت)، والمجرور به بمنزلة منصوب فتتقدم حاله كما تتقدم حال المنصوب»[1]. اهـ.

فكثرة هذه الشواهد وضعف حجج المانعين دليل على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وإعرابِ (كافة) حالًا أبدًا، «فليسَ لمنْ مَنَع حجةٌ فيها روحٌ، وما يُذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلفٌ جدًّا» كما يقول ابن عقيل[2].

ولهذا قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ[3] جُرَّ قد ... أَبَوْا ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

والله أعلم.

---

(١) «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٢٦)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٩)، وانظر: «شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٥١).

(٢) «المساعد» (٢/ ٢٢)، وانظر: «شرح الأشموني» (٢/ ١٧٦: ١٧٨)، و«التصريح» (١/ ٣٧٩)، وقال ياسين في «حاشيته»: «ومن وروده قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾، والتقدير: جاءوا بدمٍ كذبٍ على قميصه، كما أفاده أبو البقاء». اهـ. وانظر: «التبيان» (٢/ ٥٠).

(٣) قال المكودي: «أما المجرور بالإضافة فقد حكي الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه... وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرَّض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور». اهـ «شرح المكودي على الألفية» (ص٨٨).

* * *

المسألة الثامنة عشرة

إعراب: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [سورة الطارق: ٨-٩]

جَوَّزَ الزمخشريُّ - رحمه الله - انتصاب (يومَ) بـ(رجعِهِ)؛ فقال في «الكشاف»: «(يوم تبلى) منصوب بـ (رجعه)»[1]. اهـ.

واعتُرِضَ عليه بأنَّ فيه فَصْلًا بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ، وهو خبر (إن): (لقادر)، والمراد بـ(الأجنبي): ألَّا يكون للمصدر فيه عمل، كما يقول ابن يعيش[2].

وقال الصبان: «هو ما ليس متعلِّقًا بالمصدر ولا متمِّمًا له؛ كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله.

وغير الأجنبي: ما هو متعلق به ومتمم له؛ كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به»[3]. اهـ.

وقال ابن مالك - رحمه الله - في «الكافية الشافية»:

وَهْوَ مَعَ المعمولِ كالموصولِ مَعْ صِلتِهِ فيما أُجِيزَ وامتَنَعْ

---

(١) (٤/ ٢٠٢).

(٢) «شرح المفصل» (٦/ ٦٧).

(٣) «حاشية الصبان» على الأشموني (٢/ ٢٩١).

وقال في «الشرح»: «الضمير من (وَهْوَ) عائدٌ على المصدر الذي يصح في موضعه حرفٌ مصدري، ولأجل تقديره بفعلٍ وحرفٍ مصدري جعل هو ومعموله كموصول وصلة، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

ولا يحال بينهما بأجنبي كما لا يحال بين الموصول والصلة؛ فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تُلُطِّفَ له فيما يُؤمنُ معه الخطأ ويثبت به الصواب.

ومما يوهم الفصل بأجنبي قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝﴾، قال الزمخشري: (يوم تبلى) منصوب بـ(رجعه). فيلزم من قوله الفصلُ بأجنبيٍّ بين مصدر ومعموله والإخبارُ عن موصول قبل قيام تمام صلته.

والوجهُ الجيِّدُ أنْ يقدَّرَ ناصبٌ لـ(يوم) كأنه قيل: «يرجعه يوم تبلى السرائر»[1]. اهـ.

وما ذكره ابن مالك هو ما عليه حذاق النحويين- كما قال الألوسي[2]- وهو المختار، فقد قال ابن جني في «الخصائص»[3]- باب في تجاذب المعاني والإعراب: «فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝﴾، فمعنى هذا: إنه على رجعه يومَ تبلى السرائر لقادر؛ فإن حملته في الإعراب على

---

(١) «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠١٨: ١٠٢٠) بتصرف، وبنحوه في «شرح التسهيل» (٣/ ١١٤)، وقال: «فالمخلص من ذلك أن ينصب (يوم) بعاملٍ مقدَّرٍ مدلول عليه بـ(رجعه)».

(٢) «تفسير الألوسي» (٣٠/ ١٢٦)، وهو محمود بن عبدالله الحسيني أبو الثناء (ت ١٢٧٠ هـ)، «الأعلام» (٧/ ١٧٦).

(٣) (٣/ ٢٥٥_٢٥٦)، وانظر (٢/ ٤٠٢).

هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلّق به من المصدر الذي هو الرَّجْع والظرف من صلته.

والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه احتلتَ له بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالًّا على ذلك الفعل؛ كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودلَّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله». اهـ. وهذا هو عين كلام ابن مالك السابق، وهو ما ذهب إليه الجمهور في توجيه الآية(1).

والله أعلم.

---

(1) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢/ ١٤٤٨)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٦/ ٦٧)، «البيان» للأنباري (٢/ ٥٠٧)، و«التبيان» للعكبري (٢/ ٢٨٥)، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢٠/ ٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٨/ ٤٥٥)، «مغني اللبيب» (٦٩٩ ـ ٧٠٠)، «شرح القطر» (ص: ٤٤١) كلاهما لابن هشام، «همع الهوامع» (٢/ ٩٣)، «التصريح» لخالد الأزهري (٢/ ٦٣)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، «تفسير الألوسي» (٣٠/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

الفصل الثاني

الاعْتِرَاضُ عَلى اخْتِيَارَاتٍ للزَّمَخْشَرِيِّ

مدخل:

تبيَّنَ من خلال الفصل الأول انفراداتُ الزمخشريِّ التي اعترض عليها ابنُ مالكٍ وانتقدها ونقضها، وهذا لا يدل على انتقاص الزمخشري- كما كان يفعل أبو حيان معه- وإنما يدل على مدى اجتهاده النحوي، وأنه لم يكن متابعًا لكل ما يقوله النحاة دون تحقيق أو تدقيق.

ومسائل هذا الفصل ثماني عشرة مسألة، مرتبة كلها على أبواب «الألفية»، وهي المسائل التي اختارها وتابع فيها غيرَه، وقد اعترض ابن مالك عليها ذاكرًا الزمخشريَّ ومتبوعيه فيها، وتُعَدُّ من أصعب المسائل على الباحث من حيث الترجيح؛ لما فيها من الموازنة بين آراء كبار النحاة؛ كسيبويه والفراء وأبي عليٍّ الفارسي وغيرهم.

وهذا ما حداني إلى أنْ أكتفي بعرض أدلة الفريقين فقط- دون اختيار- في بعض المسائل؛ وذلك لقوة الخلاف وصعوبة الترجيح.

ومما ينبغي أنْ يُعلمَ أنه ليس شرطًا في اعتراضات ابن مالك أن تكون من باب التناقض- أي: الجواز والمنع- وإنما قد يعترض على مذهب الزمخشري لمخالفته الأرجح والأولى والأفصح ونحو هذا.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

المسألة الأولى

تخصيصُ نَفْي المضارعِ بـ(لا) بالمستقبلِ

ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ (لا) النافيةَ لا تدخلُ إلا على مضارعٍ في معنى الاستقبالِ وتنتفي صلاحيتُه للحال بدخولها.

فقال في «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[1]: «(لا أعبد) أريدتْ به العبادةُ فيما يستقبل؛ لأنَّ (لا) لا تدخلُ إلا على مضارعٍ في معنى الاستقبال، كما أنَّ (ما) لا تدخل إلا على مضارعٍ في معنى الحال، ألا ترى أنَّ (لن) تأكيدٌ فيما تنفيه (لا).

وقال الخليل في (لن): إنَّ أصلَه (لا أن)، والمعنى: لا أفعل في المستقبل ما تطلبونه منِّي من عبادة آلهتكم»[2]. اهـ.

واستندَ في «المفصل» إلى ظاهر كلام سيبويه في المسألة- وسيأتي بيانه- فقال: «و(لا) لنفي المستقبل في قولك: (لا يفعل)، قال سيبويه: وأما (لا) فتكون نفيًا لقول القائل: هو يفعل، ولم يقعِ الفعلُ»[3]. اهـ.

ونصُّ كلامِ سيبويه: «وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فِعْل، فإنَّ نفيه: ما

---

(١) سورة الكافرون: ٢.

(٢) «الكشاف» (٤/ ٢٣٨).

(٣) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٨/ ١٠٨)، وانظر «الأنموذج» بشرح الأردبيلي (ص١٨٩).

يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه لا يفعل»[1]. اهـ.

وما ذهب إليه الزمخشري هو مذهبُ أكثرِ المتأخرين وظاهر كلام المبرد وابن السراج؛ فقال المبرد في «المقتضب» عن (لا): «فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلًا»[2]، وفي موضع آخر: «وتدل (لا) على ما لم يقع»[3]. اهـ.

وعزا أبو حيان هذا المذهب إلى أكثر المتأخرين- وكذلك فعل ابن هشام- فقال: «وذهب أكثر المتأخرين إلى أنها تخلصه للاستقبال، ومنهم الزمخشري، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

وقيل: يترجح الحال مع التجريد، يعني من القرائن المخلصة للحال والاستقبال، وقال بهذا ابن مالك مع زعمهِ ونصِّه أنه مشترك بين الحال والاستقبال، وهو قول متناقض»[4]. اهـ.

ويمكن أن يدفع اتهام ابن مالك بالتناقض بأن التجرد عنده من اللوازم العرضية للاشتراك وليس من ماهيته؛ لأن المشترك في حقيقته هو ما اتحد لفظه وتعدد معناه بتعدد وضعه، وليس في ذلك اشتراط التساوي في معانيه عند التجرد، وهو ما نص عليه الجمهور.

---

(١) «الكتاب» (٣/ ١١٧).

(٢) «المقتضب» (١/ ١٨٥)، وعزا إليه السيوطي القول باحتمال صلاحيته للحال، «الهمع» (١/ ٨).

(٣) السابق (٢/ ٣٣٤)، وانظر: «الأصول» لابن السراج (١/ ٤٠٠).

(٤) «الارتشاف» (٣/ ٥)، «مغني اللبيب» (٣٢٢)، وانظر: «الهمع» (١/ ٨)، ووافق ابن يعيش الزمخشري، ناقلًا كلام سيبويه المتقدم محتجًا به، انظر: «شرح المفصل» (٨/ ١٠٨).

واعتباره من العوارض يتيح لابن مالك أن ينفيه في بعض المواطن مع إقراره به في مواطن أخرى.

وقد يكون سبب ذلك عنده هو التتبع والاستقراء لمواطن استعمال الفعل المضارع في لغة العرب، ولا شك أن ابن مالك من أهل ذلك التتبع والاستقراء، فرميه بالتناقض والاعتراض عليه بمحض الصناعة تهور لا يليق بمقام مثله من العربية.

وقد اعترض ابنُ مالك على الزمخشريِّ والجمهور مستندًا إلى السماع، وهو كثيرٌ، والقياسِ على نظائر هذه المسألة المجمع عليها في كلام النحاة.

ولكثرة الشواهد القاضية ببقاء صلاحية المضارع للحال كان مذهبُ ابن مالك هو الراجحُ والمختارُ، وإنْ خالفه الأكثرون، وهو المنقول عن الأخفش.

ولهذا قال الرضي: «وقال ابن مالك: بل يبقى على صلاحية الحال، وليس ببعيد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾(١)»(٢). اهـ

ومع الشواهدِ والقياس يردُّ ابنُ مالك على مخالفيه بأنَّ كلام سيبويه لا يدل على التخصيص بالمستقبل، وإنما قصد في باب نفي الفعل التنبيهَ على الأَوْلى في رأيه والأكثر في الاستعمال.

ولو أنَّ كلامه- رحمه الله- كان صريحًا في أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يكون

---

(١) سورة هود: ٣١.

(٢) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٢٣٢)، وانظر: «المساعد» لابن عقيل (١/ ١٢).

إلا مستقبلًا لم يَجُزْ الأخذُ به بعدَ وجودِ الأدلةِ القاطعةِ بخلاف ذلك»[1].

فقال في «شرح التسهيل»: «وإذا نفي المضارع بـ(لا) لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية الحال باقية، رُوِيَ ذلك عن الأخفش نصًّا»[2]، وهو لازمٌ لسيبويه وغيره من القدماء؛

١ ـ لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا، بمعنى إلا زيدًا، ومعلوم أن المُسْتَثْنِيَ منشئٌ للاستثناء، والإنشاءُ لابدَّ من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء، فمعناه مقارنٌ للفظه، فلو كان النفي بـ(لا) مخلِّصًا للاستقبالِ لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لمباينتِهِ الاستقبالَ.

٢ ـ ومثلُ هذا الإجماع إجماعُهم على إيقاع المضارع المنفي بـ(لا) في مواضع تنافي الاستقبال؛ نحو: أتظنُّ ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ وما لك لا تقبل، وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟

ومثل ذلك في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[3] و﴿ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[4] و﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٢٠).

(٢) لم أجد للمسألة ذكرًا في «معاني القرآن» للأخفش، والظاهر أن ابن مالك نقل هذا عن الأخفش بواسطة؛ لأنه قال: «رُوِيَ ذلك عن الأخفش»، فاستعمل صيغة المبني للمجهول ولم يجزم بثبوت هذه الرواية.

(٣) سورة المائدة: ٨٤.

(٤) سورة التوبة: ٩٢.

﴿شَيْـًٔا﴾[1] و﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾[2]، و﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ﴾[3]، ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾[4]، ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾[5]:

٣ ـ وهو في غير القرآن أيضًا كثيرٌ: ومنه قولُ الشاعر:

يرى الحاضرُ الشاهدُ المطمئنُّ   من الأمرِ ما لا يرى الغائبُ[6]

وقول الآخر:

إذا حاجةٌ وَلَّتْكَ لا تستطيعُها   فخُذْ طَرَفًا من غيرِها حين تسبقُ[7]

وقال آخر:

كأنْ لم يكنْ بَيْنٌ إذا كان بعدَه   تلاقٍ ولكنْ لا إخال تلاقيا[8]»[9]

٤ ـ قال: «والذي غرَّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه في باب نفي الفعل: وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فإن نفيه: لا يفعل. اهـ.

(١) سورة النحل: ٧٨.
(٢) سورة الحديد: ٨.
(٣) سورة نوح: ١٣.
(٤) سورة النمل: ٢٠.
(٥) سورة يس: ٢٢.
(٦) من المتقارب، ولم أجده في غير «شرح التسهيل».
(٧) من الطويل، للأعشى «ديوانه» (ص١٢٢)، وانظر: «اللسان» (ولي).
(٨) من الطويل، لابن دمينة، «ديوانه» (ص: ٢٠٦).
(٩) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ١٨ ـ ١٩).

فاستعمل (ما) في نفي الحال، و(لا) في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا)... ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيهَ على الأولى في رأيه والأكثر في الاستعمال»[1].

ثم قال:

٥ ـ «وقد قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم[2]: «وتكون (لا) ضدًّا لـ(نعم)»، وهذا إشعارٌ بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد (نعم)؛ لأن (نعم) تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا؛ نحو: أقام زيد؟ وأتظنه قائمًا؟ وأتسافر غدًا؟ فـ(نعم) بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، و(لا) بعدهن مقتضية لنفيهن.

٦ ـ على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا في أنَّ المضارع المنفي بـ(لا) لا يكون إلا مستقبلًا لم يَجُزِ الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا»[3]. اهـ

فهذه ستة أدلة على صلاحية المضارع المنفي بـ(لا) للحال عند ابن مالك، ولم يبقَ مجالٌ لمخالفةِ ما ذهبَ إليه لكثرةِ الشواهدِ وصحةِ الأقيسةِ، وأما كلامُ سيبويه فقد تبينَ ما فيه من احتمال، والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٢٠) بتصرف.

(٢) «الكتاب» (٢/ ٣٠٦).

(٣) «شرح التسهيل» (١/ ٢٠ ـ ٢١).

المسألة الثانية

عِلَّةُ بناءِ (الآنَ)[1]

اختُلِفَ في علَّةِ بناء (الآن) اختلافًا شديدًا[2]، والمقصدُ في هذا المبحث رَصْدُ اعتراضِ ابن مالك على الزمخشري، وموقف متأخري النحاة منه.

قال الزمخشريُّ عن (الآن): «هو للزمان الذي يقع فيه كلامُ المتكلم، وقد وقعتْ في أوَّلِ أحوالها بالألف واللام، وهي علةُ بنائها»[3]. اهـ.

وما ذهب إليه الزمخشري هو المنقول عن أبي العباس المبرد وابن السراج، وقال ابن يعيش: وإليه أشار صاحب الكتاب[4]، ونقله الرضي عن السيرافي[5].

وتعليل مذهبهم هو أنه لمَّا وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام وكان حكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام؛ فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول

---

(١) قال الصبان: الجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر، «الحاشية» (١/ ١٨١)، وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٨٥).

(٢) انظر: «الإنصاف» للأنباري (٢/ ٥٢٠)، و«لسان العرب» (أين)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٣) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٤/ ١٠٣).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، و«الإنصاف» (٢/ ٥٢٣)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٣)، «الهمع» (١/ ٢٠٧).

(٥) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ١٢٦)، وانظر: «الأصول» لابن السراج (٢/ ١٣٧).

أحوالها ولزمت موضعًا واحدًا بنيت لذلك»[1].

ولم يوافق ابنُ مالك الزمخشريَّ على هذا، ونَحا مَذْهبَ أبي إسحاق الزجاج، فقال في «شرح التسهيل» عن (الآن): «وبُني لتضمنه معنى الإشارة، فإن معنى قولك: «أفعل الآن»: أفعل في هذا الوقت، وجائز أن يقال: بني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحدٍ؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولايصغر[2]، بخلاف (حين) و(وقت) و(زمان) و(مدة)...

وجعل الزمخشريُّ سببَ بنائه وقوعَه في أول أحواله بالألف واللام؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها، ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك: مررت برجلٍ فأكرمني الرجلُ، فلما وقع (الآن) في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف.

ولو كان هذا سببَ بنائِه لبني «الجَمَّاء الغفير»[3] و«اللات»، ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام.

ولو كانت مخالفةُ الاسم لسائر الأسماء موجبةً لشبهِ الحروف واستحقاقِ البناء لوجبَ بناءُ كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدمُ ذلك مُجْمَعٌ عليه،

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٣)، وانظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢٣).
(٢) أي الشبه الجمودي، انظر: «حاشية الخضري» (١/ ٨٥).
(٣) قال محمد بن أبي بكر الرازي في «مختار الصحاح» (غفر): «والجَمَّاءُ الغفيرُ، اسم نُصبَ نصب المصادر، كقولك: جاءوا جميعًا وطرًّا...». اهـ

فوجبَ اطِّراحُ ما أفضى إليه»[1]. اهـ.

ونقل ابن عقيل عنه- أي ابن مالك- أن سبب بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور، فتكون (ال) في أوله زائدة؛ ولذا قال في «الخلاصة»:

وقد تُزادُ لازمًا كاللاتِ ... والآنَ والذينَ ثُمَّ اللاتِ[2]

وقد اعتُرِضَ على ما ذهب إليه ابن مالك في كونه تضمن معنى اسم الإشارة، فقال أبو حيان: «وهو مردودٌ بما رُدَّ به هو على الزمخشري»[3].

وقال الرضي: «وفيه نظر؛ إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها»[4].

وقال السيوطي: «ورُدَّ بأنَّ تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله (ال)»[5].

ومع هذا الخلاف الشديد في علة بناء (الآن) رجَّحَ ابن يعيش أنَّ علة بنائه «إبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف

(١) «شرح التسهيل» (٢/ ٢١٩)، وما ذهب إليه ابن مالك عزاه في «الإنصاف» إلى البصريين (٢/ ٥٢٢)، وانظر «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ١٥٣) فإنه قال: «وبُني (الآن)، وفيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهدٍ غير متقدم، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن)، كما لا يعرب (هذا)». اهـ.
(٢) «شرح الألفية» لابن عقيل (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).
(٣) نقله السيوطي في «الهمع» (١/ ٢٠٨).
(٤) «شرح الكافية» (٢/ ١٢٦).
(٥) «همع الهوامع» (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

التعريف فجرى مجرى (الذي) و(التي)... فاعرِفْه»[1] اهـ.

ولهذا الخلاف، وعدم ضبط علة البناء، ذهب السيوطي إلى أن (الآن) معربٌ وليس مبنيًّا، فقال: «والمختار عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (مِن) جُرَّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت»[2]. اهـ.

ووافقه الصبان، وقال: «وهو المختار، والكلمة عليه معربة»[3]. اهـ.

والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٠٤).

(٢) «همع الهوامع» (١/ ٢٠٨).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ١٨١)، وانظر: «من آراء الزجاج النحوية» (ص٢٦) لأستاذي الدكتور شعبان صلاح.

المسألة الثالثة

بِنَاءُ (مِثْل) إذا أُضِيفَتْ إلى غيْرِ متمكِّنٍ

(مِثْلُ) تعد من الأسماء المبهمة كـ(غير) ونحوها، والمراد بالاسم المبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه[1].

وهذا النوع من الأسماء إذا أضيف إلى مبنيٍّ جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها.

وهذا هو ما عليه جمهور النحاة سلفًا وخلفًا، ومنهم الزمخشري- رحمه الله- فإنه قال عند قوله تعالى: ﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ ﴾[2]: «وقرأ أبو حيوة- ورويت عن نافع- (مثلَ ما أصاب) بالفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن، كقوله:

لم يمنع الشرب منها غيرَ أن نطقت»[3]. اهـ

وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[4]: «بالنصب على أنه: لحقٌّ حقًّا مثل نطقكم، ويجوز أن يكون فتحًا لإضافته إلى غير

---

(١) «شرح الشذور» لابن هشام (ص٨١)، وانظر: «شرح التسهيل» (لابن مالك (٣/ ٢٦١).

(٢) سورة هود: ٨٩.

(٣) «الكشاف» (٢/ ٢٣١)، وسيأتي تخريج هذا الشطر، والقراءة المذكورة عزاها ابن خالويه إلى مجاهد وابن أبي إسحاق، انظر «مختصر في شواذ القرآن» (ص ٦٥).

(٤) سورة الذاريات: ٢٣.

متمكن»[1]. اهـ.

ولم يخالف في جواز هذا إلا ابن مالك، واعترض على الزمخشري والجمهور، وأطال في ردِّ مذهبهم.

واستند في ردِّه إلى إبطال قياس الفرع (مثل) على الأصل (غير) لعدم تمام المشابهة، ثم إبطال الأصل نفسه وتضعيفه، ثم تأويل الشواهد الواردة.

فقال في «شرح التسهيل» بعدما ذكر كلام الزمخشريّ: «ولا ينبغي لـ(مثل) أنْ يَجريَ مَجْرى (غير)؛ لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق.

وكل ما استشهدوا به على البناء مخرَّج على الإعراب أحسن تخريج، فيجعل (حق) اسم فاعل من (حَقَّ يَحُقُّ)، ثم قصر كما فعل بـ(بارّ) و(سارّ) حين قيل فيهما: (برٌّ) و(سرٌّ)، ويبقى فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر، وجعل (مثلًا) حالًا منه.

وأما قراءة مَنْ قرأ: ﴿أن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ﴾ بالنصب، فوجهه أنه منصوب على المصدرية، وفاعل «يصيبكم» ضمير عائد على (الله) من ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾[2]، كأنه قيل: ولا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم الله مثل إصابة

---

(١) «الكشاف» (٤/ ٢٩)، ونحوه في «المفصل» بشرح ابن يعيش (٣/ ٧٩)، عند الكلام على أصناف الاسم المبني.
(٢) سورة هود: ٨٨.

قوم نوح»[1]. اهـ.

فهذا هو الدليل الأول له: عدم صحة قياس الفرع على الأصل لعدم تمام المشابهة؛ لأن (مثلًا) وإن كان موغلة في الإبهام كـ(غير) إلا أنها تخالفها في قبولها التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق، وهذا من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب لا البناء.

ثم شرع في الدليل الثاني، وهو إبطال الأصل (غير)، فقال عَقِبَ كلامه السابق: «وإنما يحتاج إلى هذا إذا سُلِّمَ بناء (غير)... وهو وإن كان أشهر من بناء (مثل) ضعيف عندي؛ لأنَّ الإضافة فيها قياسيةٌ فلا ينبغي أن تكون سبب بناءٍ؛ لأنها من خصائص الأسماء، فحقها أن تكفَّ سبب البناء وتغلبه؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل.

وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته»[2]. اهـ.

ثم ينتقل ابن مالك إلى الدليل الثالث- عنده- وهو إيجاد إعراب وتوجيه مناسب لشواهد الجمهور، فقال: «فإذا ثبت هذا وجب توجيه ما أوهم بناء (غير) وشبهه للإضافة إلى مبني بما لا يخالف الأصول ولا يعسر القبول.

فيخرج قول بني أسد وقضاعة: ما جاء غيرَك- بفتح الراء- على أنْ يكون

(١) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).
(٢) السابق (٣/ ٢٦٣).

المراد: ما جاء جاءٍ غيرَك، فنصب (غيرَك) على أنه حال، أو منتصب على الاستثناء، وسُوِّغَ حذفُ (جاءٍ)، وهو فاعل؛ لأنه بعد نفيٍ العمومُ فيه مقصودٌ، وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير...

وعلى هذا يحمل قول الشاعر(1):

* لم يمنع الشربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ *

كأنه قال: لم يَمنع الشربَ منها مانعٌ غيرَ أنْ نطقت، فالنصبُ على الحالية أو على الاستثناء»(2). اهـ.

وما ذهب إليه الزمخشريُّ والجمهورُ هو الراجح، وعزاه أبو علي الفارسي إلى سيبويه، وهو ما استقر عليه المتأخرون من النحاة.

ويمكنُ دفعُ الدليل الأول الذي اعترض به ابن مالك على الجمهور- وهو عدم تمام المشابهة بين (مثل) و(غير) وغيرها من المبهمات؛ إذ تقبل التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق- بأن هذا القيد، وهو اشتراط عدم قبولها للتصرف لم يشترطه أحد من النحاة، وإنما يكفي الاسمَ مجردُ الإبهامِ، فالجمهور نظروا لـ(مثل) من حيثُ هو، أي: دلالته الذاتية على الإبهام، وابن مالك اعتبر ما

---

(1) من البسيط، لأبي قيس بن الأسلت الأوسي، وعجزه:

* حمامةٌ في غصون ذات أوقالِ *

انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (3/ 406)، و«الدرر اللوامع» (1/ 477).

(2) «شرح التسهيل» (2/ 263 - 264) بتصرف.

يعرض له من التصريف، وهي عوارض خارجية، لا تخرج الاسمَ عن إبهامه الذي لم يشترط النحاةُ غيرَه.

وأما الجواب عن قوله: «الإضافة فيها قياسية، فلا ينبغي أن تكون سببَ بناءٍ؛ لأنها من خصائص الأسماء».

فيقال: إنَّ (مِثْلًا) ونحوَها من الأسماء الموغلة في الإبهام لَمَّا كانت كذلك لازمت الإضافة، للكشف عن معناها، فصارت الإضافة بالنسبة إليها إضافة ذاتية، لا قياسية عرضية، فصار المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

ولَمَّا أضيفت إلى مبنيٍّ جاز اكتسابها البناء منه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها تعريفًا.

أما نصوص النحاة في ذلك فأهمها:

١ ـ ما قال أبو علي الفارسي عند البيت السابق: «ونحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تضاف إلى المبنية فتكتسي البناء منها، فإذا فتحتَه فقلتَ: (مثلَ ما أنكم) فعلى هذه الجهة افتحها، ألا ترى قلة ما يبنى من الأسماء مع الحرف[1] وكثرة هذه الأسماء التي تبنى إذا أضيفت إلى غير معرب»[2]. اهـ.

وقال في معرض رده على المازني: «ألا ترى أنك لو حذفت (ما) فقلت: (إنه

---

(١) يرد على أبي عثمان المازني الذي يرى أن بناءها كـ(خمسةَ عشر).

(٢) «البغداديات» (ص٣٣٨)، وانظر «المسائل المنثورة» (ص٦٤ ـ ٦٥).

لحقٌّ مثلَ أنكم) لجاز لك في (مثل) البناء على الفتح لإبهامها وإضافتك إياها إلى اسم مبني كما جاز لك البناء لذلك في (حينَئِذٍ) و (يومَئِذٍ)»[1]. اهـ.

٢ ـ ومن قبله قال ابن السراج في (مثلَ ما أنكم): «وتبنيه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن... وكل المبهمات كذلك»[2]. اهـ.

٣ ـ وقال الزجاج في الآية السابقة: «لما أضيف إلى (أنَّ) فُتِحَ»[3]. اهـ.

٤ ـ وقال النحاس: «في نصبه أقوال، أصحها ما قال سيبويه: إنه مبني لما أضيف إلى غير متمكن فبني ونظيره: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾»[4]. اهـ.

٥ ـ وقال ابن الشجري: «وإنما بنيت هذه الأسماء المبهمة نحو (مثل)، و(حين) و(غير) و(يوم) إذا أضيفت إلى مبني لأنها تكتسي منه البناء؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه: التعريف والتنكير والجزاء والاستفهام...

والمبهمة في إبهامها وبُعدها من الاختصاص كالحروف التي تدل على أمور مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في (مثل) قولُ سيبويه»[5]. اهـ.

---

(١) السابق (ص٣٣٧)، وانظر: «الكتاب» (٢/ ٣٢٩) (٣/ ٢٩٩).

(٢) «الأصول» (١/ ٢٧٦)، وانظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٨٢: ١٨٥)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٥٤)، وجعل الإضافة لـ(أنَّ) لاعتباره أن (ما) زائدة.

(٤) «إعراب القرآن» (٤/ ٢٤١)، والآية من سورة هود: ٦٦.

(٥) «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، وانظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢/ ١٢٧٨ ـ ١٢٧٩)، «شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٣٢٤)، وقال: والعلة في ذلك أن الاسم الأول بمنزلة الجزء من الاسم الثاني، وطبيعة الجزء طبيعة كله. اهـ و«البيان» للأنباري (٢/ ٣٩١)، «التبيان» للعكبري (٢/ ٢٤٤)، =

وأما الجوابُ على دليل ابن مالك الثاني، وهو أنَّ بناءَ (غير) ضعيفٌ عنده؛ لأن الإضافة لا تكون سببَ بناء، فهو أن مذهبه هذا مخالف للإجماع، وليس له فيه إمام، وقد أجمع البصريون والكوفيون على أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى غير متمكن[1].

وكثيرًا ما كان يرد ابن مالك على مخالفيه بمثل هذا، فضلًا عن الشواهد الكثيرة التي يستدل بها الجمهور على هذه القاعدة، أعني: جواز بناء الأسماء المبهمة إذا أُضيفت إلى مبني[2].

بل ذهب هو نفسه في «شرح الكافية الشافية»[3] مذهبَ الجمهور، فقال في النظم:

ومبهمٌ كـ (غير) إنْ يُضَفْ لِمَا   بَنَوْا   أَجِزْ   بِنَاهُ...

قال في الشرح: «المراد بـ(مبهم كغير): ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ(مثل) و(دون) و(بين) و (حين) مما فيه شدة إبهامٍ تقربه من الحروف.

فإذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى

=

«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٨١) (٨/ ١٣٥)، «تفسير القرطبي» (١٧/ ٤٣)، «تفسير البيضاوي» (٦٩١)، «تفسير أبي السعود» (٨/ ١٣٩)، «شرح الكافية» للرضي (٢/ ١٠٤: ١٠٧)، «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ٢٥٥) (٨/ ٢٣٧)، «مغني اللبيب» (٦٧٠)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٤٩١)، «التصريح» (١/ ١٩٨)، «تفسير الألوسي» (١٢/ ١٢٢) (٢٧/ ١٠).

(١) «الإنصاف» (١/ ٢٨٧) مسألة (٣٨).

(٢) انظر مراجع الجمهور السابقة.

(٣) (٢/ ٩٢٢)، وكأنه رجع عن هذا في «شرح التسهيل».

معرفة من تعريفها.

فمن اكتساب البناء بالإضافة إلى مبني قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[1]، وقوله: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] بفتح النون، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3] بفتح اللام.

ومنه قول الشاعر:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

بفتح الرَّاء». اهـ.

وأما توجيهه وتأويله للشواهد الواردة فحسنٌ، وجَوَّزَه الجمهورُ من قبله، ولكنه لا يصلح للرد والاعتراض؛ لأن المسألة: جواز بناء (مثل)، لا الوجوب، فالجمهور عند التكلم على هذه المسألة يذكرون بعض الأوجه التي ذكرها ابن مالك مع وجه جواز البناء، فقال الزجاج: «ومن نصب فعلى ضربين؛ أحدهما: أن يكون في موضع رفع إلا أنه لما أضيف إلى (أنَّ) فتح.

ويجوز أن يكون منصوبًا على التوكيد على معنى: إنه لحقٌّ حقًّا مثلَ نطقكم»[4]. اهـ.

---

(١) سورة الجن: ١١.

(٢) سورة الأنعام: ٩٤.

(٣) سورة الذاريات: ٢٣.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٥٤)، وانظر: «مجالس ثعلب» (٢/ ٤٧٣)، و«تفسير الألوسي» (١٢/ ١٢٢)، وراجعْ مذهب الجمهور المذكور آنفًا.

فتبين مما سبق ضعفُ اعتراض ابن مالك على الزمخشريِّ والجمهور، وصحةُ إلحاق (مثل) بـ(غير) وأشباهها من المبهمات، وهو ما اختاره البغدادي في «الخزانة»[1].

والله أعلم.

* * *

(١) «خزانة الأدب» (٤/ ١٣٦، ١٣٧)، وهو عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) «الأعلام» (٤/ ٤١).

المسألة الرابعة

وقوع (أنْ) مَوْقِعَ (ما) المصدريَّةِ الظرفيَّةِ

ذهبَ الزمخشريُّ في غير موضع من «الكشاف» إلى جواز وقوع (أنْ) وصلتها موقع ظرف الزمان، مع أنَّ أكثر النحاة خصُّوا ذلك بـ(ما)، فقال في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[1]:

«(أن آتاه الله الملك) متعلق بـ(حاجّ) على وجهين:

أحدهما: حاج لأن آتاه اللهُ الملك... والثاني: حاج وقت أن آتاه اللهُ الملك»[2]. اهـ

وقال في قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[3]: «فإن قلتَ: بم يتعلق (أن يصدقوا) وما محله؟ قلتُ: تعلق بعليه أو بمسلمة، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان؛ كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسًا»[4]. اهـ

وقال في قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾[5]: «ولك أن تقدر مضافًا محذوفًا، أي (وقت أن يقول)، والمعنى: أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول»[6]. اهـ

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢) (١/ ١٥٥ - ١٥٦).

(٣) سورة النساء: ٩٢.

(٤) (١/ ٢٩٠).

(٥) سورة غافر: ٢٨.

(٦) (٣/ ٣٦٨).

ولم يوافقه ابنُ مالك على هذا، فقال في الكافية الشافية [1]:

و(ما) بذي تصرُّفٍ لا أمرِ وَوَحْدَها تَجْرَى اسمِ وَقْتٍ تَجْرِي

وقال في شرحها: وأما (ما) المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومثلها (لو)، إلا أنَّ (ما) تنفرد بنيابتها عن ظرف زمان» [2]. اهـ.

وذَكَر نحوَه في «شرح التسهيل»، ثم اعترَض على الزمخشري بقوله: «وقد أجاز الزمخشري مشاركة (أنْ) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾، والذي ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأن استعمال (أنْ) في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع، فلا يُعدل عنه.

واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثرُ النحويين، ولا ينبغي أن يُعترفَ به؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ ادُّعِيَ فيه ذلك صالحٌ للتعليل، فالقول به مُوقِعٌ في لبس.

وأجاز الزمخشريُّ أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ﴾ ما أجاز في ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ﴾، وأن يكون حالًا؛ كأنه قيل: مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين، وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأنْ يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع

(1) (1/ 302).

(2) (1/306).

على مثله؛ إذ ليس فيه إلا حذف حرف جَرٍّ داخل على (أن) وهو مُطَّرِدٌ، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشريُّ.

وقد استشهدَ بعضُهم على وقوع (أنْ) وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر:

فقلتُ لها لا تَنكحِيه فإنَّه لأوَّلِ سَهْمٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعَا[1]

وزعم المستشهدُ به أن معناه: لأول سهم زمانَ ملاقاته مجمعًا، ولا حجة فيه؛ لإمكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلاقي مجمعًا، أي: سبب ملاقاته مجمعًا.

وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أَوْلَى»[2]. اهـ.

ويمكن تلخيصُ الاعتراض السابق فيما يلي:

١ ـ استعمال (أنْ) في موضع التعليل مجمع عليه، واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين.

٢ ـ كل موضع ادُّعِيَ فيه التوقيت صالح للتعليل، فالقول به موقِعٌ في لبس، وكأنَّ هذا الاعتراض تعليلٌ للأول.

٣ ـ تأويلُ ما يُوهِمُ التوقيتَ أَوْلَى، لكثرة النظائر، أي: شواهد التعليل.

وقبل ذكر أقوال النحاة في المسألة ينبغي أن يُعلمَ أنَّ من أهم القائلين بقول

---

(١) من الطويل، لتأبط شرًّا، انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (٤٩١ ـ ٤٩٢)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٥١٠).

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

الزمخشري من المتقدمين: تلميذَيْ أبي علي الفارسي: ابن جني والمرزوقي[1].

ومن المتأخرين: الصفار[2]- شارح الكتاب[3]- والبيضاوي والنسفي[4] وأبو السعود والشوكاني[5][6].

فقلَّد المتأخرون الزمخشريَّ، وليس للمتقدمين حجةٌ تذكر إلا البيت السابق، وقول الشاعر:

وتالله ما إنْ شَهْلَةٌ أمٌّ واحد　　　بأَوْجدَ منِّي أنْ يُهانَ صغيرُها[7]

وليس من العسير تأويلُه كما أُوِّلَ الأولُ، فيقال: بأنْ يُهان، أو: لأن... فيجري على المشهور، وحذفُ حرف الجر مع (أنْ) مطردٌ.

وبعد أنْ خطَّأَ أبو حيان توجيهاتِ الزمخشريِّ، قال مؤيِّدًا لابن مالك والجمهور: «وأما جعل (أن) وما بعدها ظرفًا فلا يجوز، نصَّ النحويون على

---

(١) انظر: «الدر اللقيط» لتاج الدين بن مكتوم (٧/ ٤٦٠) بهامش «البحر المحيط»، وذكر أن رأي ابن جني في كتابه «التمام في شرح أشعار هذيل»، ولم أتمكن من الاطلاع عليه، «مغني اللبيب» (٤٠١)، «همع الهوامع» (١/ ٢٣٩)، وانظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (٤٩١ ـ ٤٩٢).

(٢) قاسم بن علي بن محمد بن سليمان (ت بعد ٦٣٠ هـ)، «البغية» (٢/ ٢٥٦).

(٣) انظر: «تفسير الألوسي» (٣/ ١٦)، وشرح الصفار لم يصل إلينا كاملًا، والجزء الأول هو الموجود، وبه نقص وسقط، وقد تمت دراسته في رسالة ماجستير، إعداد منيرة محمد حجازي، إشراف: أ. د عبدالرحمن السيد سنة ١٩٨٠ ـ كلية دار العلوم ـ ورقمها (٣٢٠)، وفتشت عن رأيه في هذا الجزء فلم أجده.

(٤) عبدالله بن أحمد بن محمود (ت ٧١٠هـ) «الأعلام» (٤/ ٦٧).

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عبدالله (ت ١٢٥٠ هـ) «الأعلام» (٦/ ٢٩٨).

(٦) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥٩)، «مدارك التنزيل» للنسفي (١/ ١٣٠)، «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود (١/ ٢٥١)، «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٢٧٧).

(٧) من الطويل لابن جزية، «ديوان الهذليين» (٢/ ٢١٤)، انظر: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (ص ٢٤٤)، و«المغني» (٤٠١)، «الدر اللقيط» (٧/ ٤٦٠)، والشهلة: العجوز، أوجدَ: أكثر وجْدًا.

ذلك، وأنه مما انفردت به (ما) المصدرية، ومنعوا أن تقول: أجيئك أنْ يَصيحَ الديكُ، يريد: وقتَ صياحِ الديكِ»[1].

وقال ابن هشام: «ولا تشارك (ما) في النيابة عن الزمان (أنْ)».

وقال: «ومعنى التعليل في البيت والآيات مُمكِنٌ، وهو متفَقٌ عليه، فلا معدلَ عنه»[2]. اهـ.

وقال السيوطي: «ولم يقم دليلٌ على كون (أنْ) ظرفيةً مثل (ما)»[3]. اهـ.

وقال الألوسي: والحق أن التعليل لما أمكن- وهو متفق عليه- خالٍ عما لا ينبغي أن يعدل عنه، لاسيما وتقدير المضاف مع التزام قول ابن جني والصَّفَّار مع مخالفته لكلام الجمهور في غاية التعسف»[4]. اهـ.

وعلى ما اختاره ابن مالك جمهور المفسرين، كالطبري والنحاس والعكبري وغيرهم، وهو الراجح المختار[5].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «البحر المحيط» (٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، (٢/ ٢٨٧)، و«الارتشاف» (١/ ٥٢٠).

(٢) «مغني اللبيب» (٤٠١ ـ ٤٠٢)، وانظر: «المساعد» لابن عقيل (١/ ١٧٢).

(٣) «همع الهوامع» (١/ ٨٢).

(٤) «تفسير الألوسي» (٣/ ١٦) بتصرف، و(٥/ ١١٣).

(٥) انظر: «تفسير الطبري (٣/ ٢٣)، «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣٣١) (٤/ ٣١)، و«معاني القرآن» له (٦/ ٢١٥)، «كشف المشكلات» للباقولي (١/ ١٨١)، «التبيان» للعكبري (١/ ١٠٨)، (٢/ ٢١٨)، «تفسير الفخر الرازي» (٧/ ٢٤)، «لباب التأويل في معاني التنزيل» لعلي بن محمد الخازن (١/ ٥٧٣)، «تفسير القرطبي (١٥/ ٣٠٧).

المسألة الخامسة

تقديرُ متعلَّقِ شبهِ الجملةِ الواقع خبرًا بفعْلٍ

ذهبَ الأكثرون إلى تقدير متعلَّق شبه الجملة- وهو الظرف والجار والمجرور- بفعلٍ، فيقولون في «زيدٌ عندَك»: زيدٌ استقرَّ عندَك، ولذا قال ابن الحاجب:

وما يقعْ ظَرْفًا فقال الأكثرُ   فيه «استقرَّ» جملةٌ تُقدَّرُ[1]

واختار مذهبَهم أبو علي الفارسي والزمخشريُّ، فقال- الأخيرُ- في «المفصل»: «ولابدَّ في الجملة الواقعة خبرًا من ذِكْرٍ يرجع إلى المبتدأ، وقولك: في الدار، معناه: استقرَّ فيها...»[2]. اهـ.

فعلى هذا يكون الخبرُ في التقدير جملةً لا مفردًا، وهو مذهبُ أكثر البصريين ونُسِبَ إلى سيبويه.

قال ابن يعيش: «اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: زيد في الدار، وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأنَّ الدار ليست من «زيد» في شيء، وإنما الظرف معمولٌ للخبر ونائب عنه، والتقدير: «زيدٌ استقرَّ عندكَ»، أو «حَدَثَ» أو «وَقَعَ»، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا

---

(١) «شرح الوافية نظم الكافية» (ص ١٧٧)، وانظر: «شرح الكافية» للرضي (١/ ٩٣)، و«ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٢/ ٥٤).

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (١/ ٩١)، وانظر «التصريح» (١/ ١٦٦)، و«اللمع» (١/ ٩٨).

خلاف بين البصريين... واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوفِ هل هو اسمٌ أو فعلٌ؟ فذهبَ الأكثرون إلى أنه فعلٌ، وأنه من حَيِّزِ الجملِ، وتقديرُه: زيدٌ استقرَّ في الدار...»[1].

ثم ذكر أدلة هؤلاء، فقال: «ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: جوازُ وقوعِه صلةً، نحو قولك: الذي في الدار زيدٌ، والصلة لا تكون إلا جملة.

والأمر الثاني: أنَّ الظرف والجار والمجرور لابدَّ لهما من متعلَّق به، والأصل أن يتعلقَ بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أَوْلَى»[2]. اهـ.

ولا اعتراض على جواز ذلك عند ابن مالك، وإنما اعتراضُه على الأَوْلى والأرجح، ولذا قال في «الخلاصة»:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جَرّ ناوينَ معنَى كائنٍ أو استقَرّ

وتقديمه لـ (كائن) على (استقر) إيماءٌ منه إلى اختياره، كما قاله المكودي[3]، فاسم الفاعل عنده أولى وأرجح في التقدير من الفعل.

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٩٠).

(٢) الموضع السابق.

(٣) «شرح الألفية» للمكودي (ص٣٢)، وهو عبدالرحمن بن علي بن صالح (ت ٨٠٧ هـ)، «البغية» (٢/ ٨٣).

واستدل ابن مالك على صحة مذهبه بأربعة أدلة، فقال: ممهدًا لقوله: وخالفتُ ما ذهب إليه أبو علي والزمخشري(١): «ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعةُ أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ   فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ(٢)

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به.

الثاني: أنَّ الفعلَ لا يغني تقديرُه عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث: أنَّ كلَّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ المذكورُ صالحٌ لوقوع اسم الفاعل، وبعضُ مواضعه غيرُ صالحٍ للفعل نحو: أمَّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن (أمَّا) و(إذا) لا يليهما فعلٌ.

الرابع: أنَّ الفعلَ المقدَّرَ جملةٌ بإجماع، واسمُ الفاعل عند المحققين ليس بجملةٍ، والمفردُ أصلٌ، وقد أمكن فلا عدول عنه».

ثم قال: «فلهذه المرجحات وافقتُ الأخفش بقولي في الأصل(٣): (معمولٌ في

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٣١٨).

(٢) لم أعرف قائله، من الطويل، انظر: «شرح شواهد المغني» للبغدادي (٦/ ٣٤٢)، و«المساعد» (١/ ٢٣٥).

(٣) أي: «التسهيل».

الأجود لاسم فاعلٍ كون مطلق، وفاقًا للأخفش تصريحًا، ولسيبويه إيماءً»(1). اهـ

وبعد أن ذكر نحوًا من هذه المرجحات في «شرح الكافية الشافية» قال: «وإذا تعيَّنَ تقديرُ اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعيَّنْ تقديرُ الفعل في بعض المواضع وجبَ رَدُّ المُحْتَمَل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ»(2). اهـ

وممَّنْ قال بمذهب ابن مالك من المتقدمين ابنُ بَرْهان- في «شرح لمع ابن جني»- ونقله ابن يعيش عن ابن السراج(3).

قال ابن برهان ـ في قولنا: زيدٌ وراءَكَ ـ: «واعلم أن هذا فرع، وأصله أن يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ؛ لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لزم أن يكون هو المبتدأ، والوراء والجهة ليستا زيدًا، فعلمت أن الأصل غير المذكور، والأصل: زيد ثابتٌ، أو: مستقِرٌّ، أو: حاصلٌ»(4). اهـ

وترجيح ابن يعيش تقدير الفعل قياسًا على تعيُّنِهِ في صلة الموصول أجاب عنه ابن مالك بقوله: «وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ الظرفَ الموصول به واقعٌ موقعًا لا يغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفردٌ تأوَّل بالجملة، والظرف المخبر به واقع

(1) «شرح التسهيل» (1/ 317 ـ 318).
(2) «شرح الكافية الشافية» (1/ 349 ـ 350).
(3) «شرح المفصل» (1/ 90)، وقد نُقِلَ عن ابن السراج أن هذا الخبر ليس من قبيل المفرد ولا الجملة وإنما هو قسم برأسه. انظر: «شرح الألفية» لابن عقيل (1/ 211)، وهمع الهوامع» (1/ 99)، والثابت في «الأصول» (1/ 63) يؤيد نقل ابن يعيش؛ فإنه قال في قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار: «كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار». اهـ
(4) «شرح اللمع» (1/ 36 ـ 37).

موقعًا هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر»[1]. اهـ.

ولا خلافَ في تعيُّنِ الفعل في بابَيِ الْقَسَمِ والصِّلَةِ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجلٌ في الدار فله درهمٌ»؛ لأن الفاء تجوز في نحو: «رجلٌ يأتيني فله درهمٌ»، وتمتنع في نحو: «رجلٌ صالحٌ فله درهم»، قاله ابن هشام[2].

وإنما ذكرتُ هذا لِردِّ قولِ ابن مالك المتقدم: «وإذا تعيَّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع- يعني بعد (أما) و(إذا) الفجائية- وجب ردُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد». اهـ.

فيقال له: قد تعين الفعل في بعض المواضع، فهو أولى بالتقدير، كما قلتَ عن اسم الفاعل، وإنما كان هذا لخصوص المحل، فلا اطراد في التقدير، وإنما تقديرُ كلِّ موضعٍ بحَسَبِهِ[3].

وأما الجواب عن دليله الثاني وقوله: تقدير ما يغني أَوْلَى من تقدير ما لا يغني؛ فقال ابن هشام عنه: «وليس بشيء؛ لأنَّ الحق أنَّا لم نحذفْ الضمير- أي الذي

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٣١٨).
(٢) «مغني اللبيب» (٥٨٣ ـ ٥٨٤).
(٣) انظر: «شرح الألفية» للأشموني (١/ ٢٠٢).

في الفعل- بل نقلناه إلى الظرف»[1]. اهـ.

ووافق الرضي الزمخشريَّ[2]، والسيوطيُّ ابنَ مالكٍ[3]، وذهب ابن هشام مذهبًا ثالثًا؛ نظرًا لمآخذِ كلٍّ فريقٍ على الآخر، فقال: «والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى»[4]. اهـ.

ثم أكثر من الأمثلة على كيفية التقدير بحسب المعنى، حاصلها- كما قال الصبان-: «إذا كان المعنى على الحال قُدِّر الاسم أو المضارع، أو على الاستقبال قدر المضارع، أو على المضي قدر الماضي، قال- أي ابن هشام[5]-: وإذا جهلتَ المعنى فقدِّر الوصفَ فإنه صالح في الأزمنة كلِّها، وإنْ كانت حقيقتُه الحال»[6]. اهـ.

فالخلاف بين ابن مالك والزمخشري على الأولية مطلقًا سواءٌ عُلِمَ المعنى أو جُهِلَ، ومذهبُ ابن هشام تساوي التقديرين وكل تقدير حسب ما يقتضيه المعنى، فإن جُهِلَ فاسم الفاعل أولى، ولعل هذا هو المتَّجه[7].

والله أعلم.

* * *

---

(١) السابق (٥٨٤)، وسبقه إلى هذا ابن يعيش (١/ ٩٠).

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٩٣).

(٣) «همع الهوامع» (١/ ٩٨).

(٤) «مغني اللبيب» (٥٨٤).

(٥) السابق (٥٨٥).

(٦) «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٠١).

(٧) انظر «التصريح» (١/ ١٦٦)، «شرح القطر» للفاكهي (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، «حاشية الخضري» (١/ ٩٥).

المسألة السادسة

تقديمُ خبر (ليس) عليها

هذه من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، فذهب البصريون والفارسيُّ وابنُ جني - وتابعهم الزمخشري - إلى جواز تقدُّم خبر (ليس) عليها.

ومنعه الكوفيون والمبردُ وابنُ السراج، وأيَّدهم ابن مالك[1].

فقال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]: «(يوم يأتيهم) منصوبٌ بخبر (ليس) ويُستدل به مَنْ يستجيزُ تقديمَ خبر (ليس) على (ليس)، وذلك أنه إذا جاز تقديمُ معمول خبرها عليها كان ذلك دليلًا على جواز تقديم خبرها؛ إذ المعمولُ تابعٌ للعاملِ، فلا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العامل»[3]. اهـ.

وقال في «المفصَّل: «وهو الصحيح»[4]، وأدلة المجوِّزين يمكنُ حَصْرُها في النقاط الآتية[5]:

---

(١) قال ابن عقيل: «واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز، وقومٌ المنع». اهـ «شرح الألفية» (١/ ٢٧٧)، وكذلك قال ابن هشام في «شرح القطر» (ص ٢٢٩).

(٢) سورة هود: ٨.

(٣) «الكشاف» (٢/ ٢٠٩).

(٤) «المفصل» (٧/ ١١٢)، بشرح ابن يعيش، وعلق ابن يعيش عليه بقوله: «وهو الذي أفتي به» (٧/ ١١٤).

(٥) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٦٢).

١ ـ ما تقدم في كلام الزمخشري من توجيه الآية، إذْ جعل (يوم) معمولًا لـ(مصروفًا)، وهو خبر (ليس)، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

٢ ـ الأصل في الأفعال العمل، و(ليس) فعلٌ تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة؛ فوجب أن يجوزَ تقديمُ معمولها عليها كسائر الأفعال.

٣ ـ لا يجوزُ قياسُ (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ليس) تخالف (ما)؛ بدليل أنه يجوز تقديمُ خبر (ليس) على اسمها، ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها، وإذا جاز أن تخالف (ليس) (ما) في هذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها»[1].

وأما أهم نصوصهم في تجويز تقديم خبر (ليس) عليها فهي:

ـ قال الزجاج: «(يوم يأتيهم) منصوب بـ(مصروفًا)، المعنى: ليس العذابُ مصروفًا عنهم يوم يأتيهم»[2]. اهـ.

ـ وقال ابن جني في «خصائصه»، باب: «الاحتجاج بقول المخالف»[3]: «وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحدُ ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازةُ هذا مذهبُ سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا،

---

(١) «الإنصاف» (١/ ١٦٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣/ ٤٠).

(٣) (١/ ١٨٩)، وانظر أيضًا (٢/ ٤٠٢).

والكوفيون أيضًا معنا[1]، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه». اهـ.

ـ وقال ابنُ بَرْهان: «وحكم خبر (ليس) في جميع ما ذكرناه مثل خبر (كان)... وأما (قائمًا ليس زيدٌ) فأجازه بعض أصحابنا، وأباه من أصحابنا أبو العباس، وهذا قول الكوفيين لامتناع تصرف (ليس).

ولنا في جوازه رواية ودراية، فأما الرواية: فقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقديم معمول الخبر كتقديم عامله.

وأما الدراية فإن (إنَّ) إذا كان خبرها غير ظرف لم يصحَّ تقدمُه لا على اسمها ولا عليها، و(كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها، فلما كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين كانت كذلك في الوجه الآخر، وهذه علةٌ تطَّرِدُ وتَنْعَكِسُ»[2]. اهـ

وتابعهم في جواز تقديم خبر (ليس) عليها: أبو البقاء العكبري، وابن معط، وابن عصفور، والبيضاوي، وابن الناظم[3].

---

(١) كذا قال، والمنصوص عنهم خلافه.

(٢) «شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٣) انظر «التبيان» (٢/ ٣٥)، «الفصول» (ص١٨١)، «المقرب» (ص١٠٤)، «أنوار التنزيل» (ص٢٩١)، «شرح ألفية ابن مالك» (ص١٣٥، ١٣٦).

وبعد أن عَزَا ابنُ مالك إلى المجوزين أقوالَهم قال: «ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني[1]، وبقولهم أقول؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كـ(عسى)، و(نِعْم)، وفعل التعجب.

مع أن (ليس) شبيهٌ بحرفٍ لا يشبه الأفعالَ وهو (ما)، بخلاف (عسى) فإنها شبيهة في المعنى بحرف يشبه الأفعال وهو (لعل).

والوهنُ الحاصل بشبه ما لا يشبه الأفعال أشدُّ من الوهن الحاصل بشبه ما يشبه الأفعال.

وقد أجمعوا على منع تقديم المتعجَّب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة (ليس) بذلك أحق وأَوْلَى لأصالتها في منع التصرف»[2]. اهـ.

ويمكن تلخيص اعتراض ابن مالك في النقاط الآتية:

١ ـ (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله.

٢ ـ معنى (ليس) لا يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه؛ فكانت أشبه بالحروف، فهي كـ(ما)[3].

---

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (٤/ ٨٧ ـ ١٥٦)، «الأصول» لابن السراج (٢/ ٢٢٨)، «المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي» للجرجاني (١/ ٤٠٨)، ولم أجد للمسألة ذكرًا في «معاني القرآن» للفراء.

(٢) «شرح عمدة الحافظ» (١/ ١٠٦: ٢٠٨).

(٣) «شرح التسهيل» (١/ ٣٥٢).

٣ ـ تأويل الآية السابقة على أوجهٍ غير هذا الذي ذكروه.

وهذا التأويل قد ذكره في «شرح التسهيل»[1] معترضًا على مَنْ احتج بها، فقال: «وعضدَ قومٌ جوازَ تقديم خبر (ليس) بـ ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ قالوا: لأن (يوم) معمول (مصروفًا)، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل.

ولنا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمَّا زيدًا فاضربْ، وعمرًا لا تُهن، وحقَّكَ لن أضيِّعَ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديمُ الفعل ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمُهما عليهما كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر.

الثاني: أنْ يُجعلَ (يومًا) منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ؛ لأن قبله: ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾[2]، فـ(يوم يأتيهم) جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و(ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ فبُنِيَ لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي» اهـ.

---

(١) (١/ ٣٥٤): وانظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (١/ ٢٤٥)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٦٨٢) القاعدة (١٢٣).

(٢) سورة هود: من الآية: ٨.

ويمكن أن يؤيد ابن مالك بدليل آخر: هو أنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرها[1].

وقد قال ابن مالك في «الخلاصة»:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جَرّ

قال المكودي: «يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها، فلا تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلًا؛ فإذا كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا جاز أنْ يليَها»[2]. اهـ.

وبنحو ما أجاب ابنُ مالكٍ أجاب ابن الأنباري في «الإنصاف»، ثم قال: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون»[3]. اهـ.

ونصُّ ابن السراج في المسألة قولُه في «الأصول»: «الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يتقدَّمَ عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو (نعم)، و(بئس)، وفعل التعجب، و(ليس) تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة»[4]. اهـ.

وبعد عرض مذهبَيِ النحاة في المسألة ومآخذ ابن مالك على الزمخشري والقائلين بمذهبه تبيَّنَ قوة الخلاف فيها، لكن قد يترجح مذهبُ ابن مالك بعدمِ اطراد القاعدة التي تمسك بها المجوزون، وهي: المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، وبعبارة أخرى: تقدُّمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تقدم العاملِ.

---

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ٢٠٦)، «شرح القطر» لابن هشام (ص٢٢٩).
(٢) «شرح الألفية» للمكودي (ص٣٩).
(٣) «الإنصاف» (١/ ١٦٣).
(٤) «الأصول» (٢/ ٢٢٨).

وأيضًا لقلة الشواهد، والآيةُ محتمِلَةٌ لوجوه أُخَرَ صحيحةٍ.

ولذا قال أبو حيان: «وقد تتبعت جملةً من دواوين العرب فلم أظفرْ بتقدم خبر (ليس) عليها ولا بمعموله، إلا ما دَلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية، وقولُ الشاعر:

فيأبى فما يزدادُ إلا لجاجةً ... وكنتُ أبيًّا في الخنا لستُ أقدمُ»[1]

و(في الخنا) جار ومجرور له حرية الرتبة كالظرف، فيأتي فيه ما في الآية من التوسع.

وعدم نص الآية على المسألة جعلها محل نظر، والاحتجاج بها غير مسلم، وقد قال ابن الحاجب:

و(ليس) قد جاءتْ على الخلافِ ... و(ليس مصروفًا) دليلٌ خافِ[2]

وقال الألوسي: «وعدم صلاحيةِ الآيةِ للاحتجاجِ ممَّا لا ريب فيه»[3]. اهـ.

وهذا ما حمَلَ ابنَ هشام على تصحيح مذهب ابن مالك وتأييده فقال: «وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل (ذاهبًا لست)، ولأنها فعلٌ جامدٌ، فأشبهتْ (عسى) وخبرها لا يتقدم باتفاق»[4]. اهـ.

والله أعلم.

* * *

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر: «البحر المحيط» (٥/ ٢٠٦)، و«تفسير أبي السعود» (٤/ ١٨٩)، ولم أجده عند غيرهما.

(٢) «الوافية نظم الكافية» لابن الحاجب بالشرح (ص ٣٦٧).

(٣) «روح المعاني» (١٢/ ١٤)، وانظر «همع الهوامع» (١/ ١١٧)، و«حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٣٥).

(٤) «شرح قطر الندى» (ص٢٢٩).

المسألة السابعة

تخصيص دخول الباء على خبر (ما) النافية بلغة الحجاز

(ما) من الحروف التي تعملُ عملَ (ليس) عند الحجازيين، وبلغتهم نزل القرآن نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2]، وبنو تميم لا يعملونها، فالخبر عندهم مرفوع و(ما) لا عمل لها سوى النفي.

قال سيبويه: «ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف»[3]. اهـ.

وكما أنَّ الباء كثيرًا ما تدخلُ على خبر (ليس) تدخل أيضًا على خبر (ما)، لكن الزمخشري تابع أبا علي الفارسي، وذهب إلى أن هذا خاص بلغة الحجاز دون تميم، فقال في «المفصل»: «ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق»[4]. اهـ.

وقال في «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾: «وفي قراءة ابن مسعود (بأمهاتهم)، وزيادة الباء في لغة من ينصب»[5]. اهـ.

---

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) سورة المجادلة: ٢.

(٣) «الكتاب» (١/ ٥٩).

(٤) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٢/ ١١٤).

(٥) «الكشاف» (٤/ ٧١).

وقال أبو علي الفارسي: «فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيهًا بـ(ليس)، وبنو تميم يرفعون: فيتركون الاسم مرتفعًا بالابتداء كما كان قبلُ؛ فمن نصب الخبر تشبيهًا بـ(ليس) أدخل الباء عليه لتحقيق النفي، فقال: ما زيد بذاهبٍ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ، كما أن (منطلق) في: إن زيدًا منطلق، يرتفع بذلك.

فلمَّا لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ، كذلك لم يطرد دخول في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم»[1]. اهـ.

واحتج ابن مالك في اعتراضه عليهما بثلاثة وجوه:

أولها: دخول الباء على خبر (ما) في أشعار بني تميم، وهذا كافٍ في رد دعواهما.

الثاني: لا علاقة بين النصب –إعمال (ما)– ودخول الباء، وإنما المحك هو النفي.

الثالث: أن الباء دخلت في مواضع خبر (ما) أولى منها.

ونص كلامه رحمه الله: «وزعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا، ومنه قول الفرزدق، وأنشده سيبويه:

---

(١) «البغداديات» (ص٢٨٤)، وقال ابن عقيل في «شرح الألفية» (١/ ٣٠٩): «وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفي». اهـ

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ»(1)

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة الحجاز ما وُجِدَ في لغة غيرِهم.

الثاني: أنَّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لا لكونه خبرًا منصوبًا.

يدل على ذلك دخولها في نحو: (لم أكن بقائمٍ)، وامتناع دخولها في نحو: (كنت قائمًا)، وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إنْ)، كقول الشاعر:

لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ ... بِوَاهٍ ولا بضعيفٍ قُواه(2)

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إنْ) لكونه منفيًّا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إنْ)، وهو ما أردناه.

وقد دخلت أيضًا على الخبر المرفوع بعد (هل) كقوله:

تقولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأقردتْ ... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ(3)

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي، فلأن تدخل على

---

(1) من الطويل، ديوان الفرزدق (٣٨٤)، وانظر «الكتاب» (١/ ٦٣)، و«خزانة الأدب» (١/ ٣٧٥)، والفرزدق تميمي اللغة، انظر «شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٦١).

(2) من المتقارب، للمتنخِّل الهذلي، انظر «الخزانة» (٤/ ١٤٦).

(3) من الطويل، للفرزدق، ديوانه (٨٦٣)، وانظر «الخزانة» (٤/ ١٤٢)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٢٥٧).

الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى.

بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد (لكنَّ)، كقول الشاعر:

ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيِّنٍ ... وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناسِ والأجرُ[1]

وبعد (إنَّ) كقول امرئ القيس:

فإنْ تَنأَ عنها حِقْبةً لا تُلاقِها ... فإنَّكَ - مما أَحْدَثَتْ - بالمُجَرِّبِ[2]

وبعد (أنَّ) المفتوحة كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[3]»[4]. اهـ

وما ذهب إليه ابن مالك هو ما عليه جمهور النحاة، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ أن الباء تزاد في خبر (ما) على اللغتين، وصححه البغدادي، ثم قال: «وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة: (ما زيد بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به)»[5]. اهـ

وما عناه من كلام سيبويه هو أن سيبويه ذكر هذا المثال ووجَّهَهُ على لغة بني تميم مرة ولغة الحجازيين أخرى، ولو لم يكن دخول الباء في لغة بني تميم واقعًا وجائزًا لما فعل، ونص كلامه هو: «ومثل ذلك[6]: (ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ

---

(١) من الطويل، لم أعرف قائله، انظر «الخزانة» (٩/ ٥٢٣)، و«الدرر» (١/ ٢٥٧).

(٢) من الطويل، ديوان امرئ القيس (٤١)، «الدرر» (١/ ١٧٠).

(٣) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٤) «شرح الكافية الشافية» (١/ ٤٣٥: ٤٣٩)، وانظر «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٣: ٣٨٥).

(٥) «خزانة الأدب» (٤/ ١٤١)، ونقل تصحيحه عن الشاطبي أيضًا.

(٦) أي: حمل الجار والمجرور على الموضع، وجعل الباء للتوكيد.

به، من قِبَل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم... و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلتَ: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به، استوت اللغتان»[1]. اهـ.

ولو لم يكن إلا ورود السماع بدخول الباء على خبر (ما) عند بني تميم لكفى في رد مذهب أبي علي والزمخشري، وقد قال أبو حيان: «والصحيح جواز ذلك، وهو كثير في نثرهم ونظمهم»[2]. اهـ.

«فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم»[3].

وممن نص على هذا أيضًا ابنُ برهان في «شرح لمع ابن جني»، فقال: «وقد تدخل الباء زائدة في خبر (ليس) و(ما) الحجازية و (ما) التميمية أيضًا، وزيادتها لتأكيد النفي، وكذلك تعطف إن شئت على الموضع»[4]. اهـ

ونقل بيت الفرزدق السابق وقال: «وهو تميمي اللغة، وقد زاد الباء، وهي (ما) تميمية»[5]. اهـ.

هذا من جهة السماع، أما من جهة القياس فقال ابن يعيش عن مذهب

---

(١) «الكتاب» (٢/ ٣١٦).

(٢) «ارتشاف الضرب» (٢/ ١١٧) وقال ابن خروف: «إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي». اهـ نقله البغدادي في «الخزانة» (٤/ ١٤١).

(٣) «شرح الألفية» لابن عقيل (١/ ٣٠٩).

(٤) «شرح اللمع» (١/ ١٦٠).

(٥) السابق (١/ ٦١) بتصرف.

الزمخشري: «وليس بسديد، وذلك لأن الباء إنْ كان أصلُ دخولها على (ليس)، و(ما) محمولة عليها؛ لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإنْ كانت دخلتْ في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ) فالتميمية والحجازية في ذلك سواءٌ، ويدل على ذلك مسألة «الكتاب»، وهو قولهم: ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به؛ برفع (شيءٌ) على البدل من موضع الباء»[1].

فتبين مما سبق من ورود السماع وصحة القياس وضعف مذهب أبي علي والزمخشري؛ تبين صحة ما ذهب إليه ابن مالك والجمهور من جواز دخول الباء على خبر (ما) النافية مطلقًا، ومن ثم جاز لابن مالك أن يطلق القول في «الخلاصة»، ويقول:

وبعد (ما) و(ليس) جر (البا) الخبر[2]

والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١١٦).

(٢) «الألفية» بشرح المكودي (ص٤١)، وانظر «شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٦٨)، و«شرح الشذور» لابن هشام (ص١٩٦)، و«همع الهوامع» (١/ ١٢٧)، و«شرح القطر» للفاكهي (٢/ ٢٠)، و«التصريح» (١/ ٢٠١)، و«شرح الأشموني» (١/ ٢٥٢)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٢١).

المسألة الثامنة

إضمار (قد) قبل الماضي الواقع حالًا

للنحاة في هذه المسألة مذهبان[1]:

الأول: وجوب إضمار (قد)، وهو مذهب الجمهور من البصريين والفراء وجمهور المفسرين، وهو اختيار الزمخشري.

الآخر: جواز وقوع الماضي حالًا دون (قد) وهو مذهب الكوفيين والأخفش[2]، وهو اختيار ابن مالك.

وقد قرر الزمخشري هذه المسألة في غير كتاب من كتبه، فقال في «المفصل»:

---

(١) انظر «الإنصاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) نَقَلَ هذا الرأي عن الكوفيين والأخفش: ابن الأنباري في «الإنصاف» (١/ ٢٥٢)، وابن يعيش في «شرح المفصل» (٢/ ٦٧)، وابن هشام في «المغني» (٢٢٩)؛ فأما الكوفيون فلعل هؤلاء قد اطلعوا على بعض تراثهم الذي فقد بعد، وإلا فالفراء وهو من أئمتهم مع الجمهور كما سيأتي.

وأما الأخفش فقد يقال فيه ما قيل في النقل السابق عن الكوفيين، لكن هذا النقل يُضَعَّفُ بأمور منها:

أن الأخفش لم يتعرض لتقدير (قد) أو عدمه في «معاني القرآن» عند تأويل آيتي البقرة والنساء وغيرهما. انظر (١/ ٥٤)، (١/ ٢٤٤)، وإنما وجَّه قراءة (حَصِرةً) بالنصب على الحال فقط.

أن أبا علي الفارسي نقل عنه خلاف هذا في «البغداديات» (٢٤٥)، فقال: «ذكر أبو الحسن في كتابه «الكبير»- أي: «المسائل الكبير» قول الله ﷻ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، فزعم أن المعنى: أو جاءوكم قوم حصرت صدورهم، فحذف (قومٌ) وأقيم الوصف مقام الموصوف».

أن ابن مالك لم ينسب إليه هذا وإنما قال: «وزعم قوم» ثم قال بعد: «وأجاز بعض من قدر (قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر». اهـ (شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢-٣٧٣). فلعله قصد بهذا الأخفش، وهو احتمال قوي.

«ولابد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة»[1]. اهـ

وقال عند قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[2]: والواو في قوله: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾ للحال. فإن قلت، فكيف صح أن يكون حالًا وهو ماضٍ، ولا يقال: جئت وقام الأمير، ولكن: وقد قام... إلا أن يضمر (قد).

قلت: لم تدخل الواو على (كنتم أمواتًا) وحده، ولكن على جملة قوله: (كنتم أمواتًا) إلى (ترجعون)، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه، وحالكم أنكم كنتم أمواتًا نطفًا في أصلاب آبائكم»[3]. اهـ.

وقال عند قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[4]: «(حصرت صدورهم) في موضع حال بإضمار (قد)...»[5]. اهـ

وتابع الزمخشري في هذا الجمهور، فإنهم نصوا على وجوب اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة كانت أو مقدرة، فقال الفراء في آية البقرة: «والمعنى والله أعلم -: وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام؛ ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[6] المعنى والله أعلم: فقد كذبت.

---

(١) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٢/ ٦٥).

(٢) سورة البقرة. ٢٨.

(٣) «الكشاف» (١/ ٥٩-٦٠).

(٤) سورة النساء: ٩٠.

(٥) «الكشاف» (١/ ٢٨٨).

(٦) سورة يوسف: ٢٧.

وقولك للرجل: أصبحت كَثُرَ مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كَثُرَ مالك، لأنهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها...»[1]. اهـ ثم خرج على هذا آية النساء.

ومنع ابن السراج وقوع الماضي حالًا إلا أن تدخل (قد) عليه، ثم قال: «فتأتي بـ(قد) ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومر منه جزء... ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلًا ماضيًا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابد أن يكون معه (قد) إما ظاهرة، وإما مضمرة، لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعًا»[2]. اهـ.

والظاهر من نصوص الجمهور أن وجوب تقدير (قد) مبني على أن الفعل الماضي لا يدل على الحال بذاته فكيف يقوم مقامه؟ ولهذا لا يصلح أن يؤتى مع الماضي (الآن)، ونحوه مما يدل على الحال[3].

ولكن مع وجود (قد) لفظًا أو تقديرًا جاز هذا نحو: مررتُ بزيد قد قام؛ «وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا، ولهذا يجوز

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٢٤).

(٢) «الأصول» (١/ ٢١٦)، وانظر مذهب الجمهور- مذهب الزمخشري- في: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ١٠٧)، «كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي (١/ ٥٥-٥٦)، «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٠٦)، «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٧٢)، «التبيان» للعكبري (١/ ٢٧)، «المقرب» لابن عصفور (١٧٠-١٧١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٦٧)، «الكافية» لابن الحاجب بشرح الرضي (١/ ٢١١)، وانظر «مغني اللبيب» (٢٢٩- ٨٣٣)، «همع الهوامع» (١/ ٢٤٧).

(٣) أي: حال التكلم، كما يقول الرضي. «شرح الكافية» (١/ ٢١٢).

أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، فيقال: قد قام الآن، أو الساعة»[1].

ولم يسلم ابن مالك بما قرره الجمهور والزمخشري، فقال بعد ذكره توجيه الزمخشري لآية البقرة: «حاصل كلام الزمخشري أن وقوع الفعل الماضي لفظًا ومعنى حالًا جائز، لكن بشرط تقدم (قد) عليه ظاهرة أو مقدرة، وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك»[2].

ورده هذا قد ذكره قريبًا من اعتراضه على الزمخشري، فقال: «وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة.

وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل: (قد) تدل على التقريب. قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾[3] بل كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا.

ولو كان الماضي معنى لا يقع حالًا إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي

(١) انظر «الإنصاف» للأنباري (١/ ٢٥٤).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٣).

(٣) سورة يوسف: ٦.

بـ (لم) حالًا، ولكان المنفي بـ(لما) أولى منه بذلك؛ لأن (لم) تنفي (فَعَل)، و(لما) تنفي (قد فَعَل)، وهذا واضح لا ريب فيه»[1]. اهـ.

ويجاب عن توجيه الزمخشري لآيتي البقرة والنساء بأنه غير لازم وأنَّ الحال وإن كانت ماضية فهي مقدرة الحضور، كما في قولنا: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، فإن الحال مستقبلة مقدرة الحضور[2].

وهذا الجواب هو ما عناه ابن مالك بقوله: «فإن قيل: فبأي اعتبار جاز أن يعمل ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ و هو حاضر المعنى في مضمون ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ وهو ماضي المعنى، وحق الحال وعاملها أن يقترنا في الوجود؟ فالجواب أن الاقتران يقنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير في نحو: زيدٌ اليومَ في يده صقرٌ صائدًا به غدًا.

فالحال: ﴿ كُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ ماضية مقدرة الحضور، وفي (صائدًا به غدًا) مستقبلة مقدرة الحضور»[3]. اهـ.

ومال إلى مذهب ابن مالك الرضي في «شرح الكافية» مع إقراره بأن ثبوت (قد) مع الفعل الماضي أكثر من تركها[4].

وأيده أيضًا أبو حيان في غير ما موضع من كتبه، فقال في «البحر المحيط»:

---

(١) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) انظر «هامش المقتضب» (٤/ ١٢٢)، فإن الفارقي ذكر نحو هذا في مسألة: «مررت برجلٍ...».

(٣) «شرح التسهيل» (٢/ -٣٧٤).

(٤) «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (١/ ٢١٣).

«وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجبُ القياس ويبعد فيها التأويل»[1]. اهـ.

وجعل ابن عقيل تقدير (قد) تكلفًا بلا دليل[2]، وصحح مذهب ابن مالك، واختاره الأشموني[3]، وهو الصحيح لورود السماع بذلك وعدم الحاجة إلى تكلف تقديرٍ. كما تقدم عن ابن مالك وأبي حيان.

والله أعلم.

* * *

(١) «البحر المحيط» (٧/ ٤٩٣)، وانظر أيضًا فيه (٣/ ٣١٧) (٦/ ٣٥٥)، و«الارتشاف» (٢/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٢) «المساعد» (٢/ ٤٧).

(٣) «شرح ألفية ابن مالك» (٢/ ١٩١).

المسألة التاسعة

موضع الضمير في اسم الفاعل المفرد المقرون بـ(أل)

إذا كان اسم الفاعل مثنى أو جمعًا ومقرونًا بـ(أل) جاز أن يعمل عمل الفعل وينصب مفعولًا وجاز أن يجر ما بعده بالإضافة[1].

أما إذا كان مفردًا مقرونًا بـ(أل) ولحقه الضمير، فذهب سيبويه والأخفش والجمهور وأيدهم ابن مالك إلى أن الضمير في محل نصب؛ لأنه نائب عن الظاهر، والظاهر ينصب باسم الفاعل المفرد المقرون بـ(أل) إذا كان هو خاليًا منها.

وذهب المبرد- في أحد قوليه - والرماني والزمخشري إلى أنه في محل جر[2].

قال الزمخشري: «وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلًا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدًا منهما شرعًا[3] في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أنْ يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضاربك والضارباتك والضارباتي، كما قالوا: اربك...»[4].اهـ.

---

(١) «شرح الألفية» للأشموني (٢/ ٢٤٧)، وانظر «التصريح» (٢/ ٣١).

(٢) الثابت عن المبرد في «المقتضب» أن الضمير في محل نصب لا جر؛ فإنه قال (١/ ٣٩٨): «وكذلك تقول: هذا الضاربي، الياء في موضع نصب».اهـ. وسيأتي أن ابن السراج قد حكى عنه أنه رجع عن القول الآخر. وانظر «ارتشاف الضرب» (٣/ ١٨٧-١٨٨)، و«همع الهوامع» (٢/ ٤٨)، و«حاشية الخضري» (٢/ ٥-٦).

(٣) فسر ابن يعيش (شرعًا) بـ: سواء.

(٤) «المفصل» (٢/ ١٢٣) بشرح ابن يعيش.

وفي كلامه رحمه الله تعقيد وإبهام. أزاله ابن يعيش وبينه بقوله شارحًا كلام الزمخشري: «وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته؛ لأنه لا سبيل إلى النصب؛ لأن النصب يكون بثبوت التنوين أو النون، نحو قولك: ضاربٌ زيدًا، وضاربان زيدًا.

ومع المضمر لا يثبت التنوين ولا النون؛ لأن بينهما معاقبة، فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمر، فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل إلى المضمر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما هما فيه؛ ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف...»[1]. اهـ.

وبنى ابن مالك اعتراضه على أن مذهب الزمخشري فيه مخالفة النائب للمنوب عنه، وهو غير جائز، فقال في «شرح الكافية الشافية»: «وحكم الرماني والزمخشري[2] بالجر مطلقًا، والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ»[3]. اهـ.

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٢٣).

(٢) زاد في «شرح التسهيل» (٣/ ٨٦): «وقد سبقه- أي الزمخشري- إلى ذلك الرماني والمبرد، إلا أن المبرد رجع عن ذلك، كذا قال ابن السراج». اهـ. وذلك أن ابن السراج قال في «الأصول» (٢/ ١٤- ١٥): «وقيل لأبي العباس- رحمه الله: أنتم تقولون: عبدالله الضاربه والضاربك والضاربي؛ فتجمعون على أن موضع الكاف والهاء خفض؟ قال بلى... وحُكي لي عنه بعدُ أنه قال: (الضاربه) الهاء في موضع نصب». اهـ. وابن السراج من أخص تلاميذ المبرد.

(٣) «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠٥٢)، وانظر أيضًا (٢/ ٩١٤).

وبنحوه في «شرح التسهيل»، ثم قال: «ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف»[1].اهـ.

وسبق ابن مالك إلى هذا أبو علي الفارسي؛ فإنه نصر القول بنصب الضمير في (الضاربك) و(الضاربه) ونحوهما، ورَدَّ مذْهَبَ القائلين بجره بما حاصله: «هاء الضمير وكافه في (الضاربه) و(الضاربك) في موضع نصب بدلالة أن المظهر إذا وقع هاهنا كان منصوبًا ولم يجز الجر...

وأما من أجاز الجر في المظهر إذا أضاف اسم الفاعل الداخلته لام المعرفة فمخطئ؛ ألا ترى أنه لا نون هنا ثابتة تعاقبها الإضافة كما كان ذلك في التثنية والجمع؟! وإذا لم يكن شيء تعاقبه الإضافة فإن الإضافة تمتنع»[2].اهـ.

ولبعد مذهب الزمخشري عن القياس الصحيح ومخالفته مذهب سيبويه والجمهور قال ابن يعيش مضعفًا له: «حاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلَّا مجرور، ولا أعرف هذا المذهب»، وصحح النقل عن سيبويه، وأنه– أي سيبويه– يعتبر المضمَر بالمظهَر في هذا الباب، ثم قال: «وإذا قلت: (الضاربك) كانت في موضع نصب لا غير؛ لأنك لو وضعت مكانه ظاهرًا لم يكن إلا نصبًا نحو: الضارب زيدًا».

---

(١) «شرح التسهيل» (٣/ ٨٦)، وانظر «الكتاب» (١/ ١٨٧) و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٨٤)، و«الأصول» (٢/ ١٤).

(٢) «البصريات» (ص ٨٦١-٨٦٣) مسألة (١٤٣) بتصرف.

ورد رحمه الله- توجيه الزمخشري وتعليله؛ أعني: أن التنوين أو النون قد لزم حذفهما عند اتصال الضمير بهما، وهما لا يحذفان إلّا عند الإضافة، فعلم أن الضمير في محل جر.

رد ابن يعيش هذا بقوله: «وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به، ولا يتكلم بها وحدها، وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة، كما أن النون والتنوين كذلك، فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك»[1].اهـ.

والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٢٤).

المسألة العاشرة

إعراب صيغة «أفعِلْ به»

اختلف في توجيه صيغة (أفعِلْ به)، وهل (أفعِلْ) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو هو أمر حقيقة؟

عرض هذا الخلاف الزمخشري في «المفصل»[1]، واختار الرأي الثاني، فقال: «وأما (أكرم بزيدٍ) فقيل: أصله أَكْرَمَ زيدٌ) أي: صار ذا كرم كـ(أغدَّ البعير) أي: صار ذا غدةٍ؛ إلَّا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمه اللهُ.

والباء مثلها في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[2] وفي هذا ضربٌ من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا؛ أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾[3] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيرهَ ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرمْ بزيدٍ، ويا رجال أكرمْ بزيدٍ» اهـ.

ومن القائلين بمثل مذهب الزمخشري: الفراء والزجاج وابنُ كيسان وابنُ

---

(١) «المفصل» (٧/ ١٤٧) بشرح ابن يعيش.

(٢) سورة النساء: ٦.

(٣) سورة البقرة: ١٩٥.

حروف[1]، كذا ذكر كثير من المتأخرين[2].

ويمكن تلخيصُ أدلتهم في النقاط التالية:

١ - أن استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي لا يُعرف، والمعهود عكسه.

٢- أنه يلزم من قولهم أنَّ الهمزة في (أحسِنْ بزيدٍ) دالةٌ على الصيرورة، و(أفعِلْ) استعملت بمعنى (صار) وهو قليل.

٣- ادعاءُ أن الباء زيدتْ في الفاعل زيادة لازمة خلافُ الأصل[3].

وقال الرضي: «قليل، والمطرد زيادتها في المفعول»[4].اهـ.

أما المذهب الأول فهو مذهب سيبويه والجماعة- كما يقول ابن يعيش[5]- وذهبوا إلى أن (أفعِلْ) كـ(أفْعَلَ) في قولنا: (ما أكرَمَ زيدًا) فهو أمرٌ من حيث الصيغة ماضٍ من حيث المعنى.

وقد أيده أبو علي الفارسي[6] وابن بَرْهان وابن يعيش، واختاره ابن مالك.

ولخص ابن برهان عرضه في «شرح اللمع»، وأذكره قبل إيراد اعتراضات

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد (ت٦٠٩هـ). «البغية» (٢/ ٣٠٢).
(٢) انظر «ارتشاف الضرب» (٣/ ٣٣:٣٥)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٨)، «التصريح» (٢/ ٨٨)، "همع الهوامع" (٢/ ٩٠)، وانظر: هامش (٢) ص١١٣.
(٣) انظر «التصريح» (٢/ ٨٩)، وتعليق محي الدين عبدالحميد على «أوضح المسالك» (٣/ ٢٥٧).
(٤) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣١٠).
(٥) «شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٤٨)، وانظر «الكتاب» (٤/ ٩٧).
(٦) «البغداديات» (ص ١٦٥).

وإشكالات ابن مالك على مذهب الزمخشري.

قال رحمه الله: «قولهم: أحسِنْ بزيد، الجار والمجرور في موضع رفعٍ بأنه فاعل، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[1]؛ أي: كفى اللهُ.

فـ(أفعِلْ) صيغته صيغة الأمر، والمراد به الخبر، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[2]؛ فهذه صيغة الأمر والمراد به الخبر؛ لأنه كما يستحيل أن يأمر غيرِ الله اللهَ يستحيل أن يأمر اللهُ نفسَه...

وقد جاءت صيغة الخبر والمراد بها الأمر؛ نحو: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[3]، وقولك: رحم الله زيدًا، دعاءً، ولا فرق بين الأمر والدعاء إلَّا بالرتبة؛ لأن الأمر استدعاء للفعل على سبيل الاستعلاء، والدعاء استدعاء للفعل على سبيل الخضوع»[4].اهـ.

وأبطل ابن مالك مذهب الزمخشري وغيره بأنه يرد عليه إشكالات تبطله، وقد سلم المذهب الأول منها، ولذا قال في «شرح التسهيل» عن مذهب الخصم: «وهو قول الفراء، واستحسنه الزمخشري وابن خروف، والأول هو الصحيح؛

---

(١) سورة النساء: ٦.

(٢) سورة مريم: ٧٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) «شرح اللمع لابن جني» لابن برهان (٢/ ٤١٥).

لسلامته مما يرد على الثاني من إشكالات...»[1].اهـ

ثم ذكر إشكالات أربعة، وأطال في إيرادها، وحاصلها يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولًا: أنه لو كان فعل أمر حقيقة لم يكن المتكلم به متعجبًا، بل يكون آمرًا غيره بالتعجب، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم هو المتعجب.

ثانيًا: أنه لو كان أمرًا للزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل؛ لأن المثل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل أو تغيير، والجاري مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير نحو: حبذا، ولله دَرُّكَ؛ فإنه ملتزم هذا اللفظ مع جواز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض، و(أفعِلْ) لا يلزم لفظًا واحدًا أصلًا؛ فليس مثلًا ولا جاريًا مجرى المثل، فلو كان فِعْلَ أَمْرٍ مسندًا إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع.

ثالثًا: لو كان (أفعِلْ) أمرًا مسندًا إلى المخاطب فمن الإشكال أن يليه ضمير المخاطب؛ نحو: أحسِنْ بك ؛ لأن إعمالَ فعل واحد في ضميرين فاعلٍ ومفعولٍ لمسمًّى واحدٍ غيرُ جائز إلَّا في باب ظن.

رابعًا: لو كان (أفعِلْ) أمرًا لوجب إعلال عينه بالحذف إذا كان أجوف فنقول في أمر (أقام) و(أبان): أقمْ وأبِنْ، ونقول عند التعجب أقوِمْ بزيدٍ، وأبيِنْ به.

---

(١) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٣).

ثم قال ابن مالك: «وقد تبين بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير (أفعِلْ به) المجرور بالباء، وهو نظير المجرور بعد (كفى) في نحو ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]».

ونص عليه أيضًا في «شرح الكافية الشافية» باختصار، فقال: «وليس بأمر ولا المجرور منصوب المحل خلافًا للكوفيين؛ لأنه لو كان أمرًا لاختلف باختلاف المخاطب؛ إذ ليس في كلام العرب فعل أمر يكون مع المؤنث والمثنى والمجموع على حاله إذا أسند إلى الواحد المذكر... وإذا انتفت أمريته تعينت خبريته، ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية وإن كان مجرورًا بالباء، كما كان فاعلًا المجرورُ بالباء بعد (كفى)[2]» اهـ.

والحق أن الخلاف في هذه المسألة قويٌّ، فمذهب الزمخشري يؤيده ظاهر صيغة (أفعِلْ)، ومذهب ابن مالك يؤيده سلامته من الإشكالات الأربعة المذكورة آنفًا، لكن قد يُستأنَسُ بكلام ابن يعيش ورده على الزمخشري لتقوية اختيار ابن مالك؛ فإنه قال رحمه الله في «شرح المفصل» بعد أن صوَّب مذهب سيبويه: «فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى...

وأما قول صاحب الكتاب[3]: وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل مأخذًا منه أن يقال: إنه أمر لكل أحدٍ بأن يجعل زيدًا كريمًا... إلى آخر الفصل؛

---

(١) سورة الفتح: ٢٨، وانظر «شرح التسهيل» (٣/ ٣٣-٣٤)، و«التصريح» (٢/ ٨٩).

(٢) «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠٧٧-١٠٧٨)، وانظر "البغداديات" لأبي علي الفارسي (ص ١٦٦).

(٣) أي: الزمخشري وكتابه المفصل.

فإن المذهب الأول مذهب سيبويه والجماعة، وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذًا وعزاه إلى نفسه فهو شيء يُحكَى عن أبي إسحاق الزجاج[1].

ثم قال: «وذلك بعيد من الصواب؛ وذلك لأمور:

منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت؛ لأنه في معنى: حَسُنَ زيدٌ جدًّا.

ومنها: أنه لو كان أمرًا لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين.

ومنها: أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر؛ نحو: أكرِمْ بعمرو فيشكرك، وأجمِلْ بخالدٍ فيعطيك، على حَدِّ قولك: أعطني فأشكرك.

فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه، فاعْرِفه»[2].

والله أعلم.

* * *

---

(١) قول ابن يعيش: «يُحكَى» يوحي بأنه لم ير هذا القول في مؤلفات الزجاج، بل قد يدل على تضعيف هذا النقل، وظاهر كلام الزجاج في «المعاني» التسوية بين صيغتي (أفعِلْ به)، (وما أفعَل)؛ فإنه قال في آية الكهف: «أجمعت العلماء أن معناه: ما أسمعه وأبصره» (٣/ ٢٨٠)، وفي آية مريم: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة» (٣/ ٣٣٠)، ولعله قال بنحو قول الزمخشري في إحدى مؤلفاته التي لم تصل إلينا، وانظر: «من آراء الزجاج النحوية» (ص١٤٦) لأستاذي الدكتور شعبان صلاح، وما قيل عن الزجاج يمكن أن يقال عن الفراء؛ فإن ابن مالك لم ينقل عنه في المسألة شيئًا ألبتة، وكلامه في «معاني القرآن» (٢/ ١٣٩) مثل كلام الزجاج السابق.

(٢) شرح «المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٤٨).

المسألة الحادية عشرة

إعراب ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ و﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[1]

اختلفَ النحاةُ في إعراب (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ) و(بِئْس) اختلافًا شديدًا[2]، واختلافُهم هذا مبنيٌّ على اختلاف النظر في نوع (ما)؛ لأنها تأتي على أوجُهٍ، منها:

- معرفة ناقصة، وهي الموصولة.
- معرفة تامة، وهي مقدَّرة بقولك: الشيء.
- نكرة ناقصة، وهي الموصوفة.
- نكرة تامة، وهي مقدرة بقولك: شيء... إلى آخر أنواعها[3].

ومحل النزاع في هذه المسألة هو أنَّ الزمخشري جعلَ (ما) نكرةً تامة، فأعربها في جميع المواضع تمييزًا لفاعل (نعم) المقدَّر، فقال ـ عند قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ـ: «فنعم شيئًا إبداؤها»[4].

وصرح بمذهبه عند قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾، فقال: (ما)

---

(١) سورة البقرة: ٩٠، وقد ذكرتُ هاتين الآيتين على سبيل التمثيل، وإلا فمرادي: ما أتى على هذا التركيب- أعني (نعما)، (بئسما)- نحو قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٣]، ﴿ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال المكودي: إنْ وليها فعلٌ ففيها عشرةُ أقوال، وإن وليها الاسم، ففيها ثلاثة أقوال. اهـ «شرح الألفية» (١٢٩).

(٣) انظر «مغني اللبيب» (٣٩٠: ٣٩٢)، و«المساعد» (٢/ ١٢٦ـ ١٢٧).

(٤) «الكشاف» (١/ ١٦٣).

نكرة منصوبة مفسِّرة لفاعل (بئس)، بمعنى (بئس شيئًا)»[1]. اهـ.

وقال في «المفصَّل»: وقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (نعم) فيه مسندٌ إلى الفاعل المضمر، ومميِّزه (ما)، وهي نكرةٌ، لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: فنعم شيئًا هي»[2]. اهـ

وجوَّز أيضًا في موضعٍ آخر أن تكونَ موصولةً، فقال- في قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[3]:

«(ما) إما أن تكون منصوبة موصوفة بـ(يعظكم به)، وإما أن تكون مرفوعة موصولة به، كأنه قيل: نعم شيئًا يعظكم به، أو: نعم الشيء الذي يعظكم به، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعما يعظكم به ذاك»[4]. اهـ.

وما ذهب إليه الزمخشريُّ هو مذهبُ الأخفش والفارسي- في أحد قوليه- وأكثرِ المتأخرين[5].

وذلك أنَّ الأخفشَ جعل قولَه تعالى ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟...﴾[6]- قال-: «نحوَ: نِعْمَ رجلًا زيدٌ»[7].

---

(1) السابق (1/ 81).

(2) «المفصل» (7/ 134) بشرح ابن يعيش.

(3) سورة النساء: 58.

(4) «الكشاف» (1/ 275).

(5) انظر «التصريح» (2/ 96)، و«شرح الأشموني» (3/ 35).

(6) سورة البقرة: 90.

(7) «معاني القرآن» للأخفش (1/ 139).

وقال أبو علي الفارسي- عندما تكلم عن أنواع (ما)، وتعرض لقوله تعالى: ﴿ إن تُبْدُوا الصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ قال: «الدليل على أنها منكورة غير موصوفة أنَّ صفتها لا تخلو من أن تكون مفردًا أو جملة، وإذا كان مفردًا وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفًا، فقد ثبت أنها غير موصوفة وأنها منكورة»[1]، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع، وتقديرها عندي: إن تبدوا الصدقاتِ فالصدقاتُ نعم شيئًا، أي: نعم الشيءُ شيئًا إبداؤها، فحذف الإبداء، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه...» إلى أن قال: «ولا تكون (ما) في هذه الآية إلا تفسيرًا لفاعل (نعم) كما أن (رجلًا) ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسير لفاعلها وتبيين»[2]. اهـ

بل إنَّ ابن مالك نفسه جوَّز في «الخلاصة»[3] مجيءَ (ما) تمييزًا، فقال:

و (ما) مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعلُ ... فى نحو نِعْمَ ما يقولُ الفاضلُ

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٤ _ ٥).

(٢) «البغداديات» (ص ٢٥٨ _ ٢٥٩).

وانظر مذهب الجمهور- ومنهم الزمخشري- في: «كتاب الشعر» (٢/ ٣٨١)، «كشف المشكلات» للباقولي (١/ ١٩١)، «الأمالي» لابن الشجري (٢/ ١٥٧)، «التوطئة» للشلوبين (٢٢١ _ ١٤٠) رسالة ماجستير للباحث / يوسف أحمد المطوع بكلية دار العلوم - إشراف. أ. د. تمام حسان _ ١٩٧٢م، «الكافية» لابن الحاجب (٣٨١)، «المقرب» لابن عصفور (٧٠)، «شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٤ _ ٥) (٧/ ١٣٤)، «أنوار التنزيل» البيضاوي (٦٢)، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣/ ٣٣٥)، «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود (١/ ١٢٩)، «روح المعاني» للآلوسي (٣/ ٤٤).

(٣) «ألفية ابن مالك» بشرح المكودي (ص١٢٩).

وفي «الكافية الشافية» - أيضًا - قال[1]:

وانصِبْ على التمييز (ما) في (نعم ما) و (بئسما) والرفعَ بعضُهم نَمَى
لسيبويه وادَّعى التعريفَ معْ تمام (ما) وظاهرًا قد اتبعْ

لكنه أَبَى هذا في بقية مصنفاتِه - وقوَّى خلافَه في شرح «الكافية الشافية»[2] - فقال في «شرح عمدة الحافظ»: «وقد يكون[3] مضمرًا على شريطة التفسير، أي: مفسَّرًا بما بعده، ولا يكون مفسِّره إلا منكرًا منصوبًا على التمييز...» إلى أن قال: «ومن شرط هذا التمييز أن يصلح لاقترانه بـ(أل)؛ لأنه خَلَفٌ عن فاعل مقرون بـ(أل)، فاشترطت صلاحيته لها... وهذا مما يدل على ضعف قول: إنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ في موضع نصب على التمييز، وإن فاعل (نعم) مضمَر، كما هو في: نعم رجلًا زيدٌ، وربما اعتقد بعض الناس أنه مذهب سيبويه، وذلك باطلٌ، بل مذهب سيبويه: أن (ما) اسم تام مكنيٌّ به عن اسم معرف بـ(أل) كقولك في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾: إن معناه: فنعم الشيء هي.

---

(١) «الكافية الشافية» (٢/ ١١٠٤) بشرح ناظمها.

(٢) وذلك أنه قال: (٢/ ١١١١): «ثم بينتُ أن (ما) في (نعمَّا) (وبئسما) نكرة بمعنى (شيء) وموضعها نصب على التمييز، والفاعل مضمر، وإلى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين، وظاهر قول سيبويه أن (ما) فاعله، وأنها اسم تام معرفة...»، ثم ذكر نحو ما في «شرح عمدة الحافظ». وقال (٢/ ١١١٣): «ويقوِّي تعريفَ (ما) بعد (نعم) كثرةُ الاقتصار عليها في نحو (غسلته غسلاً نعمَّا)، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها، وأيضًا فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و(ما) تساوي المضمر في الإبهام، فلا تكون تمييزًا...» ثم ذكر أن كلام السيرافي موافق لكلام سيبويه، فذكره، وقال: «فعُلِمَ أنها عنده معرفة»، وانظر: (ص ١١٧، ١١٨)، من هذا البحث.

(٣) أي: فاعل (نعم وبئس).

قال أبو الحسن بنُ خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة: نحو دقَقْتُه دقًّا نعِمًا، قال سيبويه: أي نعم الدقُّ، ونعم ما صنعتَ، وبئس ما فعلت، أي: نعم الشيء شيءٌ صنعتَ، وبئس الشيءُ شيءٌ صنعتَ.

هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه...».

ونقل ابن مالك عن سيبويه كلامًا يؤكد هذا، وذكر أنَّ السيرافي أيضًا اعتمد عليه، فقال: «هو قولُ سيبويه»[1]، فإنه- رحمه الله- قال: «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسمًا قول العرب: إني مما أن أصنعَ، أي من الأمر أن أصنع، فجعلوا (ما) وحدها اسمًا، ومثل ذلك: غسلتُه غسلًا نعمًا، أي: نعم الغسل». اهـ.

فقدَّر (ما) بـ (الأمر) وبالغسل، ولم يقدِّرها بأمرٍ ولا غسلٍ ؛ فعلم أنها عنده معرفة»[2]. اهـ.

وقد ذكر- رحمه الله- أنه بالاستقراء لكلام العرب عُلم أن التميز لا يكون إلا صالحًا للألف واللام، وهذا يقتضي ترجيحَ كون (ما) معرفةً تامةً في هذا الموضع، فقال في «شرح التسهيل»: «ونبهتُ على أن مميِّزه لا يكون إلا صالحًا للألف واللام، مع أن كلَّ مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأن أبا علي والزمخشري يجيزان التميز في هذا الباب بـ(ما)، ويزعمان أن فاعل (نعم) في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وشبهه مضمر كما هو في: نعم رجلاً زيدٌ، و(ما) في موضع

---

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٣) (٣/ ١٥٦).

(٢) «شرح عمدة الحافظ» (٢/ ٧٨٢).

نصب على التمييز»[1]. اهـ.

ثم ذكر نحو كلامه السابق، وختم بحثه بثلاثِ حُجَجٍ تقوِّي مذهبه الذي نسبه إلى المحققين من أصحاب سيبويه، وهو مذهب الكسائي أيضًا، فقال: «ويقوي تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلًا نعمَّا، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا في نادر من القول...

ويقوِّي أيضًا فاعلية (ما) المذكورة، وأنها ليست تمييزًا أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميَّز، و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام، فلا تكون تمييزًا.

ويقوِّي تعريف (ما) في نحو (ممَّا أن أصنع) كونها مجرورة بحرف مخبر به، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة أو موصوفة، و(ما) المذكورة غير نكرة موصوفة، فيتعين كونها معرفةً، وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له»[2]. اهـ.

وبحثَ المسألةَ ابنُ عقيل في «المساعد»، وذكر أحدَ عشرَ توجيهًا حسب ما تحتمله (ما) من الوجوه المختلفة، وذَكَرَ أنَّ كونَها معرفةً تامة فاعلًا بمعنى: (الشيء) هو مذهبُ المحقِّقينَ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك مستشهدًا بكلام سيبويه كما سبق، ومال إليه ابنُ هشام[3].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح التسهيل» (٣/ ١٢).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ١٣)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١١١٣).

(٣) «المساعد» لابن عقيل (٢/ ١٢٧)، وانظر: «التبيان» للعكبري (١/ ١١٥)، «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (٤٧٢)، «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٣١٦)، «ارتشاف الضرب» (٣/ ١٧ ـ ١٨)، «مغني اللبيب» (٣٩٠ ـ ٥٧١)، «همع الهوامع» (٢/ ٨٦)، «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، «خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

المسألة الثانية عشرة

إفرادُ (كُل) في التوكيد، وإعرابُ: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾[1]

المرادُ بالإفراد هنا: قطعُ (كل) عن الإضافة لفظًا[2].

فذهب الزمخشريُّ تبعًا للفراء إلى أنَّ (كُلًّا) في الآية تأكيدٌ لاسم (إنَّ)، وقد قُطِعتْ عن الإضافة، والتنوينُ عِوَضٌ من المضاف إليه، ونُقِلَ هذا أيضًا عن الكسائي.

قال الزمخشري في «الكشاف»:

«وقُرِئَ (كُلًّا) على التأكيد لاسم (إنَّ)، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه».

يريد: إنا كلَّنا، أو: كلنا فيها.

فإنْ قلتَ: هل يجوز أن يكون (كُلًّا) حالًا قد عَمِلَ فيها (فيها)؟ قلتُ: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدمًا، تقول: كل يوم لك ثوبٌ، ولا تقول: قائمًا في الدار زيدٌ»[3]. اهـ.

---

(١) سورة غافر: ٤٨، وهي قراءة ابن السَّمَيْقَع وعيسى بن عمر، انظر: تفسير القرطبي» (١٥/ ٣٢١)، و«روح المعاني» للألوسي (٢٤/ ٧٥).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (٢٥٧).

(٣) «الكشاف» (٣/ ٣٧٤)، وانظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٣٦)، وتابعهم البيضاوي في «تفسيره» (٦٢٥)، وأبو السعود أيضًا (٧/ ٢٧٩).

وضعّف هذا ابنُ مالك، واعترَض عليه متجهًا إلى شِقَّي المسألة، فمنع كون (كُلًّا) توكيدًا، وجوز إعرابها حالًا، فقال:

«ومن الملازِمة للإضافة معنى لا لفظًا (كلّ) غير الواقع توكيدًا ولا نعتًا، فإن وقع توكيدًا أو نعتًا كان مثل (كِلا) في ملازمة الإضافة لفظًا ومعنًى، فالتوكيد كقولك: مررت بهم كُلهم، والنعت نحو: زيد الرجل كلُّ الرجل، أي الكامل الرجولية، فلا يجوز إفراد (كل) في هذين الموضعين.

وقد أجاز الفراء والزمخشري الإفراد في التوكيد، وحمل ذلك على قراءة بعض القراء: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا إِنَّ اللهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ العِبَادِ﴾.

ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به.

والصحيحُ عندي منعُ إفراد المؤكَّد به؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: مضاف، ومفرد؛ فالمفرد كأجمع وجمعاء، لا يجوز أن تضاف بإجماع. والمضاف -غير (كل)- كالنفس والعين وكِلَا لا يجوز إفراده بإجماع.

فإجازةُ إفراد (كل) تستلزمُ مخالفةَ النظائر في الضربين، فوجب اجتنابها.

وأما النصب في ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾ فيُخرَّجُ على أنَّ (كُلًّا) حال، والعامل (فيها) كما عمل (فيهم) من قول النابغة:

* رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدْراعِهِم *

في (محقبي)»[1]. اهـ.

وتمام البيت: فيهمْ ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذارِ.

وفي موضع آخر ذكر نحو كلامه السابق، وقال:

«والقول المرضي عندي أن (كُلًّا) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، (وفيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما قدمت في قراءة: ﴿ وَالسَّموَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾[2]، وفي قول النابغة الذبياني:

رهط ابن كوز...

ومثله قول بعض الطائيين[3]:

دعا فأجبنا وهو بادي ذلة لديكم فكان النصر غير بعيد»[4].اهـ

وردَّ أبو حيان وابن هشام كلا القولين، وذهبا إلى أن (كُلًّا) بدلٌ من اسم

---

(١) «شرح التسهيل» (٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، والبيت من الكامل، للنابغة الذبياني، «ديوانه» (ص٣٥)، وانظر «شرح الشواهد» للعيني بهامش «شرح الأشموني» (٢/ ١٨١)، وفي موضع آخر قال ابن مالك عن مذهب الفراء والزمخشري: وذلك عندي غير جائز... فوجب اجتنابه، (شرح التسهيل ٣/ ٢٩٢)، وانظر «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٥٥٦)، ومحقبي: من أحقبَ زَادَه خَلْفَه إذا جعله وراءه حقيبة.

(٢) سورة الزمر: ٦٧، وهي قراءة عيسى بن عمر، انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص١٣٢)، «الكشاف» (٣/ ٣٥٧).

(٣) من الطويل، ولم أقف عليه عند غير المصنف.

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٢)، وانظر «المساعد» لابن عقيل (٢/ ٣٨٨)، و«همع الهوامع» (٢/ ١٢٣)، و«التصريح» لخالد الأزهري (٢/ ١٢٣)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٧٥).

(إنَّ)، أما مذهب الزمخشري فاكتفيا بردِّ ابن مالك عليه، وأما مذهب ابن مالك فضعفاه من وجهين:

الأول: تنكير (كل) ونصبه حالًا في غاية الشذوذ.

الآخر: تقديم الحال على عاملها الظرفي.

ولم يتعرضا لما استشهد به ابن مالك من شواهد بالنقض أو التأويل.

وقالا: الصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ جائز إذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو قمتمُ ثلاثتُكُم.

وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: جاءني كلُّ القوم؛ فيجوز مجيئها بدلًا.

قال أبو حيان: بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا نعلم خلافًا في ذلك.

وقال ابن هشام: فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة[1].

والله أعلم.

* * *

(١) «البحر المحيط» (٧/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦١٠)، و«مغني اللبيب» (٢٥٧ - ٦٦٢)، و«روح المعاني» للألوسي (٢٤/ ٧٥).

المسألة الثالثة عشرة

زِيَادَةُ تَخَصُّصِ عَطْفِ الْبَيَانِ

عطف البيان: هو التابع الجامد الجاري مجرى النعت في توضيح متبوعه إذا كان معرفة، أو تخصيصه إذا كان نكرة[1].

وهو في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات.

وذهب الجرجاني والزمخشري إلى أنه لابد في عطف البيان من زيادة في وضوحه أو تخصيصه على وضوح وتخصيص متبوعه[2].

واعترض عليهما ابن مالك، وضعف ما ذهبا إليه، فقال:

«واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وليس بصحيح ؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق.

ولا يشترط زيادة تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنهما مكمِّلان.

وقد جعل سيبويه (ذا الجُمَّة) من: (يا هذا ذا الجُمَّة) عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه، فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري في

---

(١) «شرح قطر الندى» للفاكهي (٢/ ٢٣١)، وانظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٧٣).

(٢) «المقتصد في شرح الإيضاح» للجرجاني (٢/ ٩٢٧)، وانظر: «المفصل» بشرح ابن يعيش (٣/ ٧٢)، «أوضح المسالك» (٣/ ٣٤٨)، «همع الهوامع» (٢/ ١٢١).

ذلك مخالف لمذهب سيبويه»[1]. اهـ.

وقال في قولنا: مررت بذلك الرجل- قال عن (الرجل)-: «هو عطف بيان، لا نعتٌ، لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرين يقلد بعضُهم بعضًا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعُه أخصَّ منه، وهو غير صحيح ؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوتُ أخصَّ من النعت»[2].

وذكر مثالًا على صحة مذهبه، وهو اسم الجنس الجامد، نحو (الرجل) في قولنا: رأيتُ ذلكَ الرجل، قال: هو «بيان، مع أنه أقل اختصاصًا من اسم الإشارة»[3]. اهـ.

فمؤدَّى مذهب الجرجاني والزمخشري: مخالفةُ القياس، ومخالفةُ كلام سيبويه.

أما الأول، فلأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان.

أما مخالفته لمذهب سيبويه، فلأنه جعل (ذا الجمة) من قولهم: يا هذا ذا الجمة. عطف بيان، مع أن (هذا) أخص من المضاف إلى ذي الألف واللام[4].

---

(١) «الكتاب» (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، شرح "الكافية الشافية" (٣/ ١١٩٣ -- ١١٩٤).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٢١)، ونقل هذا عن أبي محمد بن السِّيد وابن جني وأبي علي الشلوبين.

(٣) السابق (٣/ ٣٢٦)، وانظر: «شرح عمدة الحافظ» (٢/ ٥٩٨).

(٤) انظر: «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (ص ٥١٦ ـ ٥١٧)، و«المساعد» لابن عقيل (٢/ ٤٢٤)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٤٧٥).

وهذا هو ما عليه كثيرٌ من متأخري النحاة، أنه لا يشترط زيادة تخصص عطف البيان على متبوعه، ولعله هو الراجح(1).

والله أعلم.

* * *

(1) انظر: «مغني اللبيب» (742)، «همع الهوامع» (2/ 121)، «التصريح» (2/ 132)، «شرح الأشموني» (3/ 86)، «شرح القطر» للفاكهي (2/ 231).

المسألة الرابعة عشر

إعراب ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝﴾

محلُّ النزاع في هذه الآية هو توجيهُ ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾، فذهب أبو علي الفارسي والزمخشري إلى أنها بدلٌ من الضمير المستكن في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، والتقدير: فُتِحَت الجنَّاتُ أبوابُها.

وذلك لأنَّ أبا علي يرى أن (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجْهِ) أصله: (برجل حسنٍ وجهُه)، قال:

«ثم حُذِفَ المضافُ إليه (الوجهُ)، وهو هذا الذي كان عائدًا مما اتصل بالصفة على الموصوف، فلما حذف العائد، وكان لابدَّ من أن يكون فيها راجعٌ إلى الموصوف جُعِلَ ضمير الموصوف في الصفة التي هي (حسن)، وإن كان في المعنى للوجه؛ لأن الصفة لا تخلو من راجع منها إلى الموصوف، كما أن الصلة مع الموصول كذلك»(1). اهـ.

وتبعًا لما قرره هنا خطَّأ رفعَ (الأبواب) بـ (مفتحة) ونيابةَ (أل) عن الضمير على تقدير: مفتحة لهم أبوابُها.

ونص على أن ارتفاع (الأبواب) يصح عنده من جهتين:

---

(1) «البغداديات» (141 ـ 142).

الأولى: على تأويل: فُتِّحَتْ الجناتُ أبوابُها، فأبدلت (الأبواب) من (الجنات)؛ لأنها منها وبعضها، كما تقول: ضُرِبَ زيدٌ رأسُه، ولا يجوز على هذا: زيدٌ مضروبُ الأبِ، إذا أبدلتَ (الأبَ) مما في (مضروب)[1]؛ لأن (الأب) ليس بـ (زيد)، ولا ببعضه[2].

والجهة الأخرى: على تأويل: مفتحةٌ لهم الأبوابُ منها.

والتأنيث في (مفتحة) للأبواب، والهاء في (منها) عائدة إلى (الجنات).

ثم قال:

«وليس الألف واللام في (الأبواب) على هذا التأويل كالألف واللام في (الوجه) من قولك: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ؛ لأن الألف واللام هنا عوض مما كان (الوجه) مضافًا إليه»[3]. اهـ.

وتبنَّى الزمخشريُّ ما قرَّرَه أبو علي، إلا أنه جعل (الأبواب) بدل اشتمال لا بعض من كل، فقال في «الكشاف»:

«(مفتحة) حال، والعامل فيها ما في (للمتقين) من معنى الفعل، وفي (مفتحة) ضمير الجنات، و(الأبواب) بدل من الضمير، تقديره: مفتحةً هي

---

(١) أي الضمير المستكن في (مضروب).

(٢) السابق (١٤٣).

(٣) السابق، الموضع نفسه، وذلك لأن الألف واللام في (الوجه) عوض عن الضمير الذي كان في (وجهه)، و(الأبواب) الألف واللام فيها ليست عوضًا عن شيء، وانظر: «البغداديات» (١٤٤).

الأبوابُ، كقولهم: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجْلُ، وهو من بدل الاشتمال»[1]. اهـ

وقوله: وهو من بدل الاشتمال، إن كان يعني به ما مثَّل به- ضرب زيدٌ... ـ ففيه نظر؛ إذ إنه من بدل البعض لعلاقة الجزئية، لا للملابسة كما في بدل الاشتمال[2].

وما ذهبا إليه- وإنْ كان له حظٌّ من النَّظَرِ- دفعه ابنُ مالكٍ لما فيه من التكلُّفِ، ولأنَّ الألفَ واللام تأتي عوضًا عن الضمير في غير ما ذكره أبو علي، ومنه الآية المذكورة، وذكر أن أبا الحسن بن خروف قد نقل ورود الألف واللام عوضًا عن الضمير[3]، ثم قال:

«وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾، وزعم أبو علي والزمخشري أن (الأبواب) بدل من ضمير مستكن بـ (مفتحة)، وهذا تكلف، يوجب أن يكون (الأبواب) مرتفعًا بـ(مفتحة) المذكور- على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد- أو بمثله مقدرًا- على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه-.

وعلى كل حال قد صح أنَّ (مفتحة) صالح للعمل في (الأبواب)، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

(١) «الكشاف» (٣/ ٣٣٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٤٠٥).

(٣) شرط أن يكون التعويض المشار إليه فيما يُسْتَقْبَحُ خلوه من الضمير والألف واللام معًا، قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٢٦٤).

وأيضًا فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من مببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابنُ خروف: «وحَمَل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضميرٍ في الصفة، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: مررت برجلٍ كريمِ الأبُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله.

فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة».

فقد تضمَّن كلامُ ابن خروف- رحمه الله- أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهدًا»[1]. اهـ.

وقد جعل «سيبويه الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: «ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ»، وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل: الظهرُ منه، ولا البطنُ منه»[2].

«ولا يقدح في صحة هذا التعويض عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح في كونِ تنوين (حينئذٍ) عوضًا من الإضافة امتناعُ ذلك في (إذا) وغيرها من الملازمات للإضافة»[3].

---

(١) «شرح التسهيل» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وانظره: (٣/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ٢٦٢)، وانظر: «الكتاب» (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩).

(٣) «شرح التسهيل» (١/ ٢٦٤)، ولعله ذكر هذا هنا استطرادًا لأن أبا علي وابن يعيش احتجا على ضعفه بعدم استعماله في الصلة، انظر البغداديات (١٤٢)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٦/ ٩٠).

وما ذهب إليه الزمخشري تبعًا لأبي عليٍّ جائز، وإنما الكلام هنا على الأَوْلَى والأصحّ، ولذا صرح كثيرٌ من النحاة بجوازه، كابن جني والباقولي، وابن الأنباري، وابن برهان وغيرهم، ذاكرين نحو كلام أبي علي السابق، مع تضعيفهم نيابة (أل) عن الضمير في نحو الآية[1].

واختار هذا الرأي قبل أبي علي والزمخشريِّ الزجاجُ، مع تجويزه الرأي الآخر، فقال: «وقال بعضهم: مفتحة لهم أبوابها، والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية: (الأبواب منها) أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف»[2]. اهـ.

وابن مالك في اختياره متابع للفراء، ولعله ما عناه الزجاج بقوله: (بعضُهم)، فإن الفراء قال في «معاني القرآن»:

«ترفع (الأبواب) لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابُها.

والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العينُ، قبيحِ الأنفِ، والمعنى: حسنة عينه، قبيحٌ أنفُه»[3]. اهـ.

وذهب الرضي- تبعًا لأبي علي والزمخشري- إلى أن (حَسَنِ الوَجْهُ) من «المسائل القبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة

---

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦)، «كشف المشكلات» للباقولي (٢/ ١١٤٩ ـ ١١٥٠)، «البيان» للأنباري (٢/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، «شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٢٣٣)، «التبيان» للعكبري (٢/ ٢١١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٦/ ٨٩ ـ ٩٠)، «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢١٩).

(٢) «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٣٧).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

الشعر؛ وذلك لخلو الصفة من عائدٍ إلى الموصوف، ولأن حذف الجار مع المجرور قليل قبيح، إذ التقدير: الوجه منه»[1].

ونُسِبَ مذهبُ ابن مالك إلى جمهور النحاة من المتأخرين، والكوفيين، وبعض البصريين من المتقدمين[2].

وهو ما اختاره ابنُ هشام، فإنه قال:

(الأبواب) مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أَوْلَى؛ لضعف مثل (مررت بامرأة حسنةٍ الوجهُ)، وعليها فلابد من تقدير أن الأصل: (الأبوابُ منها)، أو (أبوابُها)، ونابت (أل) عن الضمير»[3]. اهـ.

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وقد نص أيضًا على أن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين، «شرح الكافية» (١/ ٢٤١).

(٢) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٤٠٥)، «مغني اللبيب» (٧٧ــ٧٨)، «همع الهوامع» (١/ ٨٠)، «تفسير أبي السعود» (٧/ ٢٣١)، «تفسير الألوسي» (٢٣/ ٢١٣).

(٣) «مغني اللبيب» (٦٥٩).

المسألة الخامسة عشرة

إعرابُ: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾.

وتقدُّمُ معمولِ التابع على متبوعِهِ

ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ متعلِّقٌ بقوله سبحانه: ﴿بَلِيغًا﴾ مع أنَّ (بليغًا) صفةٌ لـ(قَوْلا)، وقد تقدم معمولُ- أو متعلَّقُ- الصفةِ على الموصوفِ، وهذا هو محلُّ النزاع في توجيه الآية الكريمة.

فقال الزمخشريُّ:

«فإن قلتَ: بِمَ يتعلق قولُه: ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾ أي: قل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم، مؤثرًا في قلوبهم، يغتمُّون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا...»[1]. اهـ.

وما ذهب إليه جائز على مذهب الكوفيين، فإنهم يجوزون تقدمَ معمول الصفة على الموصوف، نحو: «هذا طعامَك رجلٌ يأكل»، ونحوه، كما في الآية الكريمة[2].

والبصريون على أنَّ المعمولَ لا يحل إلا في موضعٍ يحُل فيه العامل، والتابع لا يتقدم على متبوعه، فلا يتقدم عليه معموله، وبهذه القاعدة اعترض ابن مالك

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، وتابعه في هذا الفخر الرازي في «تفسيره» (١٠/ ١٦٤).

(٢) انظر «ارتشاف الضرب» (٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٠)، «همع الهوامع» (٢/ ١١٦).

على الزمخشري، ناصرًا مذهبَ البصريين، فقال في «الكافية الشافية»:

وعملَ التابعِ قبل ما تَبِعْ لا توقِعَنْ ففِعْلُ ذاكَ ممتَنِعْ
ومانعوه علماءُ البَصْرة وغيرُهم أجازَ دُونَ كَثْرَة

وقال في «شرحها»[1]:

«ثم نبهتُ على أنَّ التابع لا يتقدم معمولُه على المتبوع، فلا يقال في نحو (هذا رجلٌ يأكل طعامكَ): هذا طعامَك رجلٌ يأكل، ولا في نحو (قمتُ فضربتُ زيدًا): زيدًا قمتُ فضربتُ».

وأجاز ذلك الكوفيون، ووافقهم الزمخشريُّ في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلَّق (في أنفسهم) من قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ بصفة القول.

وغيرُ ما ذهب إليه أَوْلَى؛ لأنَّ التابع لا يتقدمُ معمولَه، وأما (في أنفسهم) فمتعلق بـ (قل)». اهـ.

وقال في موضع آخر[2]:

«ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأنَّ حقَّ المعمول ألَّا يحلَّ إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله، والله اعلم». اهـ

---

(١) (٢/ ١١٥١ـ ١١٥٢).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٨٨).

وإنما كان ما ذهبَ إليه ابنُ مالك هو الراجح، «لأن الصفةَ مع الاسم بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ، وكذلك كل ما اتصل بها». كما يقول ابن السراج[1].

ولأنَّ هذا هو ما عليه الجمهور من النحاة، وبخاصة المتأخرون منهم، واتهم غيرُ واحد منهم مذهبَ الزمخشري بأنه ضعيفٌ، لا يجوز.

بل إنَّ أبا حيان بعدما ضعَّفه، وذكر نحو كلام ابن مالك، قال: «وأما ما ذكره الزمخشري بعد ذلك من الكلام المسهب، فهو نوعٌ من الخطابة، وتحميلُ لفظِ القرآن ما لا يحتمله، وتقويل الله تعالى ما لم يقله»[2]. اهـ.

وقد قيل: إنَّ ابن مالك أشار إلى أن التابع لا يكون إلا متأخرًا عن المتبوع في قوله من «الخلاصة»:

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُوَلْ ... نعتٌ وتوكيدٌ وعَطفٌ وبَدَلْ

قالوا: فُهِمَ هذا من قوله: (الأوَّل)[3].

ومع أن مذهب ابن مالك هو المشهور - كما يقول الخضري[4] - إلا أنه يمكن

---

(١) «الأصول» (٢/ ٢٢٥).

(٢) «البحر المحيط» (٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، وانظر مذهب الجمهور في «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٧٠)، «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٦٧)، «الإنصاف» للأنباري (١/ ٦٧ ـ ٦٨)، «التبيان» للعكبري (١/ ١٨٥)، «تفسير البيضاوي» (١١٦)، «همع الهوامع» (٢/ ١١٦)، «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) قاعدة (٣٤)، وكذلك (١٢٣)، حاشية ياسين على «شرح الفاكهي للقطر» (٢/ ٢١٥).

(٣) «شرح الألفية» للمكودي (١٣٤)، وللأشموني (٣/ ٥٧).

(٤) «حاشية الخضري» (٢/ ٥١).

أن يُقوي مذهب الزمخشري والكوفيين بوجهين:

الأول: أنَّ شبهَ الجملة يُتسامح كثيرًا في رتبتها، فلا مانع أن يتقدم (فيِ أنفسهم) على الصفة (بليغًا) وأيضًا الموْصوف (قولًا)، ذكره الألوسي[1].

الآخر: أنَّ قواعد النحو أغلبية، وقاعدة «المعمول لا يحل إلا حيث يحل العامل» منقوضة في صور كثيرة - كما أشار إلى هذا الصبان[2] - وقد تقدم بعضها عند الكلام على تقدم خبر (ليس)[3].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «روح المعاني» (٥/ ٦٩).

(٢) «حاشية الصبان» على الأشموني (٣/ ٥٧).

(٣) ص ٦٩ ـ ٩٧.

المسألة السادسة عشرة

نِدَاءُ القريبِ بـ(أَيْ)

ذَهَبَ الزمخشريُّ تبعًا للمبرد إلى أنَّ (أَيْ) لنداء القريب[1]، وتابعهما غير واحدٍ من المتأخرين على هذا.

فقال الزمخشريُّ- عند عَدِّ حروف النداء-:

«وهي (يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) والهمزة و(وا) فالثلاثة الأُوَل لنداء البعيد، أو مَنْ هو بمنزلته من نائم أو ساهٍ... و(أي) والهمزة للقريب، و(وا) للندبة خاصة»[2]. اهـ.

وممَّن اختار هذا المذهبَ: الجُزُولي[3]، وابنُ يعيش وابنُ الحاجب[4]، ولم يحك ابن منظور غيره، وفي كلام ابن عصفور احتمال[5].

واعترض ابن مالك بمخالفة هذا مذهب سيبويه، وهو أعلم الناس بمراد

---

(١) «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٧)، «همع الهوامع» (١/ ١٧٢)، «التصريح» (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، «شرح الألفية» للأشموني (٣/ ١٣٤).

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٨/ ١١٨)، وبنحوه في «الأنموذج» (١٩٣) بشرح الأردبيلي.

(٣) عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (ت ٦٠٧ هـ)، «البغية» (٢/ ٢٣٦).

(٤) «المقدمة الجزولية» (٣/ ٩٤٩) بشرح الشلوبين، «شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ١١٨)، «الكافية» لابن الحاجب (٢/ ٣٨١)، بشرح الرضي، ولم يعقِّبْ الرضي عليه، و «همع الهوامع» (١/ ١٧٢).

(٥) «لسان العرب» (أيا) (١/ ١٨٥)، وقال ابن عصفور: «فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافة أو حكمًا- كالنائم- وقد تكون للقريب». اهـ «المقرب» (١٩٢)، وانظر: «نحو الألفية» للدكتور محمد عيد (٢/ ٨٠١)، وقد اختار رأي المبرد والزمخشري.

العرب من كلامها، وأن الصحيح كونُ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد.

فقال في «شرح العمدة»:

«وجعل المبرد (أيْ) للقريب، وتبعه الزمخشريُّ ظانًّا أنه مذهب سيبويه، وقد صرح سيبويه بأنَّ (أي) مثل (هيا) و(أيا) في البعد»(١). اهـ.

وقال: «وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب.

ومَنْ زعم أن (أيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من المتأخرين»(٢). اهـ.

ومحلُّ النزاع في المسألة ليس صحة استعمال (أي) لنداء القريب، فإن حروف النداء قد ينوب بعضها عن بعض، وقد يُنزَّل القريب منزلة البعيد، والعكس.

وإنما النزاع في أصل وضعها، أهي موضوعة للقريب أم للبعيد؟

---

(١) «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٨٦).

وقال في «الخلاصة»:

وللمنادى النَّاءِ أو كالنَّاءِ (يا) ... و(أي) و(آ) كذا (أيا) ثم (هيا)

والهمز للداني...

وقال الشلوبين: «(أي) عند سيبويه للبعيد مسافة». اهـ «شرح المقدمة الجزولية» (٣/ ٩٤٩).

ولم أجد أحدًا قبل ابن مالك عزا هذا القول للمبرد، ولم أجد في «المقتضب» و«الكامل» و«الفاضل» شيئًا، فلعل ابن مالك اطلع في هذه المسألة له على ما لم أطلع عليه.

وقد نصَّ سيبويه على أن ما عدا الهمزة للبعيد، فقال: «فأما الاسم غيرُ المندوب فيُنبَّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف نحو قولك: أحارِ ابنَ عمرو.

إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعْرِض عنهم، الذي يَرَوْنَ أنه لا يُقبِلُ عليهم إلا بالاجتهاد...»[1].اهـ.

ثم ذكر أنه يجوز استعمالها في القريب مجازًا وتأكيدًا، لا وضعًا حقيقة، فقال: «وقد يجوز لك أن تستعملَ هذه الخمسةَ غير (وا) إذا كان صاحبُك قريبًا منك، مُقْبِلًا عليك، توكيدًا»[2]. اهـ.

ولعلَّ قوةَ الخلافِ، واختلافَ اعتبارَيْ الوضع والاستعمال هو ما دفع ابنَ هشام إلى عدم الترجيح، والاكتفاء بحكاية الخلاف، فإنه قال عن (أي):

«حرفٌ لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلافٍ في ذلك»[3].

والله أعلم.

* * *

(١) «الكتاب» (٢/ ٢٣٠)، وبنحوه ابن السراج في «الأصول» (١/ ٣٢٩).

(٢) السابق، الموضع نفسه، وانظر: «الارتشاف» (٣/ ١١٧).

(٣) «مغني اللبيب» (١٠٦).

المسألة السابعة عشر

صَرْفُ العَلَمِ العَجَمِيِّ الثُلاثيِّ السَّاكِنِ الوَسَط

العُجْمَةُ إحدى العللِ التسع التي تمنعُ الاسمَ من الصرف المجموعة في قول الناظم:

مَوَانِعُ الصَّرفِ تِسعٌ إن أردتَ بهَا ... عَوْنًا لِتبلُغَ في إعرَابكَ الأَمَلا

اجمَعْ وزنْ عَادِلًا أَنِّثْ بمَعْرفةٍ ... رَكِّبْ وزدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ[1]

لكن سيبويه وجمهور النحاة نَصُّوا على أن الاسم العجمي إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط صُرِفَ أبدًا، قولًا واحدًا عن العرب، ولم يرد عنهم المنع في «سماع مشهور، ولا شاذ»، كما يقول ابن هشام[2].

وذهب ابن قتيبة وعبدالقاهر الجرجاني وتابعهم الزمخشريُّ إلى أنه يجوز منعه وصرفه، قياسًا على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، فالصرفُ لِخفَّةِ لفظِهِ، والمنعُ لاجتماعِ العلتين العجمةِ والعلميةِ[3].

---

(١) «شرح شذور الذهب» لابن هشام (٤٥٠)، وانظر: «شرح القطر» له (٥١٩)، ونسب النظم لابن النحاس.

(٢) «شرح الشذور» (٤٥٤).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص٢٨٢).

وفي نسبة هذا القول إليه نظر؛ لأنه قال: «وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن نحو (نوح ولوط)، فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه كما فعل بها كان في وزنه من أسماء المؤنث». اهـ. فحكى هذا القول عن بعضهم، وما ارتضاه قد ذكره أولًا، وانظر «الجمل في النحو» للجرجاني (٥٢)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٤٣٩)، «همع الهوامع» (١/ ٣٢)، «التصريح» (٢/ ٢١٩)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، ونقله أبو حيان في «الارتشاف» (١/ ٤٣٩)، عن عيسى بن عمر، ولم أعثر على قوله في «الكتاب»، و«المقتضب» و«الأصول»، ولم يُشِرْ إليه ابن مالك.

قال الزمخشري:

«متى اجتمع في الاسم سببان منها، أو تكرر واحد ؛ لم ينصرفْ، إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، كـ (نوح) و (لوط)، فإن فيه مذهبين: الصرف لخفَّتِهِ، وعدم الصرفِ لحصولِ السَّبَبَيْنِ فيه»[1]. اهـ.

وجعل في «المفصل» الصرفَ هو اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل، قال: «لمقاومة السكون أحد السببين، وقومٌ يجرونه على القياس، فلا يصرفونه، وقد جمعهما الشاعر في قوله:

لم تتلفعْ بفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ»[2].

فتكلم عن العجمي، وعند الاستشهاد ذكر المؤنث وهو (دَعْدٌ)، فكان هذا إشارةً إلى القياس الذي صرح به.

ولم يرتَضِ ابن مالك هذا المذهب، ورماه بالغلط، وبأنه لا يلتفت إلى قائليه ؛ لأنه مخالف للسماع، وللقياس أيضًا، قال:

«فإن كان عجميَّ الوضعِ غير عجميِّ التعريف انصرف؛ لأنَّ العجمة غير متمحضة.

وكذا إذا كان ثلاثيًّا ساكن العين، أو متحركها، فإنه منصرفٌ قولًا واحدًا في لغة جميع العرب.

---

(1) «الأنموذج» (٢٤) بشرح الأردبيلي.

(2) «المفصل» (١/ ٧٠) بشرح ابن يعيش، والبيت لجرير، من المنسرح، «ديوانه» (٧٢)، وانظر «الكتاب» (٣/ ٢٤١)، «الخصائص» (٣/ ٦١)، «شرح شواهد القطر» للخطيب الشربيني (٨١).

وقد غلط ابن قتيبة والزمخشري في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن العين على وجهين كالمؤنث، لثقل التأنيث، وأما العجميُّ فقد خرج من ثِقَلٍ إلى خِفَّةٍ»[1].

وقال في موضع آخر:

«ولا يُلتفتُ إلى مَنْ جعل حركة وسطه مقام حرفٍ رابعٍ قياسًا على المؤنث؛ فإنَّ التأنيثَ سببٌ قويٌّ، والعجمةَ سببٌ ضعيف.

ويدل على قوة التأنيث وضعف العجمة:

- أن منها ما يُلْغَى، وهو عجمة الأجناس، وليس من التأنيث ما يُلغَى.

- وأيضًا فإن العجمة لا علامة لها لفظًا ولا تقديرًا، وللتأنيث علامة في اللفظ وفي التقدير...

- وأيضًا فإن العجمي الثلاثي، ساكنَ الأوسط كان، أو محرَّكَه، يشاكل الأسماء العربية في أوزانها، فخفَّ بذلك، فألغِيَتْ عجمته، واستحق مساواة ما وازنه مما لا عجمة فيه...»[2].

وهو مذهب سيبويه والجمهور - كما ذكرت آنفًا - فإنه قال في «الكتاب»:

«وأما (نوحٌ) و(هودٌ) و(لوطٌ) فتنصرف على كل حالٍ؛ لخفتها»[3]. اهـ.

---

(١) «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٦٩).

(٢) «شرح عمدة الحافظ» (٢/ ٨٥٧ـ٨٥٨) بتصرف.

(٣) «الكتاب» (٣/ ٢٣٥).

وكذلك قال ابن السراج وابن بَرْهان[1].

وبعد أن ذكر ابنُ يعيش أنَّ الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط مصروف ألبتة، وعلل بنحو كلام ابن مالك، قال:

«وصاحب الكتاب- أي: الزمخشري- لم يفرق بين هِنْدٍ ودَعْدٍ، وبين لوطٍ ونوحٍ، وجعل حكم نوحٍ ولوطٍ في الصرف ومنعه كهندَ ودَعْدَ، وهو القياس، إلا أن المسموع ما ذكرنا»[2]. اهـ.

وقال ابن الحاجب عن مذهب الزمخشري:

«وما ذكره صاحب «المفصل» وَهَمٌ، غيرُ مستقيم»[3]. اهـ.

وقال السيوطي:

وهو فاسدٌ؛ إذْ لَمْ يُحْفَظْ»[4]. اهـ.

والله أعلم.

* * *

(١) «الأصول» (٢/ ٩٢) لابن السراج، «شرح اللمع» (٢/ ٤٥٨) لابن برهان.
(٢) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٧٠ـ ٧١).
(٣) «شرح الوافية» (١٤٢)، وقال: لا خلاف أن نحو (نوح) و(لوط) منصرف. اهـ.
(٤) «همع الهوامع» (١/ ٣٢)، وانظر: «شرح الكافية» للرضي (١/ ٥٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٥٦)، التصريح (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

المسألة الثامنة عشرة

تَوْجِيهُ كلِمَةِ (سُبْحَانَ)

ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ (سبحانَ) «عَلَمٌ واقعٌ على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه، وهو من المصادر التي لم تُستَعملْ أفعالها إلا ندورًا، فالقياس (سبَّح تسبيحًا) لا (سبحانًا)، وأصل فعله في القياس: سَبَحَ، نحو (كَفَرَ كُفْرانًا) و(شَكَرَ شُكْرانًا)»[1].

وهو مصدر منصوب غير متصرف، ولا منصرف، أما كونه غير متصرف[2]، فإنه لم يستعمل إلا منصوبًا، ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا ألف ولام كما تدخل غيره من المصادر.

وهو معرفة لكونه عَلَمًا على هذا المعنى؛ فهو لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، مثل (عثمان)»[3]، هذا هو مذهبُ الجمهور.

وسار على نهجهم الزمخشريُّ، ولم يَحْكِ سواه؛ فإنه قال في تفسير سورة الإسراء: «(سبحانَ) عَلَمٌ للتسبيح، كـ(عثمان) للرجل، وانتصابه بفعل مضمر متروك إظهاره، تقديره: أسبح الله سبحانَ، ثم نزل (سبحانَ) منزلة الفعل فسَدَّ مسدَّه»[4]. اهـ

---

(١) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٦/ ٤٤٦) للمرتضى الزبيدي، وفيه (٦/ ٤٤٧): أن المصدر: تسبيح، والاسم: سبحانَ. على قولٍ.

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٣٧-١١٩ - ١٢٠).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٣٥٠).

وقال في «المفصَّل»:

«وقد أجرَوْا المعاني في ذلك[1] مُجْرَى الأعيان، فسموا التسبيح بـ(سبحانَ)»[2]. اهـ.

وعند كلامه عن المصادر في باب «المفعول المطلق»، قال: «ومنه ما لا يتصرف نحو (سبحانَ الله)»[3]. اهـ.

وخالفَ في هذا ابنُ مالكٍ، وجعل (سبحانَ) من الأسماء الملازمة للإضافة، وعندها يحذف المضافُ إليه ويُنوى تبقى على هيئتها، وإذا لم يُنْوَ تنوَّن (سبحان).

فقال في «شرح الكافية الشافية»:

«ومن الملتزم الإضافة: (سبحان)، وهو اسم بمعنى التسبيح، وليس بعَلَم؛ لأنه لو كان عَلَمًا لم يُضَفْ إلا إلى اسمٍ واحدٍ كسائر الأعلام المضافة.

وأُخلِيَ من الإضافة لفظًا للضرورة، منونًا وغير منون، فالمنون كقول الشاعر:

سُبْحانَهُ ثم سُبْحَانًا يعودُ له ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ[4]

وغير المنوَّن كقول الآخر:

أقول لمَّا جاءني فَخْره ... سُبْحَانَ مِنْ عَلقمةَ الفاخِرِ[5]

---

(١) أي، في علم الجنس.

(٢) «المفصل» (١/ ٣٧) بشرح ابن يعيش.

(٣) السابق (١/ ١١٨).

(٤) من البسيط، لورقة بن نوفل - وقيل: لأمية بن أبي الصلت - انظر: «الخزانة» (٣/ ٣٨٨)، «الكتاب» (١/ ٣٢٦)، «المقتضب» (٣/ ٢١٧)، «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٤٨).

(٥) من السريع، للأعشى. انظر: «الخزانة» (٣/ ٣٩٧)، «الكتاب» (١/ ٣٢٤)، «المقتضب» (٣/ ٣٢١٧).

وزعم أبو علي والزمخشري أن الشاعر ترك تنوين (سبحان) ؛ لأنه عَلَمٌ على التسبيح، فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وليس الأمر كما زعما، بل تَرَكَ التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت، كما قال الراجز:

* خالطَ مِنْ سَلْمَى خياشِيمَ وفَا[1] *

أراد: وفاها، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف»[2]، «وهذا التوجيه أَوْلَى من جعل (سبحانَ) عَلَمًا»[3]. اهـ.

ووافق ابنَ مالك الرضيُّ، وقال: «ولا دليلَ على علميته»[4]. اهـ.

وممَّن ذهبَ مذهبَ ابنِ مالك من المتقدمين: الفراء؛ فإن ثعلبًا نقل عنه: أنه على تأويل الإضافة، وضع موضع المصدر، فإذا سقط المضاف إليه بقي على الفتح[5].

وهو خلاف ما نص عليه سيبويه، فإنه قال عند كلامه على «المصادر التي وضعتْ موضعًا واحدًا، لتتصرف في الكلام»، قال:

«وأما تركُ التنوين في (سبحانَ) فإنما تُرِك صرفُه؛ لأنه صار عندهم معرفة»[6]. اهـ.

وانتصر أبو علي لسيبويه والجمهور، وقال: «ما قاله الفراء هَذَيَان»[7].

---

(١) الرجز للعجاج، انظر: «الخزانة» (٣/ ٤٤٢)، «المقتضب» (١/ ٣٧٥) «العسكريات» للفارسي (١٦٩).

(٢) «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٥٩: ٩٦١).

(٣) «شرح التسهيل» (٢/ ١٨٥)، وانظره أيضًا: (١/ ٥٠) (٣/ ٦٣).

(٤) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ١٣٣)، وانظر: «همع الهوامع» (١/ ١٩٠).

(٥) «مجالس ثعلب» (١/ ٢١٦ - ٢١٧).

(٦) «الكتاب» (٣٢٤)، وعني بقوله: (معرفة): العلمية، وانظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٢١٠).

(٧) «البصريات» (ص ٤١٠).

وقال: «و(سبحانًا) الذي أنشدوه لا ينافي ما قالوه ولا يدفعه؛ وذلك لأن (سبحان) عندهم قد صار معرفة لهذا المعنى- أي: التنزيه- مثل: (خضارة) للبحر، و(سحر) لليوم، و(جيئل) للضبع، فلم ينصرف كما لم ينصرف (عثمان)».

ووجَّه ما ورد منوَّنًا بأنه على ضَربين:

الأول: إما أنه قد نُكِّرَ، والممنوع من الصرف إذا نُكِّر نُوِّن، قال: «وهذا شائع مقيس».

الآخر: أنه قد وَقَعَ في الشعر[1]، وقد يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، قال: «والوجه الأول أجود؛ لأنه لا ضرورة فيه».

ومذهب الزمخشري هو ما عليه الجمهور، وارتضاه غير واحد من المتقدمين كابن جني وابنَ برِّي[2]، ومَنْ بعدهم كابن برهان وابن يعيش[3].

والله أعلم.

(١) وهو ظاهر توجيه سيبويه، فإنه قال: «وقد جاء (سبحانَ) منونًا مفردًا في الشعر...». اهـ. «الكتاب» (١/ ٣٢٦).

(٢) عبدالله بن بري بن عبدالجبار (ت٥٨٢هـ)، «البغية» (٢/ ٣٤).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٩٧ ـ ٤٣٥) (٣/ ٣٢)، «شرح اللمع» لابن برهان (٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥ ـ ٦٦٧)، «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٣٧ ـ ١١٨: ١٢٠)، «لسان العرب» (لابن منظور (٤/ ١٩١٤ ـ ١٩١٥)، «التصريح» لخالد الأزهري (١/ ٥٢) (٢/ ٢٢٢)، «تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٤٤٥)، وقال الزبيدي: «وهو الذي اختاره الجماهير». اهـ

الفصل الثالث

الاعْتِراضُ عَلى أَوْهَامِ واضْطِرابَاتِ للزَّمَخْشَرِيِّ

مدخل

تختلف مسائل هذا الفصل- وهي ثمانٍ- عما سبق من مسائل الفصل الأول والثاني؛ إذ الأول كان يبحث فيه عما انفرد به الزمخشري من قواعد وتوجيهات، والثاني عما اختاره وأيده وتابع فيه غيرَه.

أما في هذا الفصل فلا يعترض ابن مالك على انفراد أو اختيار، وإنما على غفلة أو وَهَمٍ(١) أو اضطرابٍ وتناقضٍ وقع فيه جارالله.

وعملي فيه قائم على رصد ما سبق، مع تحقيق نسبته إلى الزمخشري دون التوسع في بحث أصل المسألة عند النحاة.

ويمكن التمثيل بالمسألة السابعة التي وصم ابن مالك الزمخشريَّ فيها بالغفلة عن استلزام الفصل بأجنبيٍّ بين المصدر ومتعلقاته- وهو محذور باتفاق- عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٢).

فأصل هذه المسألة: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهي مشهورة في كتب النحاة؛ فأشير إلى أهم المراجع، ويقوم بحثي على توجيه

---

(١) الوَهْمُ: الغَلَطُ، لفظًا ومعنًى، وَهِمَ: غَلِطَ.
والوَهْمُ: سَبْقُ القلبِ والخاطرِ إلى الشيء وأنت تُريدُ غيرَه.
وَهَمَ وَهْمًا.
(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

الزمخشري ومسألة الفصل المحذور بين المصدر ومتعلقاته من غير توسع في بحث أصل المسألة.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

المسألة الأولى

تَعيُّنُ انفِصَالِ الضَّميرِ بعدَ (إنَّما)

أنشد الزمخشريُّ قولَ الشاعر[1]:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنْـ نَمَا نقتُلُ إيَّانا

شاهدًا على وقوع المنفصل موقع المتصل شذوذًا، فقال: «ولأنَّ المتصلَ أخصر لم يسوغوا تركَه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل، فلا تقول: ضَرَبَ أنت ولا هو، ولا ضربتُ إياك، إلا ما شذَّ من قولِ حُميدِ الأرقط[2]:

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا

وقول بعض اللصوص:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنْـ نَمَا نَقْتُلُ إيَّانا»[3]. اهـ.

وذهب ابنُ مالك إلى تعيُّن انفصالِ الضمير إذا حُصِرَ بـ(إنما)، ولذا رَمَى الزمخشريَّ بالوَهَمِ لتمثيله بالبَيت على وقوع المنفصل موقع المتصل، فقال:

---

(١) من الهزج، نسبه سيبويه لبعض اللصوص، وجعله ابن يعيش لذي الأصبع العدواني، انظر «الكتاب» (٢/ ٣٦٢)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ١٠٢)، وقيل غير هذا.

(٢) من الرجز، انظر «الكتاب» (٢/ ٣٦٢)، «أمالي ابن الشجري» (١/ ٤٠).

(٣) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٣/ ١٠١).

«وقد وَهِمَ الزمخشريُّ في قوله:

* إنما نقتل إيانا *

فظنَّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمَّى، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية.

وغَرَّ الزمخشريَّ ذكرُ سيبويه هذا البيتَ في باب: ما يجوز في الشعر من (إِيَّا) ولا يجوز في الكلام، ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط:

* إليك حتى بلغتْ إياكا[1] *

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بَلَغَتْكَ.

ثم ذكر- أي: سيبويه- البيتَ الذي أوله: (كأنَّا)، لا لأنَّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن (إيانا) مُوقَعٌ فيه موقعَ (أنفسنا) فبينه وبين الأول مناسبة من قِبَل أن (إيا) في الموضعين واقع موقعًا غيره به أَوْلَى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بـ (إنما) ما جعله مساويًا للمقرون بـ(إلا)، فحَسُنَ وقوع (إيا) فيه كما يحسن بعد (إلا)، وهذا مطَّردٌ، فمَن اعتقد شذوذه فقد وَهِمَ»[2]. اهـ.

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٦٢).

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ١٤٨ - ١٤٩)، ونقل ابن هشام عن الفارسي قوله: «إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي، و(إلا) في فصل الضمير»، انظر: «مغني اللبيب» (٤٠٧)، «حاشية الخضري» (١/ ٥٧).

والتوجيه الذي بسببه رُمِيَ الزمخشري بالوهم هو توجيه جمهور النحاة كابن جني والجرجاني وابن الأنباري وابن يعيش والرضي[1].

فإن هؤلاء ذكروا هذا البيت على أنه من وقوع المنفصل موقوع المتصل لضرورة الشعر، ولم يلحظوا حصرَه بـ(إنما) مطلقًا، ولا يمكن أن يجتمع هؤلاء على الوهم والغلط في موضع واحد، بل إن السيوطي عند عرضه للمسألة ذكر أنَّ مذهبَ سيبويه في انفصال الضمير إذا حصر بـ (إنما) أنه ضرورة[2].

وقولُ ابن مالك: والذي غَرَّ الزمخشريَّ... إلخ، وتأويلُه إيرادَ سيبويه البيتَ على أنه لمطلق المناسبة بينه وما قبله، ضَرْبٌ من التخمين والظنِّ.

ونص سيبويه:

«هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حميد الأرقط:

* إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا *

وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كأنّا يومَ قُرَّى إنْـ ـما نقتل إيانا

(١) انظر: «الخصائص» (٢/ ١٩٤)، «دلائل الإعجاز» (٣٣٦)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٩٩)، «شرح المفصل» (٣/ ١٠٣)، «شرح الكافية» (٢/ ١٤)، وانظر أيضًا: «خزانة الأدب» (٥/ ٢٨٠: ٢٨٣)، و«شرح شواهد المغني» (٥/ ٢٤٨) كلاهما للبغدادي.

(٢) «همع الهوامع» (١/ ٦٢).

قتلنا منهمُ كلَّ فتًى أبيضَ حُسَّانَا»[1]

فما المانع أن يكون قد ذَكَره لدخولِهِ تحت الباب- ما يجوز في الشعر من (إيا)، ولا يجوز في الكلام-؟! وأين الشواهد التي انفصل الضمير فيها بعد إنما وجوبًا في غير الشعر؟! وما الذي غَرَّ هؤلاء النحاة- وهم كُثُر- ليقولوا مثلَ قولِ الزمخشري؟!

فتبين من هذا كله أنَّ رَمْيَ الزمخشري بالوَهَمِ هنا وَهَمٌ.

والله أعلم.

* * *

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٦٢).

المسألة الثانية

دِلالةُ (لَوْ) على التَّمنِّي

تأتي (لو) في كلام العرب على أَوْجُهٍ، فتأتي شرطيةً دالَّةً على الامتناع، وغيرَ دالةٍ، ومصدريةً، ودالةً على العَرْض... إلخ[1].

وظاهر كلام الزمخشري أنها تدلُّ على التمني، وليس هذا محلَّ النزاع، وإنما محل النزاع بينه وابن مالك: هل دلالتُها على التمني من حيث الوضعُ كـ(ليتَ)؟ أو دلالتُها عليه بتقديرِ فعلِ التمنِّي؟

وكلام الزمخشري محتملٌ؛ لذا تردَّدَ ابنُ مالك نفسُه فيه.

وسأذكر أولًا نصوصَ الزمخشري، ثم تعقيبَ ابنِ مالكٍ عليه.

قال الزمخشريُّ في «المفصل»:

«وقد تجيء (لو) في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتُحَدِّثَني، كما تقول: ليتَكَ تأتيني»[2]. اهـ.

وبتتبع مظانِّ المسألة في «الكشاف» وجدتُه يقول في قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ

(١) انظر: «مغني اللبيب» (٣٣٧)، وما بعدها، «شرح الأشموني» (٤/ ٣٣).

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٩/ ١١).

﴿أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ﴾[1]: «هذا تمنٍّ منه للإهلاك قبل أن يرى ما رأى»[2]. اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ...﴾[3]:

«ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ تمنيًا لإيمانهم»[4]. اهـ.

وبنحوه في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾[5]، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾[6].

وما جاءت فيه (لو) تدل على تمنٍّ أوّلَه ابن مالك «بحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه»، ثم قال: «وهذا عندي هو المختار»[7].

ونقل كلام الزمخشري في «المفصل»، ثم قال:

«إن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإنْ أراد أنَّ (لو) حرف موضوع للتمني كـ(ليت) فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٢) «الكشاف» (٢/ ٩٦).

(٣) سورة البقرة: ١٠٣.

(٤) «الكشاف» (١/ ٨٦).

(٥) سورة الشعراء: ١٠٢، وانظر: «الكشاف» (٣/ ١١٩).

(٦) سورة السجدة: ١٢، وانظر: «الكشاف» (٣/ ٢٢٠).

(٧) «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٩).

فعل التمني[1]، كما لا يجمع بينه وبين (ليت).

وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعالٍ على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع؛ لامتناع الجمع بين نائبٍ ومنوبٍ عنه.

ولهذا امتنع الجمع بين (لعلَّ) وأترجَّى، وبين (إلا) وأستثني، فلو كانت (لو) موضوعة للتمني كـ(ليت) لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قولُ القائل: تمنيت لو تفعل، غيرَ جائز.

كما أن قولَك: تمنيت ليتك تفعل، غيرُ جائز، والأمر بخلاف ذلك فصحَّ ما قلتُه، والحمد لله»[2]. اهـ.

أما كون (لو) موضوعةً للتمني كـ(ليت) فهو الظاهر من كلام الزمخشري.

وأما الاستدلال بورود الجمع بين (لو)، وفعل التمني على امتناع كونها له؛ ففيه نظر؛ إذ تكون حينئذٍ «لمجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمع إذ ذاك، ولا إشكال»[3]، لأنه قد تقدم أنها تأتي على أوجُهٍ عدة، منها المصدرية[4].

وكونها تدلُّ على التمنِّي بنفسها أو بفعلٍ مقدَّرٍ لا يؤثر كثيرًا في التوجيه

---

(١) يريد: وقد ورد، نحو: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا ﴾ [النساء: ٨٩].

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «حاشية الصبان» على الأشموني (٤/ ٣٣).

(٤) ولهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا... ﴾: «والمعنى: ودوا كفركم». اهـ فجعل (لو) مصدرية، فاندفع بهذا اعتراض ابن مالك عليه.

النحوي، لذا جزم السيوطي، وقال: «وترد (لو) للتمني»[1]. اهـ. وهو ما اختاره ابن هشام[2].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «همع الهوامع» (٢/ ٦٦).

(٢) «مغني اللبيب» (٣٥١ ـ ٣٥٢)، «التوضيح» بشرح خالد الأزهري (٢/ ٢٦٠)، وانظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٢٩).

المسألة الثالثة

تَسْميةُ مفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه «فاعِلًا»

حدَّ ابنُ مالك الفاعلَ بأنه: المسندُ إليه فعلٌ، أو مضمَّنٌ معناه، تامٌّ، مقدَّمٌ، فارغٌ، غيرُ مصوغٍ للمفعول[1].

ثم ذكر محترازات التعريف، وقال: «وخرج بـ(غير مصوغٍ للمفعول) المفعولُ النائب عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ منزوعًا ثوبُه؛ لأنه ليس فاعلًا عند أكثر النحويين.

وقد اضطر الزمخشريُّ إلى تسميته مفعولًا بعد أنْ جعله فاعلًا»[2]. اهـ.

وذلك لأنَّ الزمخشريَّ بوَّبَ بـ(الفعل المبني للمفعول)، وقال: «والمبني للمفعول هو فعلُ ما لم يسمَّ فاعله، ويسند إلى المفعول به»[3]، وفي موضع آخر: «هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه»[4]. اهـ.

وفي غير ما وضع في «الكشاف» جعل النائبَ فاعلًا، فقال عند قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[5] في محل (عليهم):

---

(١) «التسهيل» بشرح ابن مالك (٢/ ١٠٥).
(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ١٠٦).
(٣) «الأنموذج» (ص١٤٦) بشرح الأردبيلي.
(٤) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٦/ ٦٩).
(٥) سورة الفاتحة: ٧.

«محلها الرفع على الفاعلية»[1]، وكذلك قال في (له) من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ ﴾[2]، وفي (عنه) من قوله تعالى: ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[3]، وقال عن (إبراهيم) من قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[4]:

«الصحيح أنه فاعل (يُقال)»[5]. اهـ.

والذي أراه أنَّ الزمخشري لم يضطر إلى هذا الاختلاف الذي ألمح إليه ابن مالك، وإنما نائبُ الفاعل عنده مفعولٌ من حيثُ الحقيقةُ، فاعلٌ من حيث الصناعةُ والاصطلاحُ ؛ لذا أدخله في حدِّ الفاعل، فقال في «المفصل»:

«الفاعل: هو ما كان المسندُ إليه من فعل أو شبههِ مقدَّمًا عليه أبدًا»[6].

ونقل ابن يعيش عن بعضهم تقييدَ الحد بقوله: (غير مغيَّر عن بنْيَته)، وأنه أراد إخراج ما لم يسم فاعله، قال ابن يعيش: «ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى المفعول نحو: (ضُرِبَ زيدٌ) و (أُكرِمَ بكرٌ) صار ارتفاعه جهة ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون مُوجدًا للفعل أو مؤثرًا فيه...

وفي الجملة: الفاعل في عُرْف أهل هذه الصنعة أمر لفظيٌّ، يدل على ذلك

---

(١) «الكشاف» (١/ ١١ ـ ١٢).
(٢) سورة البقرة: ٢٣٣، وانظر: «الكشاف» (١/ ١٤١).
(٣) سورة الإسراء: ٣٦، وانظر «الكشاف» (٢/ ٣٦١).
(٤) سورة الأنبياء: ٦٠.
(٥) «الكشاف» (٣/ ١٥).
(٦) «المفصل» بشرح ابن يعيش (١/ ٧٤).

تسميتُهم إياه فاعلًا في الصورة المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدَّمًا عليه... سواء فَعَل أو لم يَفْعَلْ»[1]. اهـ.

فتبين من هذا النص أن ابن يعيش متابع للزمخشري في هذا الاصطلاح، وقد سبقهما إليه عبدالقاهر كما نقله الرضي، فإن ابن الحاجب لما حدَّ الفاعل قال: «... على جهة قيامه به». قال الرضي- عن هذا القيد-: «يُخرجُ مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعله، وهو عند عبدالقاهر والزمخشري فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد»[2]. اهـ.

فالخلاف لفظيٌّ راجع إلى أنه هل يقال في اصطلاح النحاة له: فاعل أو لا؟ وليس الخلاف معنويًّا، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاح[3].

والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٧٤).
(٢) «شرح الكافية» للرضي (١/ ٧١)، وانظر: «المقتصد في شرح الإيضاح» للجرجاني (١/ ٣٤٦).
(٣) «شرح الكافية» للرضي (١/ ٧١).

المسألة الرابعة

إضمارُ العاملِ في ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ و«انتَهِ أمرًا قاصدًا»

يجبُ حذفُ عاملِ النصبِ في مواضعَ كثيرةٍ، كما في أبواب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، والأمثال وما جرى مجراها؛ ولذا قال ابن مالك في «الخلاصة»:

* وقد يكونُ حَذْفُه مُلتَزَمًا[1] *

والمقصود بـ(ما جرى مجرى المَثَل): ما أشبه المَثَلَ في كثرة الاستعمال، وحُسْنِ الاختصار، فأُعطِيَ حكمَه في عدم التغيير[2].

وجعل ابن مالك الآية المذكورة مما جرى مجرى المثل، فيُلتزم فيها إضمار العامل، بخلاف (انته أمرًا قاصدًا)، مستندًا إلى كلام سيبويه، مع رَمْيِهِ الزمخشريَّ بالغفلة عن كلامه، فقال:

«فإنْ كان الذي اقتصر فيه على المفعول مَثَلًا، أو جاريًا مجرى المثل في كثرة الاستعمال؛ امتنع الإظهار ولزم الاقتصار..

والجاري مجرى المثل قولهم: حسبك خيرًا لك، ووراءكَ أوسعَ لك، وقوله

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٢/ ٩٤)، و«همع الهوامع» (١/ ١٦٨).
(٢) انظر: «حاشية الصبان» على الأشموني (٢/ ٩٤).

تعالى: ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[1]، ﴿ ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[2].

قال سيبويه[3]: «وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنه محمولٌ على أمرٍ حين قال: انته، فصار بدلًا من وقوله: ائت خيرًا.

قال: ونظير ذلك من الكلام: انته أمرًا قاصدًا، فإنما قلت: انته وائتِ أمرًا قاصدًا، إلا أن هذا يجوز فيه إضمار[4] الفعل.

قال ابن مالك: يعني أنَّ قولَ من قال: انته أمرًا قاصدًا، ليس مثال انته خيرًا لك، في كثرة الاستعمال، فيلزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل في ذلك.

وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه ؛ فجعل ﴿ ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ (وانته أمرًا قاصدًا) سواءً»[5]، «فاعتقد ما ليس بصوابٍ»[6]. اهـ.

أي جعلهما سواءً في وجوب إضمار العامل، كما فسره أبو حيان بعد أن رماه أيضًا بالغفلة عن كلام سيبويه[7].

---

(١) سورة النساء: ١٧٠.
(٢) سورة النساء: ١٧١.
(٣) انظر «الكتاب» (١/ ٢٨٢: ٢٨٤)، وقد قال سيبويه قبل كلامه هذا: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾...». اهـ.
(٤) في «الكتاب» (١/ ٢٨٤): إظهار.
(٥) «شرح التسهيل» (٢/ ١٥٩).
(٦) السابق (٢/ ٢٥٨).
(٧) «ارتشاف الضرب» (٢/ ٢٧٩).

ونصُّ كلام الزمخشري في «المفصل» - في مبحث التحذير -:

«ومنه - أي المنصوب باللازم إضماره - (انته أمرًا قاصدًا) ؛ لأنه لما قال: انته، علم أنه محمول على أمر يخالف المنهيَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ ويقولون: حسبك خيرًا لك، ووراءك أوسعَ لك...»[1]. اهـ.

فجَعْلُ الزمخشريِّ الآيةَ والقولَ المذكور من باب المنصوب باللازم إضماره خطأ سببهُ الغفلةُ عن كلام سيبويه.

والفارق بين لازم الإضمار وجائزه كثرةُ الاستعمال، كما قال ابن الحاجب وابن عقيل[2].

ولولا إيرادُ سيبويه (انته أمرًا قاصدًا) مجوِّزًا إظهارَ عامله (وائت)، مع احتمال أنه لم يقله قياسًا وإنما سماعًا من العرب؛ لكان هذا القول كالآيةِ تمامًا ؛ لتقارب المعنى والصياغة[3].

ولعل هذا الاحتمال هو الحامل للزمخشري على جمعهما في باب واحدٍ.

والله أعلم.

* * *

(١) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٢/ ٢٧).

(٢) «شرح الوافية» (١٨٦) لابن الحاجب، «المساعد» (١/ ٤٤١)، وانظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٧)، «التصريح» (١/ ٣١٥)، «حاشية الخضري» (١/ ١٨١ - ١٨٢).

(٣) أشار إلى هذا الرضي في «شرح الكافية» (١/ ١٣٠).

المسألة الخامسة

الاستغناءُ بالضميرِ عن الواوِ في الجملة الاسميةِ الحالية

وقولُنا: «كلمتُه فُوه إلى فيَّ»

حكم الزمخشريُّ على وُرودِ الجملة الاسمية الواقعة حالًا، المشتملة على ضمير، الخالية من الواو، بالشذوذ والندرة، فقال في «المفصل»:

«والجملة تقع حالًا، ولا تخلو من أن تكونَ اسميةً أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوهُ إلى فيَّ، وما عسى أنْ يُعثرَ عليه في الندرة»[1]. اهـ.

واشتدَّ نكير ابن مالك عليه لادعائه الندرةَ والشذوذَ، فقال في «شرح التسهيل»:

«وروى سيبويه[2]: (كلمته فُوه إلى فيَّ) و(رجع عَوْده على بَدْئِه). وزعم الزمخشري أن قولهم: كلمته فوه إلى فيَّ نادرٌ، وهو من المسائل التي حَرَّفته عن الصواب، وعجَّزتْ ناصره عن الجواب»[3]، «فلذلك أكثرتُ الشواهدَ المخالفةَ له»[4]. اهـ

وكان قد ذكر ستةَ عشرَ شاهدًا من القرآن والشعر على وقوع الجملة الاسمية

---

(١) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٢/ ٦٥)، ونُسِب أيضًا إلى الفراء، انظر «الهمع» (١/ ٢٤٦)، والأشموني (٢/ ١٩٢)، ولم أجد في «معاني القرآن» له شيئًا في المسألة.

(٢) «الكتاب» (١/ ٣٩١)، وانظر: «المقتضب» (٣/ ٢٣٦).

(٣) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٦٥).

(٤) «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٥٨).

حالًا، مستغنية بالضمير عن الواو»[1].

وكذلك انتقضه ابن يعيش وذهب إلى أن التزام الواو ليس بلازم، وإنما يكفي وجود رابطٍ، الواو أو الضمير، ليعلقها بما قبلها، لئلا يتوهم أنها مستأنفة[2].

ولو انتهى الأمر هنا لكان حقُّ هذه المسألة أنْ توضعَ في الفصل الأول أو الثاني، ولكنَّ ابنَ مالك بعدما نقده قال:

«وقد تنبَّه في «الكشاف» فجعل قوله تعالى: ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[3] في موضع نصبٍ على الحال، وكذا فعل بـ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[4]، فقال: هو جملة محلها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذًا حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، يريد حاسرًا، هذا نصه في «الكشاف»[5]. اهـ

فظهر بهذا أنَّ للزمخشري في المسألة قولَيْن، فإمَّا أن يقال: إنه اضطرب، أو إنه قد تغيَّرَ اجتهاده، وقولُ ابن مالك: «وقد تنبه» يُرَجِّحُ الثاني.

والله أعلم.

* * *

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، «شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٥٤: ٤٥٧)، «شواهد التوضيح» (١٩٣ ـ ١٩٤).

(٢) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٦٦).

(٣) سورة الأعراف: ٢٤، والآية هي: ﴿ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝ ﴾.

(٤) سورة الرعد: ٤١، وأولها: ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾.

(٥) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، وانظر: «الكشاف» (٢/ ٢٩١ ـ ٥٨)، "شرح الكافية" للرضي (١/ ٢٠٢ ـ ٢١١)، «ارتشاف الضرب» (٢/ ٣٣٥)، «همع الهوامع» (١/ ٢٤٦)، «شرح الأشموني» (٢/ ١٩٢).

المسألة السادسة

دلالةُ (رُبَّ) على التقليل والتكثير

اختلف في دلالة (رُبَّ) على سبعة أقوال[1]:

أحدها: أنها للتقليل دائمًا، وهو قول الجمهور.

الثاني: للتكثير دائمًا، وعليه ابن درستويه وجماعة.

الثالث: للتقليل غالبًا وللتكثير نادرًا، واختاره السيوطي.

الرابع: للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، وهو مذهب ابن مالك واختاره الرضي وابن هشام والزركشي[2]، ونسب إلى سيبويه.

بل إن الرضي قال: إنها صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة. اهـ.

الخامس: أنها موضوعة لهما من غير غلبة، نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

السادس: أنها لم توضع لواحدٍ منهما، وإنما يستفاد ذلك من القرائن، واختاره أبو حيان، وضُعِّفَ للزومه وجود حرف لا يفيد معنى أصلًا إلا

---

(١) انظر «ارتشاف الضرب» (٢/ ٤٥٥-٤٥٦)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٥)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٢٩)، «التصريح» (٢/ ١٨)، «تاج العروس» (٢/ ٤٧٦).

(٢) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٢٩-٣٣٠)، «مغني اللبيب» (١٧٩-١٨٠)، «تشنيف المسامع» للزركشي (١/ ٥٢٤-٥٢٥).

بالقرائن، قاله الزركشي[1].

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك[2].

واضطرب كلام الزمخشري في دلالتها، فجعلها في «المفصل» للتقليل، ولم يَحْكِ غيره، فقال: «ورُبَّ للتقليل»[3].

ثم ذكر في مواضع من «الكشاف» أنها للتكثير، وفي أخرى أنها للتقليل، وهذا هو مقصد المبحث: انتقاد ابن مالك لاضطراب الزمخشري، بعد أن رصد مواضع الاضطراب، واستقرأها من «الكشاف».

فقال في «شرح التسهيل»:

«وقال الزمخشري في «المفصل»: رُبَّ للتقليل، وجعلها في «الكشاف» للتكثير، قلت: والصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير، ولذا يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر...».

ثم قال: «وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى (رب) التكثير هو مذهب سيبويه- رحمه الله- وقال ابن خروف: (وذكر سيبويه في باب (كم) أن (رب) للتكثير)، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعمالها على ذلك موجود كثير.

---

(1) «تشنيف المسامع» (1/ 525).

(2) انظر «الجنى الداني» للمرادي (ص440)، و«همع الهوامع» (2/ 25).

(3) «المفصل» بشرح ابن يعيش (8/ 26).

قلت: فمن كلامه الدال على ذلك قوله في باب (كم): اعلم أن لـ(كم) موضعين: أحدهما الاستفهام، والآخر الخبر ومعناها معنى (رب). ثم قال بعد ذلك في الباب: واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم.

هذا نصُّه[1]، ولا معارض له في كتابه، فعُلِمَ أن مذهبه كونُ (ربَّ) مساويةً لـ (كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثير»[2]. اهـ.

وبعد أن ذكر اضطراب الزمخشري إجمالًا، وأيّد كونها للتكثير، عمد إلى بيانه تفصيلًا، فقال: «وقد هُدِيَ الزمخشري إلى الحق في معنى (ربَّ)، فقال في تفسير: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[3]، قد نرى: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية[4].

وقال: (قد) في ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾[5] بمعنى (ربما) الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته[6].

وقال في ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[7]: أدخل (قد) لتوكيد علمه بما هم عليه،

---

(١) انظر «الكتاب» (٢/ ١٥٦-١٦١)، «مغني اللبيب» (١٨١).
(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ١٧٦ : ١٧٨)، وانظر: «شواهد التوضيح» (١٠٤).
(٣) سورة البقرة: ١٤٤.
(٤) «الكشاف» (١/ ١٠٠).
(٥) سورة الأنعام: ٣٣.
(٦) «الكشاف» (٢/ ١٠).
(٧) سورة النور: ٦٤.

وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما)، فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير، نحو قوله:

فإنْ تُمْسِ مهجورَ الفناء فربَّما أقام به بعد الوفودِ وفودُ[1]

وكلامه في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد»[2]. اهـ.

فكلامه في «المفصل» مناقض لما في «الكشاف»، وقد يقال: إنه قد تغير اجتهاده، ورجع عن القول بدلالة (رب) على التقليل إلى دلالتها على التكثير.

وفيه نظر ؛ لأن الزمخشري في موضع آخر من «الكشاف» قال بالتقليل أيضًا، فقال في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[3].

«فإن قلتَ: فما معنى التقليل؟ قلتُ: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلك ستندم على فعلك، وربما يندم الإنسان على ما فعل، ولا يشكون في تندمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكًا فيه، أو كان قليلًا لحَقَّ عليك ألّا تفعل هذا الفعل.

لأنَّ العقلاءَ يتحرَّزون من التعرض للغمِّ المظنون كما يتحرزون من الغم المتيقن، ومن القليل منه كما يتحرز من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٨٧)، والبيت من الطويل، ونسب لأبي العطاء السندي، انظر: «خزانة الأدب» (٩/ ٥٣٩).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ١٨٠).

(٣) سورة الحجر: ٢.

يودون الإسلام مرة واحدة لكانوا حقيقين بالمسارعة إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة»[1]. اهـ.

والتناقض في كلامه ظاهر، فإنه نسب لـ (رب) التقليل، وقال: هو وارد على مذهب العرب، ثم قال: ولا يقصدون تقليله.

ولهذا قال ابن مالك- بعدما أورد كلام الزمخشري السابق-:

«في هذا الكلام ما يناقض كلامه في (قد نرى) و(قد نعلم) و(قد يعلم) من دلالة (ربما) على التكثير؛ لأنه نسب إليها هنا التقليل، وتكلف في تخريجه ما لا حاجة إليه ولا دلالة عليه.

ثم اعترف بقول العرب: ربما يندم الإنسان على ما فعل، وأنهم لا يقصدون تقليله، فهو حجة عليه وعلى مَنْ وافقه في هذا التأويل»[2].

والراجح في المسألة أن (ربَّ) تدل على التقليل كثيرًا، وعلى التكثير قليلًا، ولم يحك ابن السراج إلا التقليل[3]، وجعل المرادي كل موضع ظاهرها فيه التكثير محتملًا لإرادة التقليل بضرب من التأويل، وذكر أن التقليل هو المعنى المطرد فيها[4]، وقال: وليس بنادر كما قال ابن مالك[5].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٣٠٩ـ ٣١٠).
(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ١٨١).
(٣) «الأصول» (١/ ٤١٦).
(٤) «الجنى الداني» (٤٤٠).
(٥) «السابق» (٤٤٢).

ومما وردت فيه للتقليل وعليه استشهد المرادي وابن هشام بيت «الكتاب»[1]:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يَلِدْه أبوانِ

أزاد عيسى وآدم عليهما السلام:

وقول الحارث بن حلزة[2]:

* رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثواءُ *

أي: رب مقيم تمل إقامته.

قال المرادي: «ومما جاءت فيه للتقليل قولهم: رُبَّه رجلًا، إذا مدحوه، وهذا تقليل محض لا يُتَوهَّم فيه ؛ لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظير، وإنما يمدح بقلة النظير أو عدمه بالجملة، وإنما يريدون: إنه قليل غريب في الرجال، كأنهم قالوا ما أقله في الرجال، أي: ما أقل نظيره»[3]. اهـ.

ومنه قول ثعلبة بن صُعَير:

*ولربَّ واضحةِ الجبين غريرةٍ[4] *

---

(١) لرجل من أزد السراة، من الطويل، انظر «الكتاب» (٢/ ٢٦٦)، «مغني اللبيب» (١٨٠ ـ ١٨١)، «الجني الداني» (٤٤٠).

(٢) «شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص ١٥٥).

(٣) «الجنى الداني» (٤٤٣).

(٤) «المفضليات» (١٣١)، وكذا قول الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمـ ... ـر له فرجة كحل العقالِ

=

وقول المرقِّش الأصغر:

*وليلةٍ بِتُّها مسهرةٍ[1] *

وقول الحَصفي المحاربي:

*ويومٍ يودُّ المرءُ لو مات قبله[2] *

والجواب عما استشهد به ابن مالك من إيراد سيبويه (رُبَّ) في باب (كم)، هو أنهما يتشاركان في وقوعهما في صدر الكلام، وأنهما لا يدخلان إلا على النكرة، أشار إلى هذا ابن السراج[3]، وقال المرادي: «وكذا قال ابن درستويه والرماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه»[4]. اهـ.

وردَّ المرادي قولَ ابن مالك: (ولا معارض له في كتابه) بقوله: «فغير مسلَّم، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: وربَّ شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر، كقوله في باب (ما)، وقد أنشد بيت الفرزدق:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

=

انظر: «إيضاح الشعر» للفارسي (ص٤٤٥).

(١) السابق (ص٢٤٨).

(٢) السابق (ص٣١٩).

(٣) «الأصول» (١/ ٤١٦).

(٤) «الجنى الداني» (٤٤٧).

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن (ولات حينُ مناص) كذلك، وربَّ شيء هكذا»[1]. اهـ

بل نفى الزجاج دلالة (رب) على الكثير أصلًا فبعد أن ذكر أن (رب) للتقليل قال: «أما من قال: إن (رب) يعني بها الكثير، فهذا ضِد ما يعرفه أهل اللغة»[2]. اهـ

والله أعلم.

* * *

(١) «الكتاب» (١/ ٦٠)، «الجنى الداني» (٤٤٦).

(٢) «معاني القرآن» (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

المسألة السابعة

توجيهُ قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ والفصلُ بأجنبيٍّ بينَ الموصولِ والصلةِ[1].

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من المسائل التي اشتهر الخلاف فيها بين المدرستين، فذهب البصريون والأكثرون إلى المنع، وذهب الكوفيون ومعهم ابن مالك وأبو حيان إلى الجواز[2].

وليس هذا المبحثُ لتفصيل الخلافِ فيها، وإنما رصدُ الموطن الذي دفع ابنَ مالك إلى رَمْي الزمخشريِّ بالغفلة عنه.

قال ابن مالك:

«ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بالعطف على الهاء، لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة.

---

(١) المقصود بالموصول والصلة هنا: المصدر ومتعلقاته، وقد تقدم نحو هذا في المسألة الأخيرة من الفصل الأول في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ (ص ٦٩).

(٢) انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/ ٩٣١)، و«الخصائص» لابن جني (١/ ٢٨٦)، «التبصرة للصيمري» (١/ ١٤٠)، «الإنصاف» (٢/ ٤٦٣)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٨٧)، «شرح الألفية» لابن الناظم (٤٥٦ ـ ٤٥٧)، «شرح الكافية» للرضي (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٥٨٨)، «همع الهوامع» (٢/ ١٣٩)، «شرح الأشموني» (٣/ ١١٥)، «التصريح» (٢/ ١٥١ ـ ١٥٢)، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

وتوقِّي هذا المحذور حَمَلَ أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة.

وقد غفل الزمخشريُّ وغيرُه عن هذا»[1]. اهـ.

وزادَ الكلامَ بيانًا في موضع آخر، فقال:

«فجُرَّ (المسجدِ) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على الموصول وهو الصَّدُّ، قبل تمام صلته؛ لأن (عن سبيل) صلة له ؛ إذ هو متعلق به، و (كفر) معطوف على الصد.

فإن جعل المسجد معطوفًا على (سبيل) كان من تمام الصلة (الصد) و (كفر) معطوف عليه؛ فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام صلته، وهو ممنوع بإجماع، فإن عطف على الهاء خلص من ذلك، فحُكِمَ بِرُجْحَانِه، لتبيُّنِ بُرهانِه»[2]. اهـ

ولم يُلْقِ الزمخشري لهذا الاستلزام بالًا، وإنما قال: و(المسجد الحرام) عطف على (سبيل الله)، ولا يجوز أن يعطف على الهاء في (به)»[3]. اهـ.

وتنبه ابن الأنباري لهذا، فقال بعدما ذكره: «يُقَدَّرُ له ما يتعلق به لتقدم ذكره، فالتقدير: وصدوكم عن المسجد الحرام»[4]. اهـ.

وقوَّاه ابن عقيل لأنه قد «شاع حذفُ المصدرِ، وإبقاءُ معمولِه، لقوة الدلالة

(١) «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٢٤٦: ١٢٥٢).

(٢) «شواهد التوضيح» (٥٤)، وانظر «مغني اللبيب» (٧٠٠).

(٣) «الكشاف» (١/ ١٣١).

(٤) «البيان في غريب إعراب القرآن» (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وانظر: «تفسير الألوسي» (٢/ ١٠٩).

عليه»[1]. اهـ.

ويُضَعَّفُ هذا أيضًا من وجهين:

الأول: أن المصدر لا يعمل محذوفًا عند المحققين، كما يقول خالد الأزهري[2].

الآخر: أنه غير جيد؛ لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر، وهو لا يجوز في مثل هذا إلا في الضرورة، قاله أبو حيان بعد أن ردَّ على الزمخشري في غفلته من المحذور السابق[3].

وقد قيل: إن الزمخشري كتب حاشيةً عند هذه الآية حاصلُها «أنَّ عطفَ (وكفر به) على (صد عن سبيل الله) إنما جاز قبل تمامه بصلته لوجهين:

الأول: أن الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنًى، فهو عطف على سبيل التفسير[4]، فكأنه لا فصل بأجنبي، فهو بمنزلة: وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام.

الآخر: أن موضع (وكفر به) عقيب (والمسجد الحرام) إلا أنه قُدِّمَ لِفرْطِ العناية».

قال التفتازاني[5] بعد أن نقل هذه الحاشية: والأوَّلُ أَوْجَهُ[6].

---

(١) «المساعد» (١/ ٥٤٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ١٥٢).

(٣) «البحر المحيط» (٢/ ١٤٧)، وانظر: «شرح الأشموني» (٣/ ١١٥)، «حاشية الصبان» عليه (٢/ ١٤٠).

(٤) هذا لفظ الألوسي في «تفسيره» (٢/ ١٠٩).

(٥) مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ) «البغية» (٢/ ٢٨٥).

(٦) نقله الشيخ ياسين في حاشيته على «التصريح» (٢/ ١٥٢).

فهذه الحاشيةُ- إنْ صحَّتْ نسبتُها إلى الزمخشري- مُهِمَّةٌ؛ إذ أعلَمَتْنَا[1] عدمَ غفلة الزمخشري عن هذا المحذور، وإنما كان يقوم في ذهنه عند التوجيه تأويلٌ سائغٌ يستقيم به المعنى والإعراب.

ومن العجيب أني وجدتُ لابن مالك نصًّا في «شرح التسهيل» ذهبَ فيه إلى تقدير (صد) قبل (المسجد الحرام)، والمعنى: وصد عن سبيل المسجد الحرام، مانعًا العطف على الهاء فيه (به)، فقال بعد تقديره هذا:

«ولا يجوز عطف (المسجد) على الهاء من (به)؛ لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلا إذا أعيد الجار، ولا يصح أيضًا من جهة المعنى؛ لأن المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام، فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيمًا مستندًا إلى أمر الله، بل إلى أهوائهم، فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه»[2]. اهـ.

فالذي جوز العطف على الهاء في (به) في «شرح الكافية الشافية» و«شواهد التوضيح» هو مَنْ منعه هنا!

فاندفع عن الزمخشري توهمُ الغفلة، وثبت لابن مالك اختلاف الرأي، الذي يُعَدُّ هنا من تغير الاجتهاد.

والله أعلم.

* * *

---

(١) الضمير (نا) يدل على المتكلم المعظم نفسه، أو المشاركِ غيرَه والمعنى الثاني هو مرادي في (أعلمتنا)، وانظر «شرح الأشموني» (١/ ١١١).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/ ٢٥٦).

المسألة الثامنة

تَقْديرُ جملةٍ بَيْنَ همزةِ الاستفهامِ وحَرْفِ العَطْفِ

همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام؛ لذا خُصَّتْ بتقديمها على العاطف؛ تنبيهًا على أصالتها في التصدير، هذا مذهب سيبويه(١) والجمهور(٢).

قال ابن هشام: «وخالفهم جماعة أوَّلُهم الزمخشريُّ، فزعموا أنَّ الهمزةَ في تلك المواضع في محلها الأصليّ، وأنَّ العطفَ على جملةٍ مقدَّرة بينها وبينَ العاطفِ... وقد جَزَمَ الزمخشريُّ في مواضعَ بما يقوله الجماعة»(٣). اهـ

قد تنبه ابن هشام إلى اضطراب الزمخشري، وهو أيضًا مما دفع ابن مالك إلى وَصْمِ الزمخشري بالغفلة عنه في معظم كلامه في «الكشاف».

قال ابن مالك: «الأصل أن يُجاءَ بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها... لأن أداة الاستفهام جزءٌ من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف.

ولكن خصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهًا على أنها أصل أدوات

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٨٧ ـ ١٨٩).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٦٨)، «التذكرة» (٧٧) لأبي حيان، و«الارتشاف» له (٢/ ٦٦١)، «مغني اللبيب» (٢٢)، «همع الهوامع» (٢/ ٦٩)، «حاشية الصبان» (٣/ ١٠٤)، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٧).

(٣) «مغني اللبيب» (٢٢ ـ ٢٣).

الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام.

وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في «الكشاف» عن هذا المعنى، فادَّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده.

وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى»[1].

ثم قال: «وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التصدير»[2]. اهـ.

وهذا الاعتراض صحيح، فإن الزمخشري نصر مذهبه الأول المخالف للجمهور في مواضع كثيرة من «الكشاف»، فقال في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا عَهْدًا﴾[3]: «الواو للعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا»[4]. اهـ.

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ﴾[5]، قال: «الهمزة للإنكار، والواو

---

(١) «شواهد التوضيح» (١١ ـ ١٢).
(٢) السابق (١٣).
(٣) سورة البقرة: ١٠٠.
(٤) «الكشاف» (١/ ١٨٥).
(٥) سورة الأعراف: ٦١.

للعطف، والمعطوف عليه محذوف، كأنه قيل: أكذبتم وعجبتم»[1]. اهـ.

وكذا في قوله سبحانه: ﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ... ﴾[2]، قال: «الهمزة للإنكار، والفاء للعطف على محذوفٍ، تقديره: أَنَجَوْتم فأمِنْتُم، فحملكم ذلك على الإعراض»[3]. اهـ.

وفي ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ... ﴾[4] قال: «الواو للعطف على معطوف عليه منويٍّ من جنس المعطوف»[5]. اهـ.

ونحو هذا كثير في «الكشاف»[6]، إلا أنه عاد فرأى رَأْيَ الجمهور، فنصَّ في «المفصل» على أنها أعم تصرفًا في بابها من أختها (هل)، وأنها تقع قبل الواو والفاء، ولا تقع (هل) في هذه المواقع»[7].

وطبَّق هذا على آيات من القرآن في «الكشاف»، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ ... ﴾[8]، قال: «الواو عطفت (لا يذكر) على (يقول) ووُسِّطتْ همزة الإنكار بين المعطوف عليه

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٦٨).

(٢) سورة الإسراء: ٦٨.

(٣) «الكشاف» (٢/ ٣٦٨).

(٤) سورة السجدة: ٢٦.

(٥) «الكشاف» (٣/ ٢٢٤).

(٦) انظر: «نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق» (٢١٦ ـ ٢١٧).

(٧) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٨/ ١٥٠).

(٨) سورة مريم: ٦٦ ـ ٦٧.

وحرف العطف، يعني: أيقول ذلك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا ينكر الأخرى»[1]. اهـ.

فنص على أن الهمزة وسطت، ولم يقدر بينها وبين العاطف شيئًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ۝ ﴾[2].

قال: (آباؤنا)معطوف على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوَّز العطف عليه الفصلُ بهمزة الاستفهام»[3]. اهـ.

فتبيَّن من هذه النصوص أن الزمخشري لم يطَّرِدْ كلامه في جميع المواضع، فمعظم كلامه في «الكشاف» مخالف للجمهور؛ إذ يقدر دائمًا جملةً بين الهمزة والعاطف، ثم نص في (المفصل) على أن الهمزة أمُّ الباب، لذا خُصَّتْ بتقدمها على العاطف، مع أن حقها التأخر كأخواتها، فليس ثَمَّ مقدَّرٌ بين الهمزة وحرف العطف، وسار على هذا في مواضع من «الكشاف» وافق فيها الجمهور.

ويمكن أن ينظر لكلام الزمخشري من جهة أخرى، وهي أن معنى الآية عنده هو الذي يتحكم في جواز التقدير وعدمه، فتارة يحسن التقدير، وتارة يحسن العطف على

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٤١٧).

(٢) سورة الصافات: ١٦ ـ ١٧.

(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٩٨)، وانظره أيضًا (٢/ ٧٨)، و«مغني اللبيب» (٢٣/ ٢٤).

ما قبل الهمزة، كما في الآيات السابقة، وتارة يُجَوِّز الوجهان، ومما جوَّز فيه الوجهين قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[1].

فإنه قال: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى (فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون)، ثم توسطت الهمزة بينهما.

ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: (أيتولون فغير دين الله يبغون)».

انتهى كلامه[2].

والله أعلم.

(١) سورة آل عمران: ٨٢، ٨٣.

(٢) «الكشاف» (١/ ١١٩)، وانظر: «مغني اللبيب» (ص٢٤).

الخاتمة

يُمكنُ بَعْدَ أنْ رُصِدَتْ مسائلُ الخلاف النحوي التي اعترض فيها ابن مالك على الزمخشري ودُرِسَتْ؛ تلخيصُ أهمِّ النتائج التي توصلتُ إليها في النقاط الآتية:

١ ـ كانت اعتراضات ابن مالك بمثابة تتميم لجهد الزمخشري، لا انتقاصًا من قدره.

٢ ـ ما انفرد به الزمخشري كان الراجح فيه رأيَ ابن مالك؛ لمخالفة هذا الانفراد إجماعَ النحاة، أو القياسَ المتفق على صحته، إلا ما وَهِمَ فيه ابن مالك في مسألة المجرور بـ(حتى).

٣ ـ ما اختاره الزمخشري كان يحتج له بالسماع أو القياس أحيانًا، وكثيرًا يطلق الحكم دون تعليل أو تدليل، فصُحِّحَ تارة، وضُعِّفَ أخرى، وفي كثير من هذه المسائل كان مذهبُ ابن مالك هو الراجح، لسلامته من محذورٍ ما لم يتنبه له الزمخشري ومتبعوه.

وأحيانًا يقوى الخلافُ فيصعب الترجيح، فأتوقف قانعًا بعرض مذاهب النحاة.

٤ ـ النحاة المتأخرون عن ابن مالك كثيرًا ما يتابعونه في اختياراته، ويحتجون بكلامه في ردِّ مذهب الزمخشري.

٥ ـ وقع في كلام الزمخشري اضطراب وتناقض كان ابن مالك محقًّا في دفعه، إلا في بعض ما رَمَى به الزمخشريَّ من الغفلة والسهو، وكان لكلام الزمخشري مَحْمَلٌ يمكن به توجيه الكلام إلى الصواب وصحيح النظر.

والله تعالى أعلم.

وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وسلَّم.

الفهارس الفنية

الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
«سورة الفاتحة»	-	-
ـ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٢١٣
«سورة البقرة»	-	-
ـ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٢٤
ـ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾	٢٨	١٥١
ـ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾	٩٠	١٦٧/١٦٦
ـ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	٩٥	٤٦
ـ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾	١٠٠	٢٣٤
ـ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ﴾	١٠٣	٢١٠
ـ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	١٤٤	٢٢٣
ـ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	١٦٠
ـ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾	٢١٦	٨٤/٨٣

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
ـ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾	٢٧	٥١/٤٨
«سورة السجدة»		
ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟﴾	١٢	٢١٠
ـ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾	٢٦	٢٣٥
«سورة الأحزاب»		
ـ ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾	١٣	٢٤
ـ ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾	٢٠	٥٣/٥٢
ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾	٥٦	٨٨
«سورة سبأ»		
ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	٩٣/٩٢
ـ ﴿أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ﴾	٤٦	٦٨
«سورة يس»		
ـ ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾	٢٢	١١١

الأحاديث النبوية

القوافي

القافية	البحر	القائل	الصفحة
دواءُ	الوافر	بعض بني أسد	٣٨/ ٤٠
الثواءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	٢٢٦
إباءِ	الخفيف	مجهول	٩٨
لحبيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٩٧
الغائبُ	المتقارب	مجهول	١١١
بالمجربِ	الطويل	امرؤ القيس	١٤٧
العلبِ	المنسرح	جرير	١٩٣
ليتُ	الرجز	رؤبة	٣٧
فاشتريتُ	الرجز	رؤبة	٣٧
اللاتِ	الرجز	ابن مالك	١١٥
حجتج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
بج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
وفرتج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
مصبوحُ	البسيط	رجل من بني النبيت	٢٥، ٢٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ملتزماً	الرجز	ابن مالك	٢١٦
نَمَى	الرجز	ابن مالك	١٦٩
ضِيَا	الخفيف	مجهول	٣٨
أقدمُ	الطويل	مجهول	١٤٣
المصمّمُ	الطويل	ضرار بن الأزور	٨٦
بدائمِ	الطويل	الفرزدق	١٤٦
كإنْ	الرجز	ابن مالك	٤٨
يؤثفينْ	السريع	خطام المجاشعي	٣٩
إيانا	الهزج	بعض اللصوص	٢٠٧/٢٠٥
حسانا	الهزج	بعض اللصوص	٢٠٨
كائنٌ	الطويل	مجهول	١٣٣
أبوان	الطويل	رجل من أزد السراة	٢٢٦
لمعنى	الرجز	ابن الحاجب	٥١
العدوان	الطويل	صخر بن عمرو	٤٩
كثرهْ	الرجز	ابن مالك	١٨٦

الأعلام[1]

---

(١) أهملت ذكر الزمخشري وابن مالك؛ لأنه لا تكاد تخلو صفحة من ذكرهما، وعند ترتيب الأعـــلام أهملت (أبو)، (ابن)، (أل).

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة
الزركشي:	٢٢١/ ٢٢٢
السخاوي:	٩
ابن السراج	٣٧/ ١٠٨/ ١١٣/ ١٢٢/ ١٣٤/ ١٣٧/ ١٤٠/ ١٤٢/ ١٥٢/ ١٨٧/ ١٩٥/ ٢٢٥/ ٢٢٧
أبو السعود:	٩٢/ ١٢٩
سيبويه:	٢٦/ ٣٥/ ٣٤/ ٤٤/ ٤٨/ ٧٨/ ١٠٥/ ١٠٧/ ١١٢/ ١٢٠/ ١٣١/ ١٣٤/ ١٤٤/ ١٤٥/ ١٤٧/ ١٥٦/ ١٥٧/ ١٥٨/ ١٥٩/ ١٦١/ ١٦٤/ ١٦٥/ ١٦٩/ ١٧٠/ ١٧١/ ١٧٦/ ١٧٧/ ١٨٩/ ١٩١/ ١٩٢/ ١٩٤/ ١٩٨/ ٢٠٦/ ٢٠٧/ ٢١٦/ ٢١٧/ ٢١٨/ ٢١٩/ ٢٢٢/ ٢٢٧/ ٢٣٣
السيرافي:	٢٦/ ١١٣/ ١٧٠
السيوطي:	٣٠/ ١١٥/ ١١٦/ ١٣٠/ ١٣٦/ ١٩٥/ ٢٠٧/ ٢١٢/ ٢٢١
الشاطبي:	٤٢/ ٤٣
ابن الشجري:	١٢٢
الشلوبين:	٢٦
الشوكاني:	١٢٩

العلم	الصفحة
الصبان:	٧٠/ ٧١/ ١٠٠/ ١١٦
الصَّفَّار:	١٢٩/ ١٣٠/
الصيمري:	٢٨
الطبري:	٧٤/ ١٣٠
ابن عصفور:	٢١/ ٣٩/ ١٣٩/ ١٨٩
ابن عقيل:	٣٤/ ٦٤/ ٩٩/ ١١٥/ ١٥٥/ ١٧١/ ٢١٨/ ٢٣٠
العكبري (أبو البقاء):	٨٣/ ٨٤/ ١٣٠/ ١٣٩
علاء الدين بن العطار:	٩
أبو علي الفارسي:	٣٤/ ٨٢/ ٩٣/ ١٠٥/ ١٢٠/ ١٢١/ ١٣١/ ١٣٣/ ١٣٧/ ١٤٤/ ١٤٥/ ١٤٨/ ١٥٨/ ١٦١/ ١٦٧/ ١٦٨/ ١٧٠/ ١٧٩/ ١٨١/ ١٨٣/ ١٩٨
علي بن المظفر النيسابوري:	٨
أبو عمرو بن	١٧/ ٦١

المراجع

-«أدب الكتاب» لابن قتيبة-تحقيق: محمد الدالي-ط مؤسسة الرسالة-الثانية-١٩٨٦م.

-«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: مصطفى النماس- ط مكتبة الخانجي-الأولى ١٩٨٤م.

-«إرشاد العقل السليم» لأبي السعود- ط دار إحياء التراث العربي- بيروت ، «تفسير أبي السعود».

-«إصلاح المنطق» لابن السكيت- تحقيق: أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون- ط دار المعارف- الرابعة.

-«إعراب القرآن» للنحاس- ط. عالم الكتب- الثانية ١٩٨٥م.

-«أنوار التنزيل» للبيضاوي- ط. دار الجيل- بدون تاريخ «تفسير البيضاوي»..

-«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام بتعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد- ط. المكتبة العصرية.

-«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي- ط. المكتبة الثقافية- بيروت ١٩٧٣م.

-«الاستغناء في أحكام الاستثناء» للقرافي- تحقيق: طه عبدالمحسن- ط. الإرشاد.

-«الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي- ط. مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٩٨٦م.

-«الأصول» لابن السراج- تحقيق: عبدالحسين الفتلي-ط. مؤسسة الرسالة-الثالثة ١٩٨٨م.

-«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني- ط. مؤسسة عز الدين- بدون تاريخ.

-«الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري- باعتناء محمد محيي الدين عبدالحميد- ١٩٨٢م.

-«الأنموذج في النحو» للزمخشري- بشرح الأردبيلي- تحقيق حسني عبدالجليل- ط. مكتبة الآداب.

-«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- ط. عيسى الحلبي- الثانية ١٩٧٩م.

-«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي- ط. دار الفكر- الثانية ١٩٨٣م.

-«البغداديات» لأبي علي الفارسي- تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي- ط. وزارة الأوقاف العراقية.

-«تاج العروس من جواهر القاموس» للمرتضى الزبيدي- ط. دار الجيل- الكويت. وطبعة المطبعة الخيرية بمصر- الأولى ١٣٠٦هـ.

-«تحصيل عين الذهب» للأعلم الشنتمري- تحقيق: زهير عبدالمحسن- ط. دار الشئون الثقافية العامة- بغداد- الأولى ١٩٩٢م.

-«تذكرة النحاة» لأبي حيان الأندلسي- تحقيق عفيف عبدالرحمن- ط. الرسالة- الأولى ١٩٨٦م.

-«تسهيل الفوائد» لابن مالك- تحقيق: محمد كامل بركات- ط. دار الكاتب العربي ١٩٦٨م.

-«تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع» للزركشي- تحقيق: عبدالله ربيع- ط. مؤسسة قرطبة- الثانية ١٩٩٩م.

-«تقريب النشر في القراءات العشر» لابن الجزري- تحقيق: إبراهيم عطوة- ط. دار الحديث- الثانية ١٩٩٢م.

-«التبصرة والتذكرة» لأبي محمد الصيمري- تحقيق: فتحي أحمد مصطفى- ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى- الأولى ١٩٨٢م.

-«التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري- ط. دار الحديث- تصحيح إبراهيم عطوة.

-«التصريح بمضمون التوضيح» لخالد الأزهري- ط. عيسى الحلبي.

-«التوطئة» لأبي علي الشلوبين- بحث ماجستير إعداد: يوسف أحمد المطوع بدار العلوم- إشراف: تمام حسان ١٩٧٢م.

-«جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية» لعبدالرحمن شاهين- بحث ماجستير بكلية دار العلوم- إشراف: عبدالسلام هارون ١٩٦٩م.

-«جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لأبي جعفر الطبري «تفسير الطبري» ط. دار الفكر- بيروت ١٩٨٤م.

-«الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله القرطبي «تفسير القرطبي»- ط. دار الكتب المصرية- ١٩٥٢م.

-«الجمل في النحو» لعبدالقاهر الجرجاني- تحقيق: يسري عبدالغني- ط. دار الكتب العلمية- الأولى ١٩٩٠م.

-«الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي- تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل- ط. دار الكتب العلمية- الأولى ١٩٩٢م.

-«حاشية الخضري على ابن عقيل» ط. مصطفى الحلبي- الأخيرة ١٩٤٠م.

-«حاشية الصبان على الأشموني» ط. عيسى الحلبي.

-«حاشية العطار على الأزهرية» ط. مصطفى الحلبي- الثانية ١٩٥٥م.

-«حاشية ياسين العليمي على التصريح» ط. عيسى الحلبي.

-«الحماسة لأبي تمام» بشرح المرزوقي- تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد أمين- ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر- الأولى.

-«خزانة الأدب» لعبدالقادر البغدادي- تحقيق: عبدالسلام هارون- ط. مكتبة الخانجي- القاهرة.

-«الخصائص» لابن جني-تحقيق: محمد علي النجار-ط. دار الكتب المصرية-١٩٥٢م.

-«دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني- تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي- ط. مكتبة القاهرة- ١٩٨٠م.

-«ديوان جرير» نشرة الصاوي- القاهرة ١٣٥٣هـ.

-«ديوان حاتم الطائي» ط. الوهبية- ١٢٩٣هـ.

-«ديوان ابن دمينة» تحقيق: أحمد راتب النفاخ- دار العروبة ١٣٧٩هـ.

-«ديوان الفرزدق» نشرة الصاوي- القاهرة- ١٩٥٤م.

-«ديوان لبيد بن ربيعة» ط. دار صادر- بيروت ١٣٨٦هـ.

-«ديوان النابغة» ط. دار صادر.

-«الدر اللقيط» لابن مكتوم- بهامش البحر المحيط لأبي حيان- ط. دار الفكر- الثانية ١٩٨٣م.

-«الدرر اللوامع على همع الهوامع» لأحمد الأمين الشنقيطي- تحقيق: محمد باسل عيون السود- ط. دار الكتب العلمية- الأولى ١٩٩٩م.

-«سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» لمحمد محيي الدين عبدالحميد- ط. المكتبة العصرية- الأولى.

-«شرح أشعار الهذليين» للسكري- تحقيق: عبدالستار فراج- القاهرة ١٩٦٥م.

-«شرح التسهيل» لابن مالك- تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي- ط. دار هجر- الأولى ١٩٩٠م.

-«شرح ألفية ابن مالك» لابنه بدر الدين- تحقيق: عبدالحميد السيد- ط. دار الجيل- بيروت.

-«شرح ألفية ابن مالك» لابن عقيل- ط. دار التراث.

-«شرح ألفية ابن مالك» للمكودي- ط. مصطفى الحلبي- الثالثة ١٩٥٤م.

-«شرح شافية ابن الحاجب» للرضي- ومعه شرح شواهده للبغدادي- تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين- ط. دار الفكر العربي- ١٩٧٥م.

-«شرح شذور الذهب» لابن هشام- بتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد- ط. العصرية- الأولى ١٩٨٦م.

-«شرح شواهد قطر الندى» للخطيب الشربيني- ط. مصطفى الحلبي.

-«شرح شواهد مغني اللبيب» للسيوطي- ط. المطبعة البهية- بعناية الشنقيطي- ١٣٢٢هـ

-«شرح شواهد مغني اللبيب» للبغدادي- تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد دقاق- دمشق ١٩٧٣م.

-«شرح الشواهد» للعيني- بهامش «منهج السالك للأشموني»- ط. عيسى الحلبي.

-«شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» لابن مالك- تحقيق: عدنان الدوري- ط. وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧م.

-«شرح قصيدة بانت سعاد» لابن هشام- ط. مصطفى الحلبي- الثالثة ١٩٥٨م.

-«شرح قطر الندى» لابن هشام- بتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد- ط. المكتبة- العصرية الأولى.

-«شرح قطر الندى» للفاكهي- ومعه حاشية ياسين العليمي- ط. مصطفى الحلبي الثانية ١٩٧١م.

-«شرح الكافية الشافية» لابن مالك- تحقيق: عبدالمنعم هريدي- الأولى ١٩٨٢م.

-«شرح كتاب سيبويه» للصفار- الجزء الأول- رسالة ماجستير بدار العلوم- إعداد: منيرة حجازي- إشراف عبدالرحمن السيد- ١٩٨٠م.

-«شرح اللمع لابن جني» لابن برهان- تحقيق: فائز فارس- الكويت- الأولى١٩٨٤م.

-«شرح المقدمة الجزولية» لأبي علي الشلوبين- تحقيق: تركي العتيبي- ط. مؤسسة الرسالة- الثانية ١٩٩٤م.

-«شرح ملحة الإعراب» للحريري- ط. مصطفى الحلبي- الأخيرة ١٩٩٧م.

-«شرح الوافية نظم الكافية» لابن الحاجب- تحقيق: موسى بناي علوان- ط الآداب بالنجف الأشرف- ١٩٨٠م.

-«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي- ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

- «صحيح البخاري» بشرح ابن حجر - ط. الريان، الأولى - ١٩٨٦م.

- «صحيح مسلم» بشرح النووي - ط. مؤسسة قرطبة - الأولى ١٩٩١م.

- «العسكريات» لأبي علي الفارسي - تحقيق: محمد الشاطر - الأولى ١٩٨٢م.

- «فتح القدير» للشوكاني «تفسير الشوكاني» - ط. مصطفى الحلبي - الثانية ١٩٦٤م.

- «الفصول» لابن معطي - تحقيق: محمود الطناحي - ط. عيسى الحلبي.

- «كتاب الشعر للفارسي» - تحقيق: محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة الأولى ١٩٨٨م.

- «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» للباقولي - تحقيق: محمد أحمد الدالي - ط. مجمع اللغة العربية بدمشق - الأولى ١٩٩٥م.

- «الكافية في النحو» لابن الحاجب - بشرح الرضي - ط. دار الكتب العلمية - ١٩٨٥م.

- «الكامل في اللغة والأدب» لأبي العباس المبرد - تحقيق: محمد أحمد الدالي - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى ١٩٨٦م.

- «الكتاب» لسيبويه - تحقيق: عبدالسلام هارون - ط. دار الجيل - بيروت - الأولى.

- «الكشاف» للزمخشري - ط. دار المعرفة - بدون تاريخ - ومعه شرح شواهده لمحمد عليان المرزوقي.

- «لباب التأويل في معاني التنزيل» للخازن «تفسير الخازن» - ط. مصطفى الحلبي - الثانية ١٩٥٥م.

- «لسان العرب» لابن منظور - ط. دار المعارف.

- «مجالس ثعلب» تحقيق: عبدالسلام هارون - ط. دار المعارف - الخامسة.

-«مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه- ط. مكتبة المتنبي- القاهرة.

-«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» للنسفي «تفسير النسفي»- ط. محمد علي صبيح- ١٣٤٤هـ.

-«معاني القرآن» للفراء- تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار- ط. دار الكتب المصرية- ١٩٥٥م.

-«معاني القرآن» للأخفش الأوسط- تحقيق: فائز فارس- الثانية.

-«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام- تحقيق: مازن مبارك، ومحمد حمد الله- ط. دار الفكر- الأولى ١٩٩٢م. وطبعة دار إحياء الكتب العربية.

-«من آراء الزجاج النحوية» لأستاذي الدكتور شعبان صلاح- ط. دار الثقافة العربية- الأولى ١٩٩١م.

-«منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للأشموني «شرح الألفية»- ومعه حاشية الصبان وشواهد العيني- ط. عيسى الحلبي.

-«المسند» للإمام أحمد- ط. دار الكتاب العربي- بيروت.

-«المفصل» للزمخشري- بشرح ابن يعيش- ط. عالم الكتب- بيروت.

-«المفصل» للزمخشري- بعناية النعساني- ط. دار الجيل- الثانية.

-«المفضليات» للمفضل الضبي- تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون- ط. دار المعارف- الثامنة.

-«المقتضب» لأبي العباس المبرد- تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة- ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.

-«المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي» لعبدالقاهر الجرجاني- تحقيق: كاظم بحر المرجان- ط. وزارة الثقافة والإعلام- العراق- ١٩٨٢م.

-«المقرب» لابن عصفور- تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري- ط. وزارة الأوقاف العراقية.

-«نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق» لزكريا الفقي- ط. المكتب الإسلامي- الأولى ١٩٨٦م.

-«نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة» لعبدالرحمن السيد- بحث دكتوراه بكلية دار العلوم- إشراف: عبد السلام هارون- ١٩٦١م.

-«نكت الأعراب في غريب الإعراب» للزمخشري- تحقيق: محمد أبو الفتوح- ط. دار المعارف.

-«نكت الهميان في نكت العميان» لصلاح الدين الصفدي- ط. المطبعة الجمالية- القاهرة ١٩١١م.

-«النوادر» لأبي زيد الأنصاري- دار الكتاب العربي- بيروت- الثانية ١٩٦٧م.

-«همع الهوامع» للسيوطي ط. الكليات الأزهرية- الأولى ١٣٢٧هـ- بتصحيح النعساني.

-«الوحشيات» لأبي تمام- بتعليق الميمني، ومحمود شاكر- ط. دار المعارف- الثالثة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة: هل يلتزم كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملاقي آخره؟	٢٩
المسألة الرابعة: هل الميم في (مُ الله) بدل من (مُن ربي) ؟	٣٢
المسألة الخامسة: هل يؤكد الحرف ـ وليس بحرف جواب ـ بإعادته؟	٣٦
المسألة السادسة: هل يصح التمثيل بقولنا: ((مررت بك بك)) على البدل؟	٤١
المسألة السابعة: هل تفيد (لن) تأبيد النفي ؟	٤٤
المسألة الثامنة: هل يلتزم كون خبر (أنّ) بعد (لو) فعلًا ؟	٤٨
المسألة التاسعة: هل الهاء في (مهْ) هاء سكت أو منقلبة عن ألف (ما) الاستفهامية ؟	٥٦
المسألة العاشرة: هل الجيم والسين واللام والنون من حروف الإبدال ؟	٦٠
المسألة الحادية عشرة: هل ألف (تفاعل) للإلحاق بـ (تفعلل) ؟	٦٥
المسألة الثانية عشرة: إعراب ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾.	٦٧
المسألة الثالثة عشرة: إعراب ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾.	٧٢
المسألة الرابعة عشرة: إعراب: ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾.	٧٧
المسألة الخامسة عشرة: إعراب: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾.	٨٠

الموضوع	الصفحة

مطبعة العمرانية للأوفست
المنيب الجيزة ت:٣٧٥٦٢٢٩٩